تابع المناذى وتابـع تابعـه
بين التأييد والتعقــيــب

بقلم الدكتور /

حسن عيد حسن عبدالدايم

أستاذ اللغويات المساعد

بكلية الدراسات الإسلامية والعربيــة بنات بالقـرين

تابع المنادى وتابع تابعه بين التأييد والتَّعقيب

بقلم الدكتور / حسن عيد حسن عبدالدايم

أستاذ اللغويات المساعد بكلية الدراسات
الإسلامية والعربيـة بنات بالقرين

موجز البحث :

يشتمل البحث على : تمهيد ، وفصلين ، وخاتمة .

أمَّا التمهيدُ فذكرتُ فيه نُبْذةً عَنِ الموضوعِ ، وأسبابِ اختياري له ، ونُبْذةً موجزةً عَنْ تعريفِ التَّابعِ ، وأنواعِه ، وتعريفِ المنادَى وأحكامِه .

وأمَّا الفصلُ الأولُ فأوضحتُ فيه أحكامَ تابعِ المنادى ، وجعلته في مبحثين :

المبحث الأول : أحكامُ تابعِ المنادى المبنيّ

المبحث الثاني : أحكامُ تابعِ المنادى المعرب .

وأما الفصلُ الثّاني فذكرتُ فيه أحكامَ تابعِ تابعِ المنادى ، وجعلتُه في مبحثين:

المبحث الأول : أوضحتُ فيه تابعَ تابعِ المنادى غير المبهم .

المبحث الثاني : بيّنتُ فيه أحكامَ تابع تابع المنادى المبهم .

وأمَّا الخاتمةُ فذكرتُ فيها بعضَ النتائج التي وقفتُ عليها.

Follow the call and follow his follower between support and complicating

By Dr. Hassan Eid Hassan Abdul Dayem

Assistant Professor of Linguistics, Faculty of Islamic and Arab Studies, Daughters of The Two Countries

Abstract

The subordinate of the vocative and the subordinate of what follows it between support and commentary, the research includes an introduction ,two chapters and a conclusion.

As for the introduction, I have mentioned an outline about the definition of the subordinate and its divisions, through the second chapter, I have shown the rules of the subordinate of the vocative and I have made it two researchers .

The first researcher, the rules of subordinate of the known vocative, through the second research, I have clarified and shown the rules of the subordinate of the inflective vocative.

As for the conclusion, I have mentioned through it, some of my findings that I have reached.

المقدمة:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أحمَد ربّي عزّ وجلَّ ، وأصلّي وأسلِّمُ على خيرِ أنبيائه ورسله سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه ، وبعدُ

فلقد استخرتُ الله عزّ وجلَّ في كتابة بحث يدورُ حول تابعِ المنادى [غير المستغاث]، وتابع تابعه، وجعلته في: تمهيد، وفصلين :

أمَّا التمهيدُ فذكرتُ فيه نبذةً عنِ الموضوع ، وأسبابِ اختياري له ، ونبذةً موجزة عن تعريف التَّابع ، وأنواعه ، وتعريفِ المنادَى وأحكامه .

وأمَّا الفصلُ الأولُ فأوضحتُ فيه أحكامَ تابعِ المنادى ، وجعلته في مبحثين :

المبحث الأول : أحكام تابع المنادى غير المبهم .

المبحث الثاني : أحكام تابع المنادى المبهم .

وأما الفصلُ الثّاني فذكرتُ فيه أحكام تابع تابع المنادى ، وجعلته في مبحثين ،

المبحث الأول : أوضحت فيه تابع تابع المنادى المبني .

المبحث الثاني : بيّنتُ فيه أحكام تابع تابع المنادى المعرب

التمهيد:

حَظِي تابعُ المنادى ، وتابع تابعه بعناية النحاة المتقدّمين والمتأخرين، ولعلّ ذلك يرجع إلى أنَّ للتابع في باب النِّداء أحكامًا خاصة تختلف عن بقيَّة التّوابع ، منها أنَّ بعض الأسماء في باب النِّداء قد صار

لها حكمٌ جديدٌ لم يكنْ لها في غيرِه كالضَّمة في نحو " يا زيدُ " فإنَّها تشبهُ حركةَ الإعراب ، ومن ثَمَّ فإنه يجوز في تابعه المفردِ نحو:" يا زيدُ الظَّريفُ " الرفعُ مراعاةً للفظ ، والنَّصبُ مراعاةً للمحلّ ، ولأجل هذا ذهب الكوفيون إلى أنّ المنادى في مثل : "يا زيدّ " معربٌ مرفوعٌ. ([1])

أسباب اختياري لهذا البحث :

ترجع الأسباب لعدة أمورٍ منها :

أ – نسبة بعض المتأخرين أكثرَ من رأي لبعض النُّحاة المتقدّمين في المسألة الواحدة كنسبتهم لإمام النحاة سيبويه – رحِمه الله – أنّه ذكر تخريجين لتابع المنادى الذي تكرّر مضافا في نحو : يا تيمَ تَيْمَ عديّ " : أحدهما : أنَّه مقحمٌ بين المضاف والمضاف إليه، والآخر : أنّ المضاف إليه للثاني محذوفٌ ؛ استغناءً بالمضاف إليه الأول.

ب – نُسبة بعض الآراء لبعض النُّحاة على غيرِ وجهِها ، منها :

١– نسبة نصب تابع " أيّ " للمازنيّ ، والزجَّاج ، مع أنَّ الزَّجاجَ استنكر ذلك وقال: وهذه الإجازةُ غيرُ معروفةٍ في كلام العربِ ، ولم يُجِزْ أحدٌ مِنَ النحويين هذا المذهبَ قبلَه ، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده ، فهذا مطروحٌ مرذولٌ؛ لمخالفته كلامَ العربِ ، والقرآن ، وسائرَ الأخبار.([2])

---

١ – ينظر : شرح المقرّب لابن عصفور [ت ٦٦٩ هـ] للدكتور / علي محمد فاخر :٢ / ٢ / ١٠٥٥ .

٢– معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١١٨ – ١١٩ ، وينظر : المساعد : ٢ / ٥٠٧ ، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٥٨ .

٢- ذكر ابنُ الخبَّاز أنَّ الجرمي وافق سيبويه في ترجيح رفع المعطوف المقترن بأل على المنادى المبنيّ ، حيث قال : فالخليلُ وسيبويه والجرمي يختارون الرفع اهـ ([1])

والذي ذكره النُّحاةُ أنه وافق عيسى بن عمر، ومَنْ معه في ترجيح النصب.([2])

جـ - إغفال بعض الآراء للنُّحاة :

منها على سبيل المثال لا الحصر : موافقة المبرد لإمام النُّحاة في جعل الاسم الثاني في نحو : " يا سعد سعدَ الأوسِ " مقحمًا بين المضاف ، والمضاف إليه ، واقتصر بعضُهم على ذكر رأي واحدٍ له ، هو أنْ يكون حذف المضاف إليه الأول ؛ استغناءً بالثاني .

ونظرا لعدم وقوفي على بحثٍ مستقلٍّ تناول هذه الأشياء التي ذكرتُها بالدّراسة والتحليل ، فقد وقع اختياري على دراسة هذا الموضوع .

وأذكرُ فيما يأتي نبذة موجزةً عن : تعريفِ التابع ، وأنواعِه ، وتعريفِ المنادى، وأحكامِه :

أولا :

تعريف التابع، وأنواعه :

تعريف التَّابع : هو المشاركُ ما قبله في إعرابه الحاصل ، والمتجدّد غير خبر. ([3])

١- توجيه اللُّمع / ٣٢٥ .

٢- ينظر : المقتضب : ٢ / ٢١٢ ، والجرميّ حياته وآراؤه النَّحويَّة للدكتور محمد أحمد سحلول / ١٠٥ .

٣ - ينظر : شرح المقدّمة المُحسبة لابن بابشاذ [ت ٤٦٩ هـ] : ٢ / ٤٠٧، وشرح الأُشمونيّ : ٣ / ٥٧.

أنواعه :

يندرجُ تحتَه أربعة أنواعٍ ، هي : النَّعتُ ، والتَّوكيدُ ، والعطفُ ، والبدلُ.

أمَّا النَّعتُ فهو التَّابعُ الذي يُكمِّلُ متبوعَه بدلالته على معنًى فيه نَحْوُ: مررْتُ برجلٍ كريمٍ ، أو فيما يتعلَّق به نحوُ : مررْتُ برجلٍ كريمٍ أخوه.([1])

وأمَّا التوكيدُ فنوعانِ : معنويٌّ وهو التابعُ الرَّافعُ لاحتمالِ تقديرِ إضافةٍ إلى المتبوعِ ، أو إرادةِ الخصوصِ بما ظاهرُه العمومُ . ([2])

ولفظيٌّ وهو تكرارُ معنى المؤكَّد بإعادةِ لفظِه ، أو بمرادفِه ([3])

وأمَّا العطفُ فهو على ضربينِ : عطف البيان ، وهو التَّابعُ الموضِّحُ ، والمُخصِّصُ متبوعَه ([4]) ، **غير مقصودٍ بالنِّسبة ، ولا مشتقًّا ، ولا مؤوّلا بمشتقٍّ.**([5])

١- ينظر : شرح ابن النَّاظم للألفية /٤٩٠، والتَّصريح : ٢ / ١٠٨ ، وشرح الأُشمونيّ: ٥٩/٣.

٢- شرح ابن النّاظم للألفية / ٥٠١ .

٣- المرجع السّابق / ٥٠٩ ، وشرح الأُشمونيّ: ٣ / ٨٠ .

٤- توضيحُ متبوعِه إنْ كان معرفةً ، وتخصيصُه إنْ كان نكرةً . مِنَ التَّصريح:١٣١/٢.

٥- ينظر : شرح ابن النّاظم للألفية : ٥١٤ – ٥١٥ .

وعطفُ النَّسق: وهو التَّابعُ المتوسّطُ بينَه وبينَ متبوعِه أحدُ حروفِ العطفِ(١) التِّسعة كـ "اخصُص بودٍّ وثناءٍ مَنْ صدق" (٢)

وأمّا البدلُ فهو المقصودُ بالحكم (٣) بلا واسطة(٤) . (٥)

١- هي : الواو – الفاء – حتى – ثمّ – أو – أم – بل – لا – لكنْ .

٢- ينظر : شرح ابن النَّاظم للألفية / ٥١٩ ، والتَّصريح: ٢ / ١٣٢ ، وشرح الأُشمونيّ: ٣ / ٨٩ .

٣- أي المنسوب إلى متبوعِه نفيًا ، أو إثباتًا .

٤ – في حاشية الصبان ٣ / ١٢٣ : المرادُ بها حرفُ العطف ، وإلا فالبدلُ منَ المجرور قد يكونُ بواسطةٍ نحو: (لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ) الأحزاب ﴿٢١﴾، ونحو: (تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا) المائدة﴿١١٤﴾.

٥- ينظر : شرح ابن النَّاظم للألفية : ٥٥٢ ، وحاشية الصبان : ٣ / ١٣٣.

ثانيا : تعريف المنادى ، وأحكامه :

– تعريف المنادى:

المنادى لغةً : الدُّعاءُ بأيّ لفظٍ كان (١) ، واصطلاحا : طلبُ الإقبالِ بحرفٍ نائبٍ مَنابَ "أدعو" ملفوظٍ به ، أو مُقدَّرٍ . (٢)

– أحكامه :

لا يخلو المنادى مِنْ أنْ يكونَ مفردًا ، أو مضافًا ، أو مشبهًا به ، فإنْ كان مفردًا : فإمَّا أنْ يكونَ معرفةً ، أو نكرةً مقصودةً ، أو نكرةً غيرَ مقصودةٍ ، فإنْ كان مفردًا معرفةً ، أو نكرةً مقصودةً بُنِي على ما كانَ يُرفعُ به ، وإذا كان نكرةً غيرَ مقصودةٍ ، أو مضافًا ، أو مشبهًا به نُصِبَ(٣) ،

حكم المنادى المضاف إضافة غير محضة :

ذهبَ ثعلبٌ (٤) إلى جوازِ بناءِ المنادى في نحوِ : "يا حسن الوجه "على الضَّمِّ ؛لأنَّ إضافتَه في نيَّة الانفصالِ ، ورُدَّ بأنَّ البناءَ ناشئٌ عنْ شبهٍ بالضَّميرِ، والمضاف عادمٌ له ، وإن كان مجازيَّ الإضافة . (٥)

---

١ – ينظر : التَّصريح : ٢ / ١٦٣ .

٢– ينظر : التَّصريح مع حاشية يس : ٢ / ١٦٣ ، ومجيب النّدا إلى شرح قطر النّدى للفاكهي [ت ٩٧٢ هـ] : ٢ / ٩٩ ، وحاشية الصَّبان : ٣ / ١٣٣ .

٣– ينظر : شرح ابن عقيل للألفية مع حاشية الخضري : ٢ / ٧٣ .

٤ – هو أبو العباس أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار، البغداديُّ النحويُّ، ثعلب ت 291 هـ إمام الكوفيين في عهده. ينظر : الوافي بالوفيات للصّفدي : ٨ / ١٥٧ .

٥– ينظر : التَّسهيل / ١٨٠ ، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٣٩٣ ، والهمع : ١ / ١٧٣، وحاشية الصبان : ٣ / ١٣٨ .

تابع المنادى ، وتابع تابعه :

وهو في فصلين :

الفصل الأول :

تابع المنادى وفيه مبحثان :

المبحث الأول :

تابعُ المنادى المبني ([1])

أقسامه :

يندرج تحته أربعةُ أقسام :

القسم الأول : ما يجب نصبه :

– يجبُ نصبُ تابعِ المنادى مراعاةً لمحلِّ المنادى ([2]) إذا كان المنادى مبنيًّا (٣) ، والتابعُ مضافًا إضافةً محضةً ،

١– المنادى المفرد المعرفة مبنيٌّ في محلِّ نصب عند البصريين ، وذهب الكوفيون إلى أنَّه معربٌ مرفوعٌ بغير تنوينٍ . ينظر : مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العُكْبَرِيّ المسألة الثالثة عشرة / ١٢٤.

٢– ينظر : الجمل للزّجاجي [٣٤٠ هـ] / ١٥٠، والإيضاح العضدي للفارسيّ / ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، وشرح المفصل لصدر الأفاضل : ١ / ٣٣٤ .

٣– شمِل : النَّكرة المقصودة ، والعلمَ المفردَ فهما يُبنيان على ما يُرفعانِ به ، والمبنيّ لا بسبب النِّداء كـ " حذامِ " ، و"مَعْدِيْ كَرِبَ " في لغة مَن بناها . من التذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠١.

وهذا يشملُ ([1]) :

أ – النعت نحو :"أزيدُ ذا الحِيَلِ"، ويا زيدُ غلامَ عمرٍو .

قال سيبويهِ– رَحِمه الله– : قلتُ – يعني للخليل – أفرأيتَ قولَ العرب كلِّهم ":

أ زيدُ أخا ورقاءَ إن كنتَ ثائرًا * فقد عرَضتْ أحناءُ حَقٍّ فخاصِمِ (٢)

لأيِّ شئٍ لمْ يَجُزْ فيه الرَّفعُ كما جاز في" الطّويل " ؟

١– يأخذ هذا الحكمَ البدلُ المضافُ نحوُ : يا زيدُ أبا عبدالله ، وعطفُ النَّسقِ نحو : يا زيدُ وعبدَالله أقبلا ، وتفصيله في صـ٥٢ .

٢– من الطويل ، ولم أقِفْ على قائله . اللغة : ورقاء : حيٌّ من قيس ، ويقولُ العربُ فلانٌ أخو تميم ، أي مِنْ قومهم . والثائرُ : طالبُ الثَّأر . وأحناء الأمور : أطرافُها ونواحيها ، جمع حِنْو بكسر الحاء وسكون النون . "خاصم": فعل أمر مبنيٌّ على السُّكون، وحُرِّكَ بالكسر للضَّرورة، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره: أنت يقولُ : إنْ كنتَ يا زيدُ طالبًا لثأرِك فقد أمكنك ذلك ، فاطلُبْه وخاصِم فيه .

والشاهد فيه قوله : " أ زيدُ أخا ورقاءَ " حيث نُصب تابعُ المُنادى ؛ لأنَّه مضافٌ حملا على محلّ المنادى . قال أبو جعفر النحاس[ت ٣٣٨ هـ] في شرح أبيات سيبويه / ١٣١ : هذا حجة أنَّ الصِّفة المضافة في النِّداء لا تكونُ إلا منصوبةً أبدًا ، وذلك قولُك :" يا زيدُ أخا عبدالله " لا يجوزُ غيرُه ؛ لأنَّ " أخا عبدالله " مضافٌ ، فلذلك نصب " أخا ورقاءَ " ؛ لأنَّه مضافٌ .

ورد بلا نسبة في : الكتاب : ٢ / ١٨٣ ، وشرح أبيات سيبويه للنَّحاس / ١٣١ ، واللمع / ١٩٣، والمقتصد للجرجانيّ : ٢ / ٧٧١ ، والنُّكت للأعلم [ت ٤٧٦ هـ] : ١ / ٥٣٩ .

قال: لأنَّ المنادى إذا وُصِفَ بالمضاف فهو بمنزلتِه إذا كان في موضعِه ، ولو جاز هذا لقلْتَ : يا أخونا ، تريد أنْ تجعلَه في موضعِ المفردِ، وهذا لحنٌ، فالمضافُ إذا وُصِف به المنادى فهو بمنزلته إذا ناديتَه ؛ لأنَّه هنا وَصْفٌ لمنادًى في موضعِ نصبٍ، كما انتصب حيثُ كان منادى ؛ لأنَّه في موضعِ نصبٍ، ولم يكن فيه ما كان في الطويل لطوله.

وقال الخليلُ – رَحِمه الله – : كأنَّهم لما أضافوا رَدُّوه إلى الأصل.([1])

فقد تضمَّن كلامُ سيبويهِ أنَّ " أخا ورقاءَ " منصوبٌ عند العرب كلِّهم ، وأنَّه لم يجُزْ فيه الرَّفع .([2])

قال الإمامُ عبدُالقاهر الجُرجانيُّ– رَحِمه الله – اعلَمْ أنَّ الصِّفةَ كالجزءِ مِنَ الموصوف بدلالةِ أنَّها لا تتقدَّمُ عليه ، لا تقولُ : مررْتُ بظريفٍ رجلٍ ، ولا العاقل الرَّجل تُريدُ : برجلٍ ظريف ، وبالرَّجل العاقل ، وإذا كان منزلتُها مِنَ الموصوفِ هذه المنزلةَ جاز أنْ يُعْتَبرَ فيها مِنَ الحكم ما يُعتبَرُ فيه ، فكما لم يكنْ في المنادَى إذا كان مضافا إلا النَّصبُ نحو : "يا غلامَ زيدٍ "كذلك لا يكونُ في صفة المنادى إذا كانت مضافةً غيرُه كقولك : "يا زيدُ أخا عمرٍو" ، ولا يجوزُ أنْ تقولَ : يا زيدُ أخو عمرٍو، ويا بكرُ صاحبُ بِشْرٍ ، فترفعُ حملا على اللفظ ، كما فعلتَ ذلك في المفرد حيثُ قلتَ : يا زيدُ العاقلُ ، ولهذا قال الخليلُ : إنَّهم جعلوا وصفَ

١– الكتاب : ٢ / ١٨٣ – ١٨٤ ، وينظر : شرح ألفية ابن معطٍ للموصليّ :١٠٥١/٢.
٢– شرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٣ ، وارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣٠ .

المنادى إذا كان مضافا بمنزلته إذا كان **منادى** ، **يعني أنك إذا قلتَ : " يا زيدُ أخا عمرٍو" فكأنَّك قلت : يا أخا عمرٍو .اهـ** (١)

وأجاز الكسائي ، والفراء، و الطُّوال (٢) ، وأبو بكر الأنباري (٣) الرفعَ في نحو : يا زيدُ صاحبنا ". (٤)

وحملهم على هذا أنَّ الأخفشَ حكى(٥) : يَا زيدُ بنُ عَمْرٍو "بِالرَّفْع . (٦)

١- المقتصد ٢ / ٧٧١ .

٢- هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عبدالله ت ٣٤٣ هـ ، ولُقّب بالطُّوال، وهو نحويٌّ كوفيٌّ من نُحاة الطبقة الرابعة . ينظر :إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة للقفطي [ت ٦٤٦ هـ] : ٢ / ٩٢ ، وبُغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة للسيوطي:١/٥٠.

٣- هو أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري النحويُّ اللُّغويُّ[ت ٣٢٨ هـ] أخذ عن ثعلبٍ ، له "الكافي في النحو"، وشرحه ، وشرح السّبع الطّوال ، و" الزَّاهر في معاني كلمات النَّاس " . ينظر : ووفيات الأعيان لابن خلكان [ت ٦٨١ هـ] (١/ ٥٠٢) ، وسير أعلام النُّبلاء لمحمد بن أحمد بن عثمان الذّهبي [ت ٧٤٨ هـ] : ١٥ / ٢٧٤ – ٢٧٦ .

٤- ينظر : التَّصريح : ٢ / ١٧٤ ، وشرح الأشموني : ٣ / ١٤٨ .

٥- قال ابن مالك في التَّسهيل : ٣ / ٣٩٤ : روَى الأخفشُ عن بعضِ العربِ ضمَّ نون " ابن " إتباعًا لضمِّ المنعوتِ ، وهو نظيرُ مَنْ قرأ : (الحمدُ لُلّه " بضمِّ اللام، وإتباعُ " ابن " أسهل . وفي التَّذييل : ١٣ / ٢٦٧ : وقال في البسيط : وقد يجوزُ على هذا إتباعُ حركة " ابن " لحركةِ البناء ، فتقولُ : يا زيدُ بنُ عمرٍو ، كما قالوا في : صباحَ مساءَ ، ويومَ يَوْمَ ، لكنَّه ليس بقياسٍ ، وليس " صباحَ مساءَ " مِنَ المركّبات . وضعّف ابنُ النَّحاس في التّعليقة ١ / ٥٩٥ ما ذهب إليه لأمرين : أحدهما : أنّا لو أتبعْنا الثاني للأول كثُرَ الضَّمُّ الذي هو ثقيلٌ . والثاني : أنّ الأولَ حركتُه حركةُ بناءٍ ، فلا عاملَ معها ، والثاني حركته حركةُ إعراب بعامل ، وما معه العاملُ أقوى ، فكان إتباعُ الأضعفِ للأقوى أولى مِنَ العكس .

٦-ينظر : شرح التَّسهيل : ٣ / ٣٩٤ ، وشرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣١٢ ، والتَّذييل والتّكميل : ١٣ / ٢٦٧ .

وعليه يكونُ " ابن "منصوبًا تقديرا منع مِنْ ظهورِ فتحتِه ضمّةُ الإتباع . (١)، والصحيحُ المنعُ ؛ لأنَّ إضافتَه **محضةٌ** (٢)؛ **لغلبة الاسمية على " صاحب".**(٣)

قال ابنُ مالك : وهو غيرُ جائزٍ ؛ لاستلزامه تفضيلَ فرعٍ على أصلٍ ، وذلك أنَّ المضاف لو كان منادى لم يكن بُدٌّ مِنْ نصبِه ، فلو جُوِّزَ رفعُ نعته مضافًا لزِم إعطاءُ المضاف في التَّبعية تفضيلا على المضاف في الاستقلال(٤)

وأمَّا ما حكاه الأخفشُ فقد حكموا عليه بالشذوذ . (٥)

وأورد الشاطبي (٦)على ما قاله ابنُ مالكٍ أنَّ ذلك لازمٌ في النَّعتِ المطوَّل، فلو اعتُبرَ ما قال لم يكنْ في نحو: يا زيدُ الضاربَ الرجل ، والضاربُ الرجل ، والوجهان جائزان، مع أنَّه لو باشر حرفَ النِّداء لم يكُن فيه إلا النَّصبُ.

١- ينظر : حاشية يس على التَّصريح : ٢ / ١٦٩ .

٢- ينظر : شرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣١٢، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠١ – ٤٠٢ ، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣١٥ .

٣- ينظر : حاشية الصّبان : ٣ / ١٤٨ ، وحاشية الخضري : ٢ / ٧٦ .

٤- ينظر : شرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٣، وارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٠ ، و توضيح المقاصد : ٢ / ١٠٧٢ – ١٠٧٣ ، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٦٩، والهمع :١٤٢/٢.

٥- ينظر : الهمع : ٢ / ١٤٢ .

٦ – هو أبو اسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي ، من علماء الأندلس ت ٧٩٠ هـ

والذي ينبغي الردُّ به حكايةُ سيبويه عَنِ العرب كلِّهم أنَّهم يقولون: "أزيد أخا ورقاءَ" بالنَّصبِ وهو عينُ مسألتِنا، فالظَّاهرُ مِنَ النَّقل مخالفةُ ابنِ الأنباري.(١)

، ومثلُه نحو : "يا زيدُ حسنَ الوجه ".

تعقيبان :

أحدهما : قصر ابنُ مالك جوازَ رفعِ التَّابع المضاف في نحو : "يا زيدُ **صاحبَنا " على أبي بكر الأنباريّ مع أنَّ الكسائي، والفراء، والطّوال قد سبقوه إلى هذا .**

قال أبو حيان : ونَسَبَ المصنِّفُ جوازَ الرَّفع لابنِ الأنباريّ في نحو: "يا زيدُ صاحبَنا "، وهو مذهبُ أبي عبدالله الطُّوال ، والكسائي ، والفراء من الكوفيين ، وتَبِعهم ابنُ الأنباريّ . (٢) ، ونسبه السُّيوطيّ للكوفيين وأبي بكرٍ الأنباريّ. (٣)

والآخر : قال السيوطي : تابعُ المنادَى المبنيّ إنْ كان مضافًا ، أو شبهَه نُصِبَ مطلقًا ؛ لأنَّ الأصلَ في تابعه النَّصبُ ؛ لكونِه منصوبَ المحلِّ ، وتأكَّد ذلك بالإضافةِ ، وشبهِها اهـ (٤)

قوله : (لأنَّ الأصلَ في تابعِه النَّصب) لعلَّه يقصِد لأنَّ الأصلَ في متبوعه ، بدليل قوله فيما بعد : (وتأكَّد ذلك بالإضافة وشبهها) .

١- المقاصد الشَّافية : ٥ / ٣٠٦ ، وينظر : تمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٦٩ .

٢- التَّذييل والتّكميل : ١٣ / ٣١٥ .

٣- ينظر : همع الهوامع : ٢ / ١٤٢ .

٤ - ينظر : المرجع نفسه : : ٢ / ١٤٢ .

ب – **عطف البيان نحو:** " يا زيدُ أبا عبدِالله ". ([1])

جـ – **التّوكيد نحو:** "يا زيدُ نفسَه" ، و"يا تميمُ كلَّكم" ، و"يا قيسُ كلَّهم".(٢)

قال سيبويهِ : وقال الخليلُ : وسألتُه عن : "يا زيدُ نفسَه"، و"يا تميمُ كلَّكم"، و"يا قيسُ كلَّهم"، فقال: هذا كلُّه نصبٌ، كقولك: "يا زيدُ ذا الجُمّة".(٣)

وقال : وأمَّا المضافُ في الصِّفة فهو ينبغي له أن لا يكونَ إلا نصبًا إذا كان المفردُ يَنتصبُ في الصفة . (٤).

وأجازَ الفراءُ فيه الرَّفعَ والنَّصبَ .

قال أبو حيان : وأجرَى الفرّاءُ التَّوكيدَ بالمضاف مُجرَى النَّعتِ بالمضافِ إضافةً محضةً ، فأجاز فيه الرَّفعَ والنَّصبَ ، فأجاز : " يا زيدُ نفسُه ، ونفسَه " ، كما أجاز في : " يا زيدُ صاحِبَنا ، وصاحِبُنا ".

وفي البسيط ([5]): التأكيدُ بالمضاف حكمُه حكمُ مضاف الوصف نحوُ : " يا تميمُ كُلَّكُم ، وكُلَّهم . ويجوزُ فيه القطعُ ؛ لأنَّ كُلا تكونُ غيرَ تابعةٍ . وأمَّا الرَّفعُ فبالحملِ على اللفظِ ، فقد يُقالُ : يجوزُ الرَّفعُ ؛ لأنَّه لا يليهِ ، وقد يُقالُ : إنَّه لا يكونُ إلا نصبًا ؛ لأنَّه لو وَلِيَه لكان نصبًا ، وقد سُمِع الرفعُ في الإتباع فيحتملُ القطعُ اهـ

١– ينظر : التَّصريح : ٢ / ١٧٤، وشرح الأشموني : ٣ / ١٤٨ .

٢– ينظر : الكتاب : ٢ / ١٨٤ .

٣– الكتاب : ٢ / ١٨٤، وينظر : المقتضب : ٤ / ٢٠٩ ، والأصول في النحو : ١ / ٣٣٨ – ٣٣٩ ، والفوائد والقواعد / ٤٤٩ .

٤– الكتاب : ٢ / ١٨٤ .

٥ – هو لعبيد الله بن أحمد ابن أبي الربيع في مدينة إشبيلية في الأندلس ت سنة٦٨٨هـ.

ومذهبُ سيبويه والجمهور أنَّه لا يجوزُ فيه إلا النَّصبُ كالنَّعتِ المضاف. (١)

وقد سُمِعَ الرَّفعُ في "يا تميمُ كلّكم" وحُمِلَ على القطع،أي: كلُّكم مَدْعوّ.(٢)

قال الصَّبانُ : قضيتُه جوازُ قطعِ التَّوكيد ، وهو كذلك على قولٍ . (٣)

وقال في موضعٍ آخرَ : وهناك قولٌ بجوازِ قطعِ التوكيد . (٤)

وقال ناظرُ الجيش (٥): التَّوكيد لو قُطِع لخرج عَنْ أنْ يكونَ توكيدًا ، والملتزم تَبعيّتُه اهـ (٦)

مجئ المنادى علمًا ، مع تكراره مضافًا

إذا جاء المنادى علما ، وتكرَّر مضافًا نحو : "يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيّ "(٧) ، و"يا زيدُ زيدَ عمرٍو" ، ويا سعدُ سعدَ الأوس " فالمنادى يجوزُ فيه وجهانِ :

١- التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣١٥ . بتغيير يسير ، وينظر : ارتشاف الضرب : ٣ / ١٣٠، والهمع : ٢ / ١٤٢ ، وشرح الأشموني : ٣ / ١٤٨ .

٢- ينظر : ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٠ ، وتوضيح المقاصد : ٣ / ٢٩٤ ، والهمع : ٢ / ١٤٢ .

٣- حاشية الصبان : ٣ / ١٤٨ .

٤- المرجع نفسه : ٣ / ١٣٣

٥ - هو محمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم [٦٩٧ - ٧٧٨ هـ]

٦- تمهيد القواعد ٧ / ٣٣٤٧، وينظر : حاشية يس على التّصريح : ٢ / ١٧٤ .

٧- فـ " تَيْم " الأول اسمٌ علم ، لكنَّه عرض فيه الاشتراك ، فحسُنَتْ فيه الإضافةُ . من التَّذييل والتّكميل : ١٣ / ٣٢٧ .

أحدهما : الضَّمُّ ؛ وهو الأكثرُ والأجودُ ؛ لأنَّه منادى مفردٌ معرفة (١)، وذكر سيبويهِ – رَحِمه الله – أنَّ الرفعُ في " تيم " الأول في قول جرير:

يا تَيْمُ تَيْمَ عَديٍّ لا أبَا لكُمُ * لا يُلْقِيَنّكُمُ في سوءة عمرُ (٢)

هو القياس . (٣)

وقال المبرِّدُ : والأجودُ : يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ ؛ لأنَّه لا ضرورةَ فيه ، ولا حَذْفَ ، ولا إزالةَ شئٍ عن موضعه . (٤)

ونصب الثاني – التّابع – حينئذٍ لأنَّه يحتملُ ستةَ أوجهٍ :

١- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٢٧ ، والأصول : ١ / ٣٤٣ ، والجمل للزَّجَّاجيّ / ١٥٧.

٢- من البسيط . وَهَذَا الْبَيْت من قصيدة لجرير يهجو بهَا عمر بن لَجأ التَّيْمِيّ ولجأ بِفَتْح اللَّام وَالْجِيم .

اللغة : لا يُلقينّكم: من الإلقاء، وهو الرمي. وروي: لا يُوقعنَّكم. والسوءةُ : الفِعْلة القبيحة، أي: لا يوقعنَّكم عمرُ في بليةٍ ومكروهٍ ؛ لأجل تعرُّضه لي ، أي: امنَعوه من هجائي فإنَّكم قادرون على كفِّه.

والشاهد فيه : إقحام " تَيْم " الثاني بين " تَيْم " الأول وما أضيف إليه عند سيبويهِ على رواية نصب المنادى .

ورد في : ديوانه /٢١٢، والكتاب : ٢ / ٢٠٦ ، والكامل للمبرّد ت محمد أبي الفضل : ٣ / ١٦٠ ، واللامات للزَّجَّاجيّ / ١٠١ ، وشرح الكتاب للسِّيرافي : ١ / ٢١٦ ، والخصائص لابن جِنّي [ت ٣٩٢ هـ]: ١ / ٣٤٦ .

٣- ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٠٨ ، والمقتضب : ٤ / ٢٢٩ .

٤- المقتضب : ٤ / ٢٢٩.

الوجه الأول : أن يكون منادى مضافا مستأنفًا ، على تقدير" يا"(١) ، والفرقُ بين هذا والبدل أنَّ هذا يجوزُ معه ذكرُ حرفِ النِّداء ، ولا يجوزُ ذلك في البدلِ ، وإنْ قيل إنَّه على تقدير تكرار العامل ، إذ هو عند ذلك القائلِ كالتَّقدير المعنويّ الذي لا يُتَكلَّمُ به بخلاف الآخر فإنَّه تقديرٌ لفظيٌّ .(٢)

الوجه الثاني : أن يكونَ عطفَ بيان على الموضع (٣) ، واستحسنه المبرِّدُ . (٤)

الوجه الثالث:أن يكونَ بدلا منه، كأنَّه في تقدير المباشرة لحرف النِّداء.(٥)

الوجه الرابع : أن يكونَ منصوبًا بإضمار أعني. (٦)

الوجه الخامس : أن يكون نعتًا للأول ، وتأوَّل فيه الاشتقاق ، كأنَّه قال في نحو: "يا سعدُ سعدَ الأوس" : يا سعدُ المنسوبُ للأوس . ذكره السيرافي. (٧) .

١- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٢٧ ، وشرح الجمل لابن عصفور [ت ٦٦٩ هـ] : ٢ / ١٩٤ ، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٥ .

٢- المقاصد الشافية : ٥ / ٣٢٧ ، وينظر : حاشية يس على التَّصريح : ٢ / ١٧١ ، وحاشيته على القطر : ٢ / ١٠٨ ، وحاشية الصَّبان على الأشموني : ٣ / ١٥٤ .

٣- ينظر:المقتضب : ٤ / ٢٢٧ ، والأصول : ١ / ٣٤٣ ، والجمل للزَّجَّاجيّ / ١٥٧.

٤- المقتضب : ٤ / ٢٢٧ .

٥- ينظر :المقتضب : ٤ / ٢٢٧، والأصول : ١ / ٣٤٣ ، والجمل للزَّجَّاجيّ / ١٥٧.

٦- ينظر : عمدة الحافظ / ١٨٠، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٥.

٧- ينظر : شرح الكتاب للسِّيرافي : ١ / ٣١٦ ، وارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٥.

واستضعفه أبو حيان ([1]) ، والسُّيوطي . ([2]) .

وقال ابنُ عقيل: وفيه نظرٌ . ([3])

ووجهُ ضعفِه كما ذكر الشاطبيُّ أنَّ الوصفَ بالجامد على توهُّمِ الاشتقاق موقوفٌ على السَّماع ، فلا يُقال : به ما وُجِدَ عنه مَندوحةٌ ، وقد وجدنا ذلك بجواز ما تقدّمَ من الأوجُه . وقد يُحتَملُ بناءً على ما أصَّله ابنُ جنِّي بقوله (٤) **لا يمنعُك قوةُ القويِّ مِنْ إجازةِ الضَّعيف ، وبنى ذلك على أصلٍ عربيّ حسنٍ. (٥)**

الوجه السادس : أنْ يكونَ توكيدًا . ذكره ابنُ مالك . ([6])

قال أبو حيان : ولم يذكرْه أصحابُنا ، ولا يخلو أنْ يكونَ أراد التَّأكيد المعنويَّ ، أو اللفظيَّ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ تأكيدًا البتةَ ؛ لأنَّه إنْ كان أراد المعنويَّ فليس تكرارُ الأول مضافًا من ألفاظ التَّأكيد المعنويِ ؛ لأنَّ تلك ألفاظٌ محفوظةٌ ، وليس هذا منها ، وإنْ أراد اللفظيَّ فلا يصِحُّ ؛ لاختلاف جِهَتَي التَّعريفِ ؛ لأنَّ الأول إمَّا معرفةٌ بالعلميةِ ، أو بالنِّداءِ على الخلاف الذي فيه ، والثَّاني معرفةٌ بالإضافة ؛ لأنَّه لم يُضَفْ حتَّى سُلِبَ

١- ينظر : التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٢٨ .

٢- ينظر : الهمع : ١ / ١٧٧ .

٣- المساعد : ٢ / ٥١٨.

٤- ينظر : الخصائص: ٣ / ٦٢ – ٦٣ .

٥- ينظر : المقاصد الشافية : ٥ / ٣٢٨ ، وتوضيح المقاصد : ٣ /٣٠٣ ، وشرح الأُشمونيّ: ٣ / ١٥٣ – ١٥٤ ، وحاشية الصَّبان : ٣ / ١٥٤ .

٦- ينظر : شرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٥، وشرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣٢١.

تعريفَ العلَميةِ ، وخلفها تعريفُ الإضافة ، فلا يكونُ إذْ ذاك توكيدا لفظيا . (١)

وقال ابنُ هشام : وثَمَّ مانعٌ أقوى من ذلك ، وهو: اتِّصالُ الثاني بما لم يتَّصلْ به الأولُ . اهـ (٢)

وعقَّب عليهما الصبان بأنّه لا يخفى أنَّ كِلا الأمرين إنَّما يَرِدُ على المصنِّف – أي ابن مالك – إذا سلّم أنَّه مانعٌ ، وإلا فقد يتمسَّكُ بظاهرِ تعريف التَّوكيد اللفظي، فإنَّه صادقٌ مع اختلافِ جهتَي التَّعريف، ومع اتِّصال الثاني بما لم يتَّصلْ به الأولُ. (٣)

وقال ناظر الجيش: لا نُسلِّمُ لزومَ اتِّحادِ جهتَي التَّعريف بين المؤكَّد والمؤكِّد ، ولئنْ سلَّمنا فالعَلَمُ بعدَ إضافتِه باقٍ على تعريفِ العلميَّة ؛ لأنَّ إضافتَه ليستْ للتَّخصيص ، إنَّما هي للتّوضيحِ ، فلَمْ تختلفِ الجهةُ ، ولئن سلَّمنا زوالَ تعريفِ العلميةِ حالَ الإضافة ، وحدوثَ تعريفٍ بها فلا شكَّ أنَّ عَديًّا المضافَ إليه " تَيْم" علمٌ ، والمُضاف في رُتبةِ المُضافِ إليه في التَّعريفِ ، فيكون " تَيْم" بَعْدَ إضافتِه حكمُه في التَّعريف حكمُ العلمِ.

وحينئذٍ لم تختلفِ الجِهةُ أيضًا بين المؤكَّد والمؤكِّد في التَّعريفِ. وقد تقدَّم لك أنّ **سيبويهِ قال في: " يا تيمَ تيمَ عديٍّ " إنه توكيدٌ** (٤) ،

١- التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٢٨ .

٢- ينظر : التَّصريح :٢ / ١٧١.

٣- ينظر : حاشية الصَّبان : ٣ / ١٥٤ .

٤ قال إمامُ النُّحاة ٢ / ١٠٦ : فلمَّا كرَّرُوا الاسمَ توكيدًا – في نَحْوِ : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ– تركُوا الأولَ على الذي كان يكونُ لو لم يُكَرَّر .

وكفَى بقولِ سيبويهِ قولا .(١)

والآخر : النَّصب ، أو الفتح ، وفيه أقوال:

الأول :

أن يكونَ الأصلُ : يا زيدَ زيدَ عمرٍو، والأول منادى منصوبٌ مضافٌ إلى ما بعد الثاني ، والثاني مقحمٌ بين المضافِ والمضافِ إليه (٢) ، وهو توكيدٌ للأوَّل وتكريرٌ له ، ولا تأثيرَ له في المضاف إليه (٣) ، وهو مذهبُ الخليلِ وسيبويهِ .

قال سيبويهِ – رَحِمه الله – : هذا بابٌ يُكَرَّرُ فيه الاسمُ في حالِ الإضافةِ ، ويكونُ الأوَّلُ بمنزلةِ الآخرِ وذلك قولُك: " يا زَيْدَ زَيْدَ عَمرٍو"، و"يا زيدَ زيدَ أخينا " و"يا زيدَ زيدَنا " ، زعم الخليلُ – رَحِمه اللهُ– ويونُسُ أنَّ هذا كلَّه سواءٌ، وهي لغةٌ للعربِ جيدةٌ . وقال جريرٌ:

يا تَيْمَ تَيْمَ عَديٍّ لا أبا لكُمُ * لا يُلْقِيَنّكُمُ في سَوءةٍ عُمَرُ

١– تمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٧٩ .

٢– الإقحامُ إعادةُ شيءٍ قد دلّ الكلام الأوّلُ عليه ، إلا أنَّه لا يكونُ إلا بين شيئينِ كقوله : يا تيمَ تيمَ عدِيٍ ... * .....

نظم الفرائد وحصر الشَّرائد للمُهَلَّبِيّ [ت ٥٨٣ هـ] / ٩٨ .

٣– ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٠٦، والمقتضب : ٤ / ٢٢٧ ، والكامل للمبرد : ٢/ ١٠٦، والأصول : ١ / ٣٤٣ ، واللامات للزَّجَّاجي / ١٠١ ، وشرح الكتاب للسِّيرافي : ١ / ٣١٦ ، والتَّعليقة للفارسيّ : ١ / ٣٤٨ ، والفوائد والقواعد / ٤٦٤.

وقال بعضُ ولدِ جريرٍ:

يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلاتِ الذُّبَّلِ (١)

وذلك لأنَّهم قد عَلِموا أنَّهم لو لم يُكَرِّرُوا الاسمَ كان الأولُ نصبًا، فلمَّا كرَّرُوا الاسمَ توكيدًا تركُوا الأولَ على الذي كان يكون عليه لو لم يُكَرِّرُوا.

١- مِنَ الرَّجز المشطور ، ونسبه جماعةٌ لبعضِ ولد جرير : منهم : إمامُ النُّحاة في الكتاب : ٢ / ٢٠٥ ، والزَّمخشريُّ في المفصّل / ٦٦ – ٦٧ ، وابنُ يعيشَ في شرح المفصَّل : ١ / ٣٤٨ ، ونسبه المبرِّدُ في الكامل : ٣ / ١٦٠ لعُمَر بن لَجأ ، وليس لعبد الله بن رواحةَ كما قال ابنُ الحاجب في الإيضاح : ١ / ٢٧٩ ، وتَبِعه محقِّقُه موسى بناي العليلي .

ونُسبه لعبد الله بن رواحة رضي الله عنه جماعة منهم :ابن هشام[ت ٢١٨ هـ] في السيرة النبويَّة : ٢ / ٣٧٧ ، وابن السيرافي [ت ٣٨٥ هـ] في شرح الشواهد : ٢ / ٤٢ ، والزَّمخشريُّ في أساس البلاغة /عمل لعبدالله بن رواحةَ رضِي الله عنه ، والسُّهيليّ [ت ٥٨١ هـ]في الرَّوض الأنف : ٧ / ١٤ ، وقوله:

"تطاول الليل عليك .. الخ" روي: "هُدِيتَ" بدل "عليكَ "، وهو المناسبُ. أي: انزلْ عن راحلتك واحد الإبل، فإنَّ الليلَ قد طال، وحدث للإبل الكلالُ ، فنشطها بالحداء، وأزلْ عنها الإعياء.

يقولُ : انزلْ عن ظهرها ، واحْدُ لها ؛ فقد تطاول الليلُ، و"الذُّبَّل" بضم الذال المعجمة وتشديد الباء الموحدة، جمع ذابل بمعنى الضَّامر؛ كرُكَّع جمع راكع.

اللغة والمعنى: أراد بـ "زيد" زيد بن أرقمَ، اليَعْمَلات: في لسان العرب لابن منظور [ت٧١١هـ]/ عمل : وقال كُراع: اليَعْمَلَةُ النَّاقةُ السَّريعةُ اشتُقَّ لها اسمٌ من العَمَل، والجمع يَعْمَلاتٌ

والشاهد فيه قوله : " يا زيدَ زيدَ اليعمَلات" حيث رُوِيَ بضمِّ " زيد" ونصبِه ، واستدلَّ سيبويهِ به على إقحامِ " زيد " الثاني بين المضافِ ، والمضاف إليه .

وقال الخليلُ – رحِمه الله – : هو مثلُ : " لا أبَا لك "، قد علِم أنَّه لو لم يجئْ بحرفِ الإضافةِ قال أباكَ، فتركَه على حاله الأولى، واللامُ ها هنا بمنزلةِ الاسمِ الثاني في قوله: يا تيمَ تيمَ عديّ . (١)

قال السِّيرافي : وأمَّا قولُه " يا تَيْمَ تَيْمَ عديّ " فإنَّما أراد: يا تيمَ عديٍّ، وزاد " تيم " الثّاني، فأجراه على لفظ تَيْم الأولِ تأكيدا، ولم يبطل الإضافة، كما قال: اجتمعتْ أهلُ اليمامة، فلم يبطل التَّأنيث بإدخال الأهل . (٢)

ومعنى أنَّه مقحمٌ أنَّه زائدٌ بناءً على جوازِ إقحامِ الأسماءِ ، وأكثرُهم يأباه. (٣) ، وعلى هذا ذكر بعضهم كالزَّجّاجي ، وأبي حيان، والمرادي ، والأشمونيّ أنّه توكيدٌ (٤) ، وعليه ففتحتُه فتحةُ إعراب.

قال الزَّجاجيُّ: فتنصِبُهما جميعًا تجعلُ الثاني مقحما [توكيدًا] ، والأول مضافًا . اهـ (٥)

ولا يبعدُ أنَّ الفصلَ بالثاني مغتفرٌ؛ لأنَّه كلا فصلٍ ؛ لاتِّحاد الاسمينِ لفظًا ومعنًى ، وأنَّ عدمَ تنوينِ الثاني على هذا الوجهِ الذي قبله للمشاكلة.(٦)

١- الكتاب : ٢ / ٢٠٥ – ٢٠٧.

٢- شرح الكتاب للسِّيرافي : ١ / ٣١٦ ، وشرح المفصَّل لابن يعيشَ : ١ / ٣٤٧ .

٣- ينظر : التَّصريح : ٢ /١٧١ ، وحاشية يس على القطر : ٢ / ١٠٩ .

٤- ينظر : ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٦ ، وتوضيح المقاصد : ٣ / ٣٠٤ ، وشرح الأُشمونيّ: ٣ / ١٥٤ .

٥- الجُمل للزجاجي [ت ٣٤٠ هـ]/ ١٥٧ ، وشرح الجُمل لابن خروف : ٢ / ٧١٨ .

٦- ينظر : التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٢٩

وقال الرَّضي : وإنَّما جِئ بتأكيد المضاف لفظًا بينه وبين المضافِ إليه ، لا بعد المضافِ إليه ؛ لئلا يُستنكَرَ بقاءُ الثَّاني بلا مُضافٍ إليه ، ولا تنوينٍ مُعّوَّضٍ عنه ، ولا بناءٍ على الضَّمِّ ، وجاء الفصلُ بهُ بينهما في السَّعة على أنَّه لا يجوزُ الفصلُ بينَ المضافِ والمُضافِ إليه إلا في الضَّرورة ، وذلك في الظَّرف خاصّةً في الأغلب ... ؛ لأنَّك لمَّا كرَّرْتَ الأوَّلَ بلفظِه وحركتِه بلا تغييرٍ صار كأنَّ الثَّانيَ هو الأولُ ، وكأنَّه لا فصلَ هناك . اهـ (١)

وبهذا يندفعُ قولُ صاحب التَّصريح: ففيه فصلٌ بين المتضايفَينِ ، وهما كالشَّيءِ الواحدِ . (٢)

وذكر الشيخ خالد الأزهري أنّه يجوزُ في " سعد " الثاني على هذا الوجهِ أن يكون : عطفَ بيانٍ ، أو بدلا ، أو توكيدًا ؛ لأنَّ المضاف إليه الأولَ مرادٌ ، أو منادى ثانيا . (٣)

واستبعد أبو حيان كونَه بدلا ، أو عطفَ بيانٍ ، حيث قال : ولم يَجُزْ فيه البدلُ ؛ لأنَّ الاسمَ لا يُبدَلُ منه إلا بَعْدَ كمالِه ، ولا يكمُل "زيد " الأوّلُ إلا بما أضيف إليه ، وكذلك لا يجوزُ عطفُ البيان لهذه العلةِ . (٤)

١- شرح الكافية للرَّضي : ١ / ٣٨٦ .

٢- ينظر : التَّصريح للشيخ خالد [ت ٩٠٥ هـ] : ٢ / ١٧١ ، وحاشية الصَّبان : ٣ / ١٥٤ .

٣- ينظر : التَّصريح : ٢ / ١٧١ .

٤- ينظر : التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٣٠ .

الثاني :

وإليه ذهب المبرّد وقد ذَكرَ فيه قولين :

القول الأول : أنّ الاسمَ الثانيَ مُقْحمٌ بين المضافِ والمضافِ إليه . كما ذكر سيبويه ، حيثُ قال : تقولُ: "يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ" ؛ لأنَّكَ أردتَ: "يا تَيْمَ عديٍّ"، وأقحمتَ الأولَ توكيدًا (١)

القول الثاني : أنَّ المنادَى مضافٌ إلى محذوفٍ مماثلٍ لما أُضيفَ إليه الثاني ، والثاني مضاف إلى المذكورِ ، والأصلُ : يا زيدَ عدِيٍّ زيدَ عَدِيٍّ فحذف من الأول ؛ لدلالة الثاني عليه (٢) ، وأقِرَّ وهو غيرُ مضافٍ لفظًا بغيرِ تنوينٍ **كحاله لو كان مضافًا لفظًا** (٣) .

وهو نظيرُ قولِهم :" قطع الله يدَ ورجلَ مَنْ قاله " (٤) ، والحركتان على مذهبه حركتا إعراب . (٥) .

قال في المقتضب : وَالْوَجْه الآخر (٦) أَنْ تَقولَ : " يَا تيمَ تَيْمَ عَدِيٍّ "، و"يَا زَيْدَ زَيْدَ عَمْرٍو"وَذَلِكَ لِأَنَّك أردْتَ بِالْأولِ " يَا زيدَ عَمْرٍو فإمَّا : أقحمتَ

١- الكامل : ٦٦٩ .

٢- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٢٧ ، والأصول : ١ / ٣٤٣ ، وشرح الكتاب للسيرافي : ١ / ٣١٦ ، والفوائد والقواعد / ٤٦٣ ، والحُلل في شرح أبيات الجُمل / ١١٢ .

٣- التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٢٩ .

٤- سمِع الفَرَّاءُ هذا القولَ من أبي ثَرْوانَ العُكْلِيّ. معاني القرآن : ٢ / ٣٢٢ .

٥- ينظر:الحُلل في شرح أبيات الجمل / ١١٢ .

٦- يشير إلى الوجهينِ الجائزينِ في المُنادى : البناء على الضمّ ، والفتح ، ويذكر هنا الوجه الثاني .

الثَّانِي تَأْكِيدًا للأولِ ، وَإِمَّا حذفْتَ مِنَ الأولِ الْمُضَافَ اسْتغْنَاءً بِإِضَافَة الثَّانِي ، فَكَأَنَّهُ فِي التَّقْدِير يَا تَيْمَ عَدِيٍّ يَا تَيْمَ عَدِيٍّ .

كَمَا قَالَ:

إِلاَّ عُلالَةَ أَو بُدا * هة قارِحٍ نَهْدِ الجُزَارَهْ (١)

أَرَادَ إِلا عُلالةَ قارِحٍ ، أَو بُداهةَ قارِحٍ ، فَحذف الأول لبَيَان ذَلِك فِي الثَّانِي فَيكون الْكَلام على هَذَا : " مَرَرْت بِخَيرٍ وَأفضلِ مَنْ ثمَّ "وَقَالَ الفرزدقُ :

يَا مَنْ رأى عارِضًا أُكَفْكِفُه * بَيْنَ ذِرَاعَيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ (٢)

أَرَادَ: بَين ذراعَي الْأسدِ ، وجبهةِ الْأسدِ . (٣)

١- من مجزوء الكامل ، وهو للأعشى . قال ابن عُصفورٍ في ضرائر الشّعر/ ١٩٤ : يُريدُ : إلا علالة نَهْد الجُزارة ، أو بداهته .

ورد في : الديوان / ١٥٩ ، والكتاب : ١ / ١٧٩ ، ٢ / ٢٢٩ ، وشرح كتاب سيبويه للسِّيرافي: ٢/ ٣٥ ، والخصائص : ٢ / ٤٠٩، وغير منسوب في : المقتضب : ٤/ ٢٢٨، وما يجوزُ للشّاعر في الضَّرورة للقزّاز القيرواني [ت ٤١٢ هـ] / ١٤٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٩٤ .

٢- من المنسرح . ويُروَى : " عارضًا أُسَرُّ به " . قال ا بنُ عصفور : يريد : بين ذراعَي الأسد وجبهته ، فقدّمَ المعطوفَ وحرفَ العطف ، وفصل بهما بين المضافِ والمضافِ إليه ، وحذف الضّمير ؛ لفهم المعنى اختصارًا .

ورد في الكتاب : ١ / ١٨٠ ، والمقتضب : ٤ / ٢٢٩ ، وشرح الكتاب للسيرافي : ١ / ٣١٦ ، وضرائر الشعر لابن عصفور / ١٩٤ ، وغير منسوب في : شرح الكافية للرضي : ١ / ٣٨٧ .

٣- المقتضب : ٤ / ٢٢٧ – ٢٢٩ ، وينظر الكامل :٦٦٩ ، ١١٤٠، والنُّكت للأعلم : ١ / ٥٥٥ ، وشرح الجُمل لابن عصفور : ٢ / ١٩٥ ، وضرائر الشعر له أيضا / ١٩٥ .

وتَبِعَه السِّيرافي في القولين . ([1])

ويَرِدُ على قوله – أي المبرد – الثاني أنَّ المضافَ إليه إذا حُذِفَ عاد التَّنوينُ نحو: "أعطيتُه بعضَ الدراهمِ"، فإذا حذفتَ قلتَ: "بعضًا " وأقرَّ ، وهو غيرُ مضاف لفظا بغير تنوين إقراره حين كان مضافًا . ([2]) إلاّ أنْ يكونَ في اللفظ كالمضاف وذلك نحوُ قولِ الشَّاعر:

إلاّ عُلالةَ أو بُدا * هة قارحِ نَهدِ الجُزارَهْ

فحذف التنوين من " بُداهة " ؛ لأنَّه في اللَّفظ كالمضاف ، وحذف من "عُلالة" ؛ لأنَّه المضافُ حقيقة ، وأيضاً فإنَّ مذهبَه على غيرِ طريقةِ الحذفِ؛ لأنَّه لا يُحذَفُ **الأولُ لدلالة الثَّاني عليه ، وإنَّما يُحْذَفُ الثاني ؛ لدلالة الأول عليه. وهو الكثير** . ([3])

والدَّليلُ على فساد مذهبِه أنَّه لا يخلو أنْ تقدّرَ: إلاّ عُلالةَ قارح ، أو بُداهةَ قارحِ ، أو تُقدّرَ : أو بُداهَتِهِ، فإنْ قُدّر " أو بُداهة قارح" فلا يجوز إعادة الأول بلفظه إلاّ قليلا ، فلم يبقَ إلاّ أن تُقدّرَ : أو بداهته، فإذا حذف "قارح" الأول لم يبقَ للضَّمير ما يعودُ عليه.

وسيبويهِ – رَحِمَه اللهُ – حذف الضمير منْ "بداهة "، وأقحم" أو بداهة " بين المضافِ والمضاف إليه ([4])

١- ينظر : شرح الكتاب للسِّيرافي : ١ / ٣١٦ .

٢- ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٥ .

٣- ينظر : عمدة الحافظ / ١٨٠، وأوضح المسالك : ٤ / ٢٥ ، والتَّصريح : ٢ /١٧١.

٤- ينظر: شرح الجُمل لابن عصفور: ٢/ ١٩٤– ١٩٥، وضرائر الشِّعر له أيضا/١٩٤، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٣٠ .

ومنه قولُ الشَّاعرِ:

يا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُّ بِهِ * بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ

وأجاب ابنُ الحاجب على الاعتراض بأنّ الكثيرَ هو حذفُ الثَّاني ؛ لدلالةِ الأول عليه بأنَّه لمَّا حذفْنا المضاف إليه مِنَ الثَّاني بقِي الاسمُ غيرَ تامٍ ، فأخّرَ المضافُ إليه الأولُ ؛ ليكونَ الثَّاني مِنْ حيثُ اللفظُ ، ويكونَ الأولُ تامًّا بما بعدَه ، وهما الاسمان جميعا ، ألا ترَى أنَّك إذا قلتَ : " يا تيمَ عَدِيٍّ تَيْمَ " لم يكن مستقيما ؛ لأنَّه لم يَتِمّ ، ولم يُعَوَّضْ عن تمامه ، وإذا أخَّرتَ فقلتَ : " يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ " عوَّضتَ عَنْ " عَدِيٍّ "المحذوف مثله لفظًا وصار : " تَيْم عدِيّ " بالنِّسبة إلى الأول كالتَّمام ، فلأجلِ ذلك كان التَّقديمُ والتَّأخيرُ .([1])

تعقيبان :

<u>أحدهما</u> : قال تاجُ الدِّين الجندي [وثانيهما ([2]) أنْ يكونَ الأولُ مضافًا إلى مضاف إليه محذوفٍ تقديرُه : " يا تيمَ تَيْمَ عدِيٍّ " حُذِف الأولُ ؛ لدلالةِ الثاني عليه ، وبقِي حكمُ الإضافة فيه. اهـ ([3])

قوله : [يا تَيمَ تيمَ عديٍّ] لعلّه أراد : يا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ " .

<u>والآخر</u> : ذكر الدكتور عباس مصطفى الصّالحي أنَّ البيت([4]) منَ البحر البسيط ([5]) ، ولعلّه سبقُ قلم ، والصَّحيحُ أنّه من المنسرح ، عروضه وضربُه مطويان .

١- ينظر : الإيضاح في شرح المفصَّل : ١ / ٢٧٧ – ٢٧٨ بتغيير يسير .

٢ – يشير إلى القول الثاني للمبرّد في نحو:" يا تيم تيمَ عديٍّ".

٣ – الإقليد لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي [ت ٧٠٠ هـ] : ١ / ٤٢٩ .

٤ -يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أَبَا لكُمُ * لا يُلْقِيَنّكُمُ في سوءة عمرُ .

٥- ينظر : تحقيق تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد للدكتور /مصطفى عباس الصّالحي – كلية التّربية – بغداد/ ٨٧ .

الأوجه المحتملة في التّابع على القول الثاني للمبرِّد :

١ - **عطف بيان . (١)**

٢ - بدل . (٢)

٣ - توكيد . (٣) ؛ لأنّ المحذوفَ مرادٌ ، فصار توكيدًا لفظيًّا. (٤)

٤ - منادى مستأنف. (٥)

٥ - نعت. (٦)

٦ - منصوب بـ "أعنِي" . ([٧])

١- ينظر : شرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٥ ، وشرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣٢٢، وارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٦، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٢٦ ، ٣٢٩ .

٢- ينظر : شرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٥ ، وشرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣٢٢، وارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٦، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٢٦ ، ٣٢٩ .

٣- ينظر : شرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٥ ، وشرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣٢٢، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٢٦ ،٣٢٩ ، وارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣٦ .

٤- ينظر : ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٦ ، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٢٩ ، والتَّصريح : ٢ / ٢٢١ ، وشرح الأُشمونيّ: ٣ / ١٥٤ .

٥- ينظر : شرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣٢٢، وارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٦ ، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٢٩ .

٦- ينظر : توضيح المقاصد :٢ / ١٠٨١ ، وشرح الأُشمونيّ مع حاشية الصَّبان: ٣ / ١٥٤.

٧- ينظر : شرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣٢٢، وشرح الأُشمونيّ مع حاشية الصَّبان : ٣ / ١٥٤ .

تعقيب :

لم يُنكر المبرّدُ ما ذهب إليه سيبويهِ من احتمال أنْ يكونَ الاسمُ الذي تكرَّرَ في نحو : "يا سعد سعدَ الأوس" مقحمًا بين المضاف والمضاف إليه ، بل اقتصر عليه في بعضِ المواضع ، حيث قال في الكامل : تقولُ: "يا تيمَ تيمَ عَدِيٍّ" لأنَّك أردتَ : "يا تيمَ عديٍّ" ، وأقحمتَ الأولَ توكيدًا . (١)

وقال في موضعٍ آخرَ : فإن لم ترد التوكيد ، والتكرير لم يجزْ إلا رفع الأول: "يا زيد زيد اليعملات"، و"يا تيم تيم عدي". (٢)

وصدّر كلامَه في المقتضب بما ذهب إليه سيبويه ، وأردفه باحتمال أنْ يكونَ حذف منَ الأولِ ؛ لدلالةِ الثاني حيثُ قال : والوجهُ الآخرُ أنْ تقولَ : يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ ، ويا زيدَ زيدَ عمرٍو .

وذلك لأنَّك أردتَ بالأول : يا زيدَ عَمْرٍو : فإمَّا أقحمْتَ الثاني تأكيدًا للأول ، وإمَّا حذفتَ منْ أول المضاف استغناءً بإضافة الثاني ، فكأنّه في التَّقدير : يا تَيْمَ عَدِيّ يا تَيْمَ عدِيٍّ كما قال :

إلا عُلالةَ أو بُدا * هةَ قارحٍ نَهْدِ الجُزارَهْ

أراد : إلا علالةَ قارحٍ ، أو بُداهةَ قارحٍ ، فحذف الأولَ ؛ لبيان ذلك في الثّاني ، فيكونُ الكلام على هذا : مررْتُ بخيرٍ وأفضلِ مَنْ ثَمَّ ، وقال الفرزدقُ :

يا مَنْ رأى عارضًا أكَفْكِفُه * بينَ ذِراعَيْ وجبهةِ الأسدِ

١- الكامل : ٢ / ١٠٤ .

٢- المصدر نفسه : ٣ / ١٦٠ .

أراد : بينَ ذِراعَي الأسدِ ، وجبهةِ الأسدِ (١) .

وتَبِعَه في ذلك ابنُ السَّراج (٢)

فاقتصارُ كثيرٍ مِنَ النُّحاةِ (٣) على نسبةِ القول الثَّاني فقط للمبرِّد سَهْوٌ بيّن. وسبقني إلى هذا التّعقيبِ الأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة – رَحِمه الله- .(٤)

الثالث:

أنَّ أصله : "يا زيدَ عمرٍو زيدَ عَمْرٍو" ، ثمَّ حُذِفُ المضافُ إليه الثاني ؛ لدلالةِ الأوَّلِ عليه ، فبقِي : يا زيدَ عَمْرٍو زيدَ ، ثمَّ قدِّم "زيد" ، وأقحمَ بين المضاف والمضاف إليه فصار : يا زيدَ زيدَ عَمرٍو واستظهره ابنُ الحاجب ولم ينسُبْه لأحدٍ . (٥)

١- المقتضب : ٤ / ٢٢٧ – ٢٢٩ .

٢- ينظر : الأصول : ١ / ٣٤٣ .

٣- منهم : الأعلم [ت٤٧٦ هـ] في النُّكت : ١ / ٥٥٥ ، وابن يعيش [ت ٦٤٣ هـ] في شرح المفصل : ١ / ٣٢٧ ، وابن مالك [ت ٦٧٢ هـ] في شرح الكافية الشّافية : ٣ / ١٣٢١ – ١٣٢٢، وابن الناظم [[٦٨٦ هـ] في شرح الخلاصة / ٥٧٩ ، والرّضي] ت ٦٨٨ هـ] في شرح الكافية : ١ / ٣٨٧ ، وأبو حيان [ت ٧٤٥هـ] في ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٥ ، والتَّذييل : ١٣ / ٣٢٩ ، وابن هشام [ت ٧٦١ هـ] في أوضح المسالك : ٤ / ٢٦ ، وابن قيم الجوزية [ت ٧٦٧ هـ] في إرشاد السّالك : ٢ / ٦٨٠ .

٤- ينظر : تحقيق الأستاذ / محمد عبدالخالق عضيمة للمقتضب : ٤ / ٢٢٧ .

٥- ينظر : الإيضاح في شرح المفصَّل: ١ / ٢٧٧، وشرح الكافية للمَوصليّ / ١٩٦ ، والإقليد للجندي : ١ / ٤٣٠، والكُنَّاش / ١٠٠ .

وقال الرّضي : وقال بعضُهم بعد موافقةِ المبرّد في أنَّ أصلَه : "يا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ " : إنَّ " تَيْمَ " الأول مضافٌ إلى " عَدِيّ" الظَّاهر ، والذي أُضيفَ إليه الثَّاني محذوفٌ ، قال : لمَّا حُذِف المُضافُ إليه من الثَّاني بَقِيَ : " يا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ " ، فقُدِّم " تَيْمَ " على " عَدِيٍّ " ؛ لما ذكرْنا فيقول سيبويهِ ، وكذا يقولُ هذا القائلُ في نحو :

[يَا مَنْ رأى عَارِضاً أسَرُّ به] * بين ذِرَاعيْ وَجبْهةِ الْأسَدِ،

إلا أنَّه لا يَطَّرِدُ له ههنا أنْ يقولَ : إنَّ الفَصْلَ كلا فصلٍ؛ لأنَّ المضافَ الثَّاني ليس بلفظِ الأولِ كما كان في "تَيْمَ تَيْمَ عَدِيّ"، فالأولَى قولُ المبرّد.(١)

تعقيبان :

الأول :

نسب ابنُ عصفور – رحِمه الله – هذا التَّقدير لإمام النُّحاة سيبويهِ ، حيث قال: فسيبويهِ – رحِمه الله – يُقَدِّر الأصل : يا زيدَ عمرٍو زيدَ عمرٍو ، ثمّ حُذِف " عمرو " الثّاني ؛ لدلالة الأول عليه ، فبقي : يا زيدَ عمرٍو زيدَ ، ثمَّ قُدِّم " زيد " وأقحم بين المضاف والمضاف إليه. (٢)

ويردُ عليه أنّ إمامَ النُّحاة نقل عنِ الخليلِ أنّ الاسم الثاني مقحمٌ بين المضاف ، والمضاف إليه مثلُ : " لا أبا لكَ "، فاللامُ في " لك " مقحمةٌ بين المضافِ ، والمضاف إليه حيث قال : وقال الخليلُ – رحِمه الله – :

١– شرح الكافية للرَّضي : ١ / ٣٨٨ .

٢– ينظر : شرح الجُمل لابن عصفور[ت ٦٦٩ هـ] : ٢ / ١٩٤.

هو مثلُ " لا أبَالك "، قد علِم أنَّه لو لم يجئْ بحرف الإضافةِ قال: أباكَ، فتركَه على حاله الأولى؛ واللامُ ها هنا بمنزلةِ الاسمِ الثاني في قوله: يا تيمَ تيمَ عديّ . اهـ

ويؤيده تفسيرُ النُّحاة لما ذهب إليه إمامُ النُّحاةِ (١) .

قال ابنُ السِّيرافي شارحا قولَ الشاعر :

يا زيدَ زيد اليَعْملاتِ الذُّبَّلِ

: الشَّاهد فيه أنَّه أقحم زيدًا الثاني بين زيد الأول ، وبين ما أضافه إليه ، و"زيد " الأول مضاف إلى اليعملات اهـ (٢)

وقال البَطَلْيَوسيُّ : مذهبُ سيبويهِ أنَّ " تيمَ " الأول مضافٌ إلى " عَدِيٍّ " ، و" تَيْمَ " الثاني مؤكِّدٌ اعترض بين الخافضِ والمخفوض كاعتراض " ما " في قوله تعالى : (فَبِما رَحْمَةٍ منَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ) (٣) فتكون الحركةُ في " تَيْم " الأول حركةَ إعراب ، وفي " تَيْم " الثاني حركة إتباع على مذهب سيبويه . (٤)

وقال ابن يعيش: وقد شبّه الخليلُ "يا تيمِ تيمَ عَدِي" بقولهم: "لا أبَا لك". وذلك أنّ "الأبَ" مضافٌ إلى "الكافِ" غيرَ ذي شَكٍّ ، بدليلِ نصبِ "الأبِ" بالألف ، و"الأبُ" لا يكونُ إعرابُه بالحروف إلا في حالِ إضافتِه

١- ينظر : المسائل المنثورة / ٩٥ .

٢- ينظر : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي [ت ٣٨٥ هـ] ٢ / ٤٢ .

٣- من الآية (١٥٩) من سورة آل عمران .

٤- الحُلل في شرح أبيات الجُمل لابن السِّيد البَطَلْيَوسيّ [ت ٥٢١ هـ] / ١١٣ .

إلى غيرِ متكلّمٍ، فلمّا نُصِبَ بالألفِ دلّ على إضافتِه ، ثمَّ أُقحُمَتِ اللامُ ، فلم يكنْ لها تأثيرٌ في خفضِ الكاف إلا تأكيدُ معنى الإضافة. اهـ (١)

ولم يدّع أحدٌ أنَّ اللامَ المقحمةَ في : " لا أبا لك " مُقدَّمةٌ مِنْ تأخيرٍ ، وعليه فلا وجهَ للقول بأنَّ " تيم " الثاني مقدّمٌ مِنْ تأخير .

قال ابن النَّحاس: مذهبُ سيبويهِ – رحِمه الله – هو أنَّه لا يعتقدُ أنَّ شيئا محذوفًا من اللفظ . (٢) .

وقال الرَّضي : وعند سيبويهِ ليست الإضافةُ مكَرَّرة . (٣)

والآخر :

قال الأعلم موضِّحا رأي سيبويه في قول الشَّاعر :

يا زيدَ زيدَ اليَعْملات الذُّبَّلِ

الشَّاهد فيه : إقحامُ " زيد" الثَّاني بينَ الأولِ ، وما أضيفَ إليه ، والتَّقديرُ : يا زيدَ اليَعْملاتِ زَيْدَها ، فحُذِف الضَّميرُ اختِصارًا ، وقُدِّم " زيد " فاتَّصل بـ " اليَعْمَلات "، فوجب له النَّصبُ ، وقد كان " زيد " الأولُ مضافا إليها،فبقِيَ على نصبِه،وجاز هذا؛لأنَّ النِّداءَ كثير،فاحتمل التَّغييرَ.(٤)

١- شرح المفصَّل لابن يعيش [ت ٦٤٣ هـ] : ١ / ٣٤٧ .

٢- التَّعليقة لابن النَّحّاس [ت ٦٩٨ هـ] : ١ / ٥٩٧ .

٣- شرح الكافية للرَّضي : ١ / ٣٨٧ .

٤- تحصيل عين الذَّهب / ٣١٦ .

وتَبِعه أبو حيانَ ، وابنُ عقيلٍ ([1]) ، والسُّيوطي ([2]) ، والأستاذ عبدالسلام هارون في تحقيقه للكتاب ([3]) .

قال أبو حيان : مذهبُ سيبويهِ وهو أنَّ " يا زَيْدَ " – مِنْ نحوِ : " يا زيدَ زيدَ عَدِيّ – مضافٌ إلى " عَديّ " و" زيد" الثاني تقحّمَ بين المنادى المضاف ، وما أضيف إليه ، وأصلهما عنده : يا زيدَ عديّ زيدَه ، فحذف الضّمير ، وأقحم بين " زيد " المنادى وعَديّ . ([4])

ويرِدُ عليهم : أنَّه على تقديرهم يكون في الكلام تقديمٌ وتأخيرٌ مِنْ غيرِ فائدة ، وأنَّ فيه فصلا بين المضافِ والمضافِ إليه . ([5])، وأنَّ العرب لا تقولُ : يا زيد عمرٍو زيدَه ، كما لا تقولُ : قطعَ الله يدَ ورجلَه. (٦)

ويُجابُ عن الثَّاني بأنّهم قالوا : لا يجوزُ الفصلُ بين المتضايفينِ بغير الظَّرف إلا في هذه المسألة خاصة . (٧)

١- ينظر : المساعد : ٢ / ٥١٨ .

٢- ينظر : الهمع : ١ / ١٧٧ .

٣- ينظر : تحقيق الأستاذ /عبدالسلام هارون : ٢ / ٢٠٦ ونصُّه : والشّاهد فيه إقحام " زيد " الثاني بين الأول ، وما أُضيف إليه ، والتَّقديرُ : يا زيدَ اليَعْملاتِ زيدَها ، فحذف الضّمير اختصارًا ، وقدّم زيدا ، فاتَّصلَ بـ "اليَعْمَلات" فوجب له النَّصْبُ .

٤- ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٥، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٢٩ .

٥- ينظر : الإيضاح في شرح المفصَّل : ١ / ٢٧٧ .

٦- ينظر : المساعد : ٢ / ٥١٨ .

٧- ينظر : الهمع : ١ / ١٧٧ .

الرابع :

أن يكون أصله : يا زيدُ زيدَ عمرٍو " فأتبعت حركة الدَّال منْ " زيد" الأول حركة الدَّال مِنْ " زيد " الثاني ، ويكون الثاني : نعتًا ، وإليه ذهب السيرافي حيث قال : وعندي وجه ثالثٌ لم أعلمْ أحدًا ذكره ، وهو قويٌّ في نفسي وذلك أنْ تجعلَ أصلَه : "يا زيدُ زيدَ عمرٍو " ، فيكون " زيدَ عمرو " الثاني نعتا للأول مثل قولِنا : يا زيدُ بنَ عمرٍو ، ثم تُتْبِعُ حركة الأول المبني حركة الثاني المعرب .([1])

قال الأعلمُ : وهذا وجهٌ قويٌّ . ([2])

وأورد عليه الموصليُّ أنَّ مثلَ هذا الإتباعِ في النِّداء لم يأتِ إلا في " ابن " ، وأنَّ الاسم الثّاني بالتأكيد اللفظيّ أشبهُ من النَّعتِ ؛ لكونه مناسبًا للأولِ . ([3])

تعقيب :

قال الأستاذ الدكتور عبدالمنعم هريدي – رحِمه الله – شارحا قول ابن مالك : [ومنَ النَّحويين مَنْ جعلَ الاسمينِ عند فتح الأولِ مركَّبين تركيبَ "خمسةَ عشرَ"] : يقصد المصنف بذلك السيرافي، فقد قال عند شرحه لقول

١- ينظر : هامش الكتاب : ٢ / ٢٠٦ ، وينظر : الفوائد والقواعد / ٤٦٣ ، والبيان في شرح اللمع لابن جني / ٣٩٠ .

٢- النُّكت للأعلم[ت ٤٧٦ هـ] : ١ / ٥٥٥ .

٣- ينظر : شرح الكافية للموصِليّ [ت ٦٩٦ هـ] / ١٩٦ .

سيبويه "هذا بابٌ يُكرَّرُ فيه الاسمُ في حال الإضافة ، ويكون الأول بمنزلة الآخر....". اهـ (١) ، وتبِعه محقّقُ إرشاد السّالك الدكتور محمد السهلي.(٢)

والمتأمّل كلام السِّيرافيّ السَّابق لا يَرَى أنَّه يذهبُ إلى تركيب الاسمينِ معًا تركيبَ "خمسةَ عشرَ" ، وإنّما هو يتحدَّثُ عَنْ بناء الأول على الضَّمّ ؛ لأنَّه مفردٌ معرفةٌ ، وجواز إتباع حركته لحركة المضاف وهو " زيدَ عمرٍو "فحركةُ " زيد " حركة إتباع ، وليستْ حركةَ بِنْية ؛ لتركيبه مع الاسم الثاني تركيب " خمسةَ عشرَ " .

والذي يقصده ابن مالك هو الإشارة إلى المذهب القائل بتركيب الاسمين معًا تركيب " خمسةَ عشر".

الخامس :

أنَّ الاسمين رُكِّبا تركيبَ "خمسةَ عشرَ" ، ومجموعهما منادى مضاف في محلّ نصب كـ " خمسةَ عشرَ " (٣) .

قال الدِّيْنَوَريُّ : وقد بَنَوا الاسمَ العلمَ على الفتح مع " ابن " المُضاف إلى العلم كقولك : " يا زيدَ بنَ عمرٍو " ، ولك أنْ تبنيَه على الضَّمّ وتنصبَ " ابنًا " على أصله ، ويجوزُ الوجهان في : " يا زيدُ زيدَ القبيلة " . (٤)

---

١ – تحقيق شرح الكافية الشَّافية للأستاذ الدكتور / عبدالمنعم هريدي – رحِمه الله– : ٢ / ١٣٢٢ .

٢– ينظر : إرشاد السّالك : ٢ / ٦٨٠.

٣– ينظر : شرح الكافية الشّافية : ٣ / ١٣٢٢، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٥ ، وشرح ابن الناظم للخلاصة / ٥٧٩ ، والتَّذييل : ١٣ / ٣٢٩ .

٤– ثمار الصِّناعة للدِّيْنَوَرِيّ [ت ٤٩٠ هـ]: / ٣٥٣ .

وتكون فتحةُ الثاني على هذا فتحةَ بناءٍ (١) ، كما فُعِل في نحوِ : "ألا ماءَ ماءَ باردًا "، وكما فُعِل بالموصوفِ والصِّفة في نحوِ : " يا زيدَ بنَ عمرٍو " ، وفي نحوِ : " لا رجُلَ ظريفَ فيها " (٢)، وحركة الأول فتحةُ بِنْية . (٣)

قيل : فيه تكلُّفُ تركيبِ ثلاثةِ أشياءَ . (٤)

ولا وجهَ له ؛ إذِ المركَّبُ شيئان فقط . (٥) ذكره الصبان نقلا عن التَّصريح (٦) ولم أجده في التَّصريح .

وضعّفه أبو حيان قائلا : وأمَّا مذهبُ البناء فينبغي أن لا يُدَّعَى ما وُجِدتْ عنه مندوحةٌ ؛ لأنَّ البناء للتَّركيب لم يثبُت في باب النِّداء ، بخلاف باب " لا " – النافية للجنس – فإنّه عُهِد فيه التَّركيبُ في مثل : لا رجلَ ظريفَ . (٧)

١- ينظر : النُّكت للأعلم : ١ / ٥٥٥ ، و البيان في شرح اللُّمع / ٣٩٠ ، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٥.

٢- شرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٥ ، وشرح ابن الناظم للألفية / ٥٧٩ ، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٢٦، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٧٤ ، والهمع : ٢ / ١٧٧، وشرح الأُشمونيّ : ٣ / ١٥٤ .

٣- ينظر : حاشية الخضري على ابن عقيل : ٢ / ٧٨ .

٤- ينظر : التَّصريح : ٢ / ١٧١ .

٥- يُنظر : ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٦، والتَّصريح : ٢ / ١٧١ .

٦- ينظر : حاشية الصبان : ٣ / ١٥٤ .

٧- التَّذييل : ١٣ / ٣٣١ .

تعقيبان :

أحدهما :

قال ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ: ومَنِ اعتقد أنَّ الاسمين معًا جُعِلا اسمًا واحدًا، بمنزلة حَضْرَمَوْتَ، وبَعْلبَكَّ، أُضيفا إلى "عَدِيٍّ ": كانتْ حركةُ " تَيْم " الأول حركةَ بناءٍ ، وحركةُ "تَيْم " الثاني حركةَ إعراب . اهـ (١)

وفيه أنَّ فتحةَ الأولِ على القولِ بالتَّركيب فتحةُ بِنْيةٍ ، وفتحة الثاني فتحةُ بناءٍ ، ولذلك قال العلامة الصَّبان – رَحِمه الله – : المرادُ فتحةُ مجموعِهما الذي هو المركّبُ ، وفتحته هي فتحةُ آخرِه . (٢)

والأخر : نسب بعض المتأخرين (٣) القول بتركيب الاسمين تركيب " خمسةَ عشَرَ " للأعلم الشَّنتمريّ ، وبالرُّجوع إلى ما ذكره الأعلمُ في النُّكت **تبيّن أنَّه اقتصر على ما ذكره إمام النُّحاة ، والمبرّد ، والسِّيرافي دون أن يَنسُبَه إليه .**

قال في النُّكت : ومذهبُ سيبويهِ أنَّ قولَك : يا زيدَ زيدَ عَمْرٍو " : زيد الأول هو المضافُ إلى عَمرٍو ، والثَّاني هو توكيدٌ للأولِ ، وتكريرٌ له، ولا تأثيرَ له في المضاف إليه .

١- ينظر : الحُلل في شرح أبيات الجمل / ١١١ .

٢- حاشية الصّبان : ٣ / ١٥٤، وما فات الإنصاف من مسائل الخلاف / ٣٤٨ .

٣- منهم : أبو حيان في الارتشاف : ٣ / ١٣٥، والتَّذييل : ١٣ / ٣٢٩ ، وابن عقيل في المساعد : ٢/ ٥١٨ ، والشيخ خالد في التَّصريح : ٢ / ١٧١ ، والسُّيوطي في الهمع : ١ / ١٧٧ ، و الأُشمونيُّ في منهج السَّالك إلى ألفية ابن مالك : ٣ / ١٥٤.

ومذهبُ المبرّد أنَّ الأولَ مضافٌ إلى اسمٍ محذوفٍ ، وأنَّ الثَّانيَ مضافٌ إلى الاسمِ الظَّاهرِ المذكورِ ، وتقديرُه : " يا زيدَ عَمْرِو زيدَ عمرٍو" ، وحُذِف " عَمْرٌو " الأولُ اكتفاءً بالثَّاني .

وذكر غيرُهما وجهًا ثالثًا ، وهو : أنْ تجعلَ أصلَه : يا زيدُ زيدَ عمرٍو " ، فيكون " زيدَ عَمْرٍو " الثَّاني نعتًا للأولِ مثلَ قولك : " يا زيدَ بنَ عَمْرٍو "، ثمَّ تُتبع حركةَ الأول المبنيّ حركةَ الثّاني المعرب ؛ لأنَّ " زيدَ عَمرٍو " في بنائه الأول مثلُ " ابن عمرو" وهذا وجهٌ قويٌّ . (١)

واقتصر الأعلم في تحصيل عين الذَّهب على ما ذكره سيبويه حيث قال: وأنشد في بابٍ تَرْجَمَتُه : هذا بابٌ يُكَرَّرُ فيه الاسمُ في حالِ الإضافةِ لبعضِ ولدِ جريرٍ :

يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لَكُمُ * لا يُلقِيَنَّكمُ في سوْأةٍ عُمَرُ

استشهد به على إقحام " تَيْمَ " الثَّاني " بين " تَيْمَ " الأولِ وما أضِيفَ إليه ؛ لأنَّ الفائدةَ في تكريرِ الاسمينِ ، وإفرادِهما سواءٌ إذا كانا لشئٍ واحدٍ ، فكأنَّه إنَّما أضاف اسمًا واحدًا إلى " عَدِيٍّ " ، فحَذَفَ التَّنوينَ منهما للإضافةِ ، كما يُحْذَفُ مِنْ أحدِهما إذا أضِيفَ . (٢)

وقال في موضعٍ آخرَ : الشَّاهدُ فيه (٣) إقحامُ " زيد" الثّاني بين الأول ، وما أضيف إليه. (٤)

١- النُّكت / ١ / ٥٥٥ .

٢ - تحصيل عين الذَهب / ٨٣ .

٣- أي في قول الشّاعر :

يا زيدَ زيدَ اليَعْمَلات الذُّبَّل .

٤ - ينظر : تحصيل عين الذَّهب / ٣١٦ .

السادس: وإليه ذهب الفراءُ أنَّ الاسمين مضافانِ للمذكور ، ولا حذفَ ، ولا إقحامَ ([1]) وهو ضعيفٌ؛ لما فيه من توارُدِ عاملَينِ على معمولٍ واحدٍ.(٢)

قال أبو حيان : ويقتضي مذهبُ الفراءِ ([3])أنْ يكونَ الأولُ والثاني مضافَيْنِ إلى الثالث ، قال ذلك في قوله :

يا مَنْ رأى عارضا أُسَرّ به * بينَ ذراعَيْ وجبهة الأسدِ

لكنه لم يُصرّح بذلك في : " يا زيد زيد عمرو " . ([4])

مذاهب وآراء :

أ – يجوز في المنادى الذي تكرَّر مضافا الضم ، والفتح ، وذكر سيبويهِ أنّ الضَّمَّ هو القياسُ .

وقال المبرّدُ : الأجودُ هو رفعُ الأول ؛ لأنَّه مفرد . ([5]) . وقال ابنُ مالك : إنَّ الضَّم أمثلُ الوجهين ،أي أحسنُهما. (٦) ، وتَبِعه أبو حيان ، والمرادي .

١- ينظر : ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٦، وأوضح المسالك : ٤ / ٢٦ ، وإرشاد السالك : ٢ / ٦٨٠ ، والتّصريح : ٢ / ١٧١ ،

٢- ينظر : ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٦، والتَّصريح : ٢ / ١٧١ ، وحاشية الصَّبان : ٣ / ١٥٤ .

٣- في المغني ٢ / ٤٩٠ : وقال الفراء : فإنِ استوى العاملان في طلبِ الرَّفع وكان العطفُ بالواوِ نحو " قام وقعد أخواك " فهو عنده فاعلٌ بهما. وقال الرَّضي في شرح الكافية : ١ / ٢٠٦ : والنَّقلُ الصَّحيحُ عن الفرّاء ....أنَّ الثّاني إنْ طلب أيضًا للفاعلية نحو : "ضرب وأكرم زيدٌ " جاز أنْ تُعملَ العاملين في المتنازَع ، فيكون الاسمُ الواحدُ فاعلا للفعلين . وينظر: التَّصريح : ١ / ٣٢١ .

٤- ينظر : ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٦، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٢٧ .

٥- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٢٧ ، والتَّصريح : ٢ / ١٦٩ .

٦- ينظر : شرح الأُشمونيّ مع حاشية الصّبان : ٣ / ١٥٤.

قال أبو حيان : وهو الوجهُ والأكثرُ .(١)

وقال المرادي : بل ضَمّه لوضوح وجهه . (٢)

ب – قال ابن مالك :

فِى نَحوِ "سَعدُ سَعدَ الاوس" يَنتَصِبْ * ثَانٍ وَضُمَّ وَافتَحَ أوَّلاً تُصِبْ

يَتَّضح من قوله : " وافتحْ أولا " أنَّ فتحَ الأولِ فتحُ بناءٍ ، أو ما أشبه البناء، لا فتح إعرابٍ ؛ إذ لو كان فتح إعراب لقال :

.....*وضُمَّ وانصِبْ أوّلا تُصِب

وإذا كان فتح بناء ، والثاني عنده معربٌ بالنَّصب لقوله : " يَنتَصِب " ولم يقُل : " ينفتح " كان ظاهره الميل لمذهبِ السِّيرافي وهو أنْ يكونَ أتبعَ حركةَ الأول المبني حركةَ الثاني المعرب ؛ لأنَّ " سعد الأوس " في بيانه للأول مثل " ابن عمرو " ، ولاجتماع الأولين منهما في أنَّهما مبنيَّان مناديان، وأجاز ذلك ابنُ خروفٍ أيضا ، فالفتح في الأول بناءٌ ، وفي الثاني إعرابٌ ، ولعَمري إنَّه ظاهرٌ ، وثبت له نظيرٌ في باب النِّداء متّفقٌ عليه . ذكره الشاطبيُّ . (٣)

١– ارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣٥ .

٢– توضيح المقاصد : ٣ / ٣٠٤ .

٣– المقاصد الشَّافية : ٥ / ٣٢٨ – ٣٢٩ بتصرُّفٍ يسيرٍ .

إضافة العلم الذي تكرّر مضافا إلى ضمير مفرد ، أو جمع :

– إذا أتى المُنادى علمًا وتكرَّرَ مضافًا إلى ضميرِ مفردٍ متكلم نحو : "يا زيد زيدي " : ففي جوز ذلك نظرٌ .

وإن أضيف إلى جمع نحو : يا زيد زيدنا فذهب سيبويهِ والجمهورُ إلى جواز ضمِّ الأول ، وأجاز ذلك الكسائي والفراءُ .

ولا خلافَ في جواز الضّمّ والنصب في الاسم الأول من قولك : " يا زيد زيد عمرو " . (١)

اقترانُ الاسم الذي تكرّر مضافا بـ "أل" :

ب – ذكر الشيخ يس أنّه إذا اقترن الاسمُ المكرَّرُ بـ "أل" جاز فيه الرَّفعُ ، حيث **قال:ما لم يصحب "أل" نحو: يا حسنُ الحسن الوجه ، وإلا جاز الرَّفعُ أيضًا.(٢)**

مجئ المنادى مضافا ، مع تكراره مضافا :

جـ – يُشترَطُ في المنادى أنْ يكونَ مفردًا ، فإنْ جاء مضافًا نحو : " يا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيّ " فالثاني توكيدٌ محض .

قال ابن مالك : وإذا كرَّرتَ منادى مضافًأ ، وكرَّرتَ المضاف إليه فلا إشكالَ نحوُ : يا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ ، فهذا توكيدٌ محضٌ (٣)

١– ينظر : ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٦، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٢٧ ؛ والمساعد : ٢ / ٥١٩ .

٢– حاشية يس [ت ت ١٠٦١ هـ]على التَّصريح : ٢ / ١٧١ ، وينظر : شرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ٩٢ .

٣– شرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٥ ، وينظر : التّذييل : ١٣ / ٣٢٦ .

تابع المنادى العلم ([1]) إذا كان ابنا ، أو ابنة [2])، وأضيف إلى علم :

المنادى العلم إذا أتبع بـ " ابن " ، أو ابنة " ففيه وجهان :

أ – الإبقاء على الضَّمِّ استصحابا لحاله قبل النَّعتِ ([3]) نحو : " يا زيدُ بنَ عمرٍو" ، و" يا هندُ ابنةَ زيدٍ " .

قال سيبويه – رحِمه الله : وأمَّا مَنْ قال : " يا زيدُ بنَ عبدالله " فإنَّه إنَّما قال هذا زيدُ بنُ عبدالله ، وهو لا يجعله اسمًا واحدًا . ([4])

وزعم المبردُ أنَّ الضَّمَّ أجودُ من الفتح ، حيث قال : والأجودُ أن تقولَ : "يا زيدُ بنَ عمرٍو" على النَّعت ، والبدل . ([5])

ويجوزُ في " ابن " أو " ابنة " خمسةُ أوجُهٍ :

---

١ – شَمِلَ قوله: "أن يكون علمًا مفردًا" المثنَّى ، والمجموع مسمًّى بهما، ففي "النهاية": إذا سمَّيتَ بـ " مسلمات" ، وبـ "زيدَينِ" ، وبـ "زيدِينِ"، حاكيًا إعرابَه، قلتَ فيمن قال: "يا زيدَ بنَ عمرٍو" بالفتح، و"يا مسلماتِ بنَ عمرو" [بالكسرِ]، و" يا زيدَين بن عمرو"، و"يا زيدِين بن عمرو." وعلى مَنْ ضمَّ تقولُ: "يا مسلماتُ بنَ عمرٍو" ، و" يا زيدان بن عمرو"، و"يا زيدون بن عمرو" ، ومَنْ أجرَى الإعراب في النون أجرَى النونَ مُجرَى الدَّال، فيفتحها أو يضمها. انتهى.

وهذا مبنيٌّ على القولِ بالتَّركيب، وأمَّا على القول بالإتباع فلا ؛ إذ لا إتباعَ في مسلماتٍ إذا كسرت [التاء] ، ولا في المثنَّى والمجموع على حدِّه . من التَّصريح : ٢ / ١٧٠.

٢– ينظر : شرح التَّسهيل : ٣ / ٣٩٣ ، والتَّذييل : ١٣ / ٢٦٣ .

٣– ينظر : شرح التَّسهيل : ٣ / ٣٩٣ ، والتَّذييل : ١٣ / ٢٦٣ .

٤ – الكتاب : ٢ / ٢٠٤ .

٥– ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٣١ .

أحدها : أنْ يكونَ بدلا . ([1])

الثاني : أنْ يكونَ نعتًا . ([2]) استحسنه أبو حيانَ ([3]) ، وابنُ عقيلٍ . ([4])

الثالث : أن يكونَ عطفَ بيان . ([5])

الرابع : أنْ يكونَ منادى حُذِفَ منه حرفُ النِّداء. ([6])

الخامس : أنْ يكونَ مفعولا بفعلٍ مضمرٍ. ذكره أبو حيانَ ، وابنُ عقيل.([7])

ب – جواز فتح المنادى إتباعًا لحركة " ابن " ؛ إذ بينهما ساكنٌ ، وهو حاجز غيرُ حصينٍ . ([8])

١- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٣١، وشرح الجُمل لابن عُصفور : ٢ / ١٩٦، و التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٢٦٤ .

٢- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٣١ ، وشرح الجُمل لابن عُصفور : ٢ / ١٩٦، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٥٠.

٣- ينظر : التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٢٦٤ .

٤- ينظر : المساعد : ٢ / ٤٩٥ .

٥- ينظر : شرح الجُمل لابن عصفور : ٢ / ١٩٦ ، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٢٦٤، والمساعد : ٢ / ٤٩٥ ، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٥٠ .

٦- ينظر : شرح الجُمل لابن عصفور : ٢ / ١٩٦ ، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٢٦٤ ، والمساعد : ٢ / ٤٩٥ .

٧- ينظر : التَّسهيل / ١٨٠ ، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٢٦٤ ، والمساعد : ٢ / ٤٩٥ ، والتَّصريح : ٢ / ١٦٨ .

٨- ينظر : التَّذييل : ١٣ / ٢٦٣ – ٢٦٤ ، وحاشية الصّبان : ٣ / ١٤١.

وقال الفراءُ : وكذلك تفعلُ فى كلِّ اسمٍ دعوتَه باسمِه ، ونسبتَه إلى أبيه كقولك : "يا زيدُ بنَ عبد الله " ، و"يا زيدَ بنَ عبد الله "، والنَّصبُ فى (زيد) فى كلامِ العرب أكثرُ ([1])

وذكر ابنُ كيسانَ ([2]) أنَّ هذا الوجهَ أكثرُ في كلامِ العرب ، وإن كان الأولُ هو القياس .

قال أبو حيانَ : ويمكنُ أن يكونَ المبردُ أراد بالأجودِ أنَّه أجودُ في القياسِ، فلا يكونُ بينه وبينَ ابنِ كيسانَ خلافٌ . ([3])

وقال الزَّجاجُ :فجميعُ النَّحويين يختارون : " يا زيدَ بنَ عمرٍو " ، وكلّهم يُجيزون : " يا زيدُ بنَ عمرٍو " . ([4])

وذكر الموصليُّ أنَّ الفتح أكثرُ حيث قال : إذا نُعِتَ المنادَى المفردُ العلمُ بـ "ابن" ، أو "ابنة" ([5]) مضافَين إلى علمٍ مطلقًا ففي

١- معاني القرآن : ١ / ٣٢٦ .

٢ - هو أَبُو الحَسَن مُحَمَّد بِن أَحمَد بِن كَيسَان [ت ٢٩٩ هـ] . ينظر : نزهة الألباء في طبقات الأدباء: ١ / ١٧٨.

٣- التَّذييل والتّكميل : ١٣ / ٢٦٤ ، والتَّصريح : ٢ / ١٦٩ .

٤- معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج [ت ٣١١ هـ] : ٢ / ٢٢٠ .

٥- الوصف بـ "ابنة" في جواز فتح المنادى معها "كالوصف بـ "ابن" في ذلك ؛ لأنَّ " ابنة" هي "ابن" بزيادة التَّاء نحو: " يا هندُ ابنةَ عمرٍو" بضمِّ "هند" وفتحها إتباعا لـ "ابنة "؛ لأنَّ الحرفَ السَّاكنَ بينهما حاجزٌ غيرُ حصينٍ، وتاء التَّأنيث في حكمِ الانفصال.

"ولا أثرَ للوصفِ بـ "بنت" عند جمهور العرب ، فنحوُ: يا هندُ بنتَ عمرٍو" واجبُ الضمِّ ، وممتنعُ الفتحِ ؛ لتعذُّرِ الإتباعِ ؛ لأنَّ بينهما حاجزًا حصينًا، وهو تحرُّكُ الباء الموحدةِ ، وجوَّزه أبو عَمرو بنُ العلاء سماعًا بناءً على أنَّ الفتحَ للتَّركيب ، ومثلُه: يا زيدُ بُنَيَّ ==

المنـادَى وجهـانِ : البنـاءُ علـى الضَّـمِّ ، والبنـاءُ علـى الفـتح ، وهـو الأكثر . (١)

ولا يكون " ابن " – في هذه الصورةِ – إلا نعتًا ؛ لأنّ الإتباع لا بُدَّ أنْ يكونَ الكلمتان كالشّئ الواحدِ ، ولا يُتصَوَّرُ ذلك إلا إنْ كانت الكلمةُ الثانيةُ نعتًا (٢) ، وهو اختيارُ البصريين (٣) .

وسببُ هذا الفتحِ كثرةُ الاستعمال (٤) ، واستدلُّوا بقول الرَّاجز ، وهو من بني الجِرْماز :

يا حكمَ بنَ المنذر بن الجارودْ (٥)

==

عمرٍو، بتصغير "ابن "؛ لتعذُّرِ الإتباعِ ، ويجوزُ للتَّركيبِ. من التصريح : ٢ / ١٧٠ ، وينظر : شرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٢٩٩ ، والفوائد الضيائيّة : ٢ / ٣٣٣ .

١- شرح ألفية ابن معطٍ : ٤ / ١٠٥٢ ، والتَّصريح : ٢ / ١٦٩ .

٢- ينظر : التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٢٦٤ ، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٥٠.

٣- ينظـر : الكتـاب : ٢ / ٢٠٣ – ٢٠٤ ، والمقتضـب : ٤ / ٢٣١ ، والإيضـاح العضدي /٢٥٠ ، والإيضاح في شرح المفصَّل : ١ / ٢٦٨ ، وارتشاف الضّرب : ٣ / ١٢٢ .

٤- ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٠٤ ، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٣٩٥ ، وتمهيد القواعد: ٧ / ٣٥٣٨.

٥- من الرَّجز المشطور. قال الصّبان ٣ / ١٤٢ : منَ الرَّجز المذيّلِ شُذوذا . اهـ وبعده :

أَنْتَ الجَوادُ ابنُ الجَوَادِ المحمُودْ

سُرَادِقُ المجدِ عَلَيكَ مَمْـدُودْ

==

وقول العجاج :

يا عُمَرَ بنَ مَعْمَرٍ لا مُنْتَظَرْ (١)

==

والشَّاهدُ في قوله: "يا حكمَ بنَ المنذر" فإنَّ " حكم " منادى علمٌ ، موصوفٌ بـ " ابن" مضاف إلى علم ، وقد رُوِيَ بالوجهين : الضَّمّ على الأصل، والفتح على الإتباع والتَّخفيف .

وقال المبرد في المقتضب : ٤ / ٢٣٢ ولو أنشد : " يا حكمُ بنَ المُنْذِر" كان أجودَ .اهـ

وقال العيني في المقاصد النَّحوية : ٤ / ١٦٩١: وهذا مخالفٌ لقول الجمهور منَ البصريين .

ورد منسوبًا لراجزٍ مِنْ بني الجِرْماز في : الكتاب : ٢ / ٢٠٣ ، ومنسوبا لرؤبةَ في : المقاصد النحوية :٤ / ١٦٩١ ، وقال : والصَّحيحُ أنَّه راجز من بني الجِرْماز ، وغير منسوب في :المقتضب : ٤ / ٢٣٢ ، وشرح المفصّل لابن يعيش : ١ /٣٣٢.

١- ويُرْوَى :

" يا عُمر بن مَعمر فتى مُضَر "

اللغة : عمر هذا هو عمرُ بن عبيد الله بن مَعْمَر القرشيُّ ، كان سيِّدَ أهلِ البصرةِ ووالِيها . لا منتظر : لا انتظارَ يحُدُّه على إعطائه وتسريحه .

ورد منسوبًا للعَجَّاج[عبدالله بن رؤبة ت ٩٠ هـ] في : الديوان : ١ / ٧١ ، الكتاب : ٢ / ٢٠٤ ، والمعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة : ٢ / ١١٣٩ ، وشرح أبيات سيبويه لابن السِّيرافي : ١ / ٣٢١ . وغير منسوب في شرح أبيات سيبويه للنحَّاس / ١٣٤ .

توجيه فتح المنادى([1]) :

فيه ثلاثة آراء :

الأول : أن تكون فتحة " زيد " إتباعا لحركة النون من " ابن " ؛ إذ الحاجزُ بينهما ساكنٌ ، فهو غيرُ حصينٍ (٢)، وهذا ما ذهب إليه الجمهور . ([3])

وعليه ففتحةُ المنادى للإتباع ، وليستْ للتركيب . ([4])

قال ابن الخشاب : واتبعْتَ حركةَ الموصوفِ حركةَ الصِّفة ، ولم تَعكِسْ فتُتْبع حركةَ الصفةِ حركةَ الموصوف ؛ لأنَّ حركةَ الموصوفِ حركةُ إعرابٍ ، وحركة الإعراب في الأصل لمعنًى ، وحركة البناء لغيرِ معنًى ، أيْ غير دالّةٍ على معنى في المبنيّ كدلالة حركةِ الإعراب على معنًى في المعرَب ، فحركةُ الإعراب حينئذٍ ذاتُ فائدةٍ ، وحركةُ البناء غيرُ ذاتِ فائدةٍ ، فكانت بأن تكونَ تابعةً ، أعني حركة البناء أولَى مِنْ أنْ تكونَ متبوعةً .([5])

---

١ – ذكرتُه هنا لبيان الأوجه الجائزة في التّابع على هذه الأوجه .

٢– ينظر : شرح الجُمل لابن عصفور : ٢ / ١٩٦، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٣٩٣ ، وحاشية الصَّبان : ٣ / ١٤١ .

٣– ينظر : الكتاب : ٢ / ٢٠٣ – ٢٠٤ ، والمفصّل : ٦٣ ، وشرحه لابن يعيش : ١ / ٣٣١ – ٣٣٣ .

٤– ينظر : التَّصريح : ٢ / ١٦٩ ، وحاشية الصَّبان : ٣ / ١٤١ – ١٤٣ .

٥– المرتجل لابن الخشاب [ت ٥٦٧ هـ] / ١٩٧ – ١٩٨.

وقال أبو حيان : وحركة " ابنَ عمرو " حركة إعراب إذا فتحت : " يا زيد " في قول الجمهور . ([1])

وعلةُ إتباعِ حركةِ المنادى لفتحة النون من " ابن " هي الخِفَّةُ .

قال ابن الحاجب : وتحقيقُ الخِفَّةِ من وجهينِ :

أحدهما : أنَّ الفتحةَ أخفُّ منَ الضَّمةِ في نفسِها .

والآخر : أنَّ فيها إتباعًا ، والإتباعُ أخفُّ مْنْ مخالفةِ الحركاتِ . ([2])

وفي تمهيد القواعد لناظر الجيش: ومسوِّغ الإتباع أنَّ ابنًا لمَّا كان صفةً لِما قبلَه جُعِلا كالشَّئ الواحد ، واللَّفظان إذا كَثُرَ استعمالُهما معًا يجعلُهما العربُ كالشَّئ الواحد ، يَدُلُّ على ذلك أنَّهم يقولون في مقلوب : " لَعَمْري " : رَعَمْلي ، وذلك أنَّ لامَ الابتداءِ لمَّا كَثُر استِعمالُها مع " عَمْرو " جعلوها معه كالشِّئ الواحد ، فلمَّا قلبوا صَيَّرُوا اللامَ كأنَّها من حروف " عَمْرو ".([3])

تعقيب :"

قال ابن الحاجب : والصَّحيحُ أنَّ حركةَ " زيدَ بنَ عمرٍو " حركة بناء ، وحركة " ابن " على حالها . اهـ ([4])

والصوابُ أن يُقال إنّها حركةُ إتباع كما ذهب الجمهور.

١- ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٢٢، وينظر : تمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٤٩، والتّصريح : ٢ : ١٦٩ .

٢- الإيضاح في شرح المفصَّل لابن الحاجب [ت ٦٤٦ هـ] :١ / ٢٦٤.

٣- تمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٥٠ .

٤- الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب[ت ٦٤٦ هـ] : ١ / ٢٦٤.

والثاني : أنْ تركّبَ الصفةَ مع الموصوفِ وتجعلَهما بمنزلةِ اسمٍ واحد مضافٍ لما بعدَه . ذكره ابن السراج ، والنَّحاس ([1]) ، والإمام عبدالقاهر نحو: يا زيدَ بنَ عمرٍو، ويا بكرَ بن أبي القاسم (٢)، ويا زيدَ بن فاطمةَ.(٣)

وعليه ففتحة " زيد " فتحة بنية .

قال الإمام عبدالقاهر الجُرجانيُّ: لأنَّهم قصدُوا بناءَ الأول مع الثاني، وإتباعَه إيَّاه ، فبنَوْهُما على الفتح الذي هو حركةُ "ابن" المستحقَّة في حال الإعراب ؛ لأنَّه مضافٌ ، والمضافُ لا يكونُ إلا منصوبًا منادى، وجعلا بمنزلة : " يا ابن أمّ" ، " يا ابن عمّ . (٤)

وقال الأُشمونيُّ : وقال عبدالقاهر : هي – أي فتحة ابن – حركة بناء؛ لأنَّك ركَّبْتَه معه – أي مع الموصوف – . اهـ ([5])

وقال الصَّبَّان : قوله – أي الأشمونيّ – [لأنَّك ركَّبْتَه معه] : أيْ كتركيب "خمسةَ عشرَ" ، والظَّاهرُ في إعرابِه على هذا القولِ أنْ يُقالَ : " زيدَ

١- قال النَّحاس[ت ٣٣٨ هـ] في شرح أبيات سيبويه/ ١٣٤ في توجيهه لقول الشاعر :

يا حكمَ بنَ المنذر بن الجارودْ

حجة نصب الحكم والابن جعلهما كالاسم الواحد .

٢- ينظر : المرتجل لابن الخشاب / ١٩٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٢٦٨، والتَّصريح : ٢ / ١٦٩ .

٣- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٣١ .

٤- ينظر: المقتصد : ٢ / ٧٨٥ – ٧٨٦ ، وارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٢٢ .

٥- شرح الأُشمونيّ: ٣ / ١٤٣.

ابنَ" منادى مبنيٌّ على ضمٍّ مقدَّرٍ منعَ من ظهورِه اشتغالُ المحلِّ بحركةِ البناء التركيبيّ . وحركةُ "زيد" على هذا حركةُ بِنْية. ([1])

وقال الشيخ خالد في التَّصريح : وعلى الثّاني فتحة – زيد – بناء. اهـ([2])

ولا يخفى ما فيه .

والثالث : أنَّ يكون" زيد " مضافا إلى "عمرو" ، و "ابن" مقحمًا بين المضافِ ، والمضافِ إليه ، وإليه ذهب المبرِّدُ ، والزَّجَّاجيُّ .

وعليه ففتحة " زيد " فتحة إعراب . ([3])

قال المبرِّدُ : هذا باب الاسمين اللذين يُجعلان بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، وإنَّما الثَّاني في الحقيقة نعتٌ للأول ، ولكنَّهما جُعِلا بمنزلة الأسماء التي يتبَعُ آخرُ حرفٍ **منها ما قبله ..... وإنَّما يجوزُ أنْ تقولَ : يا زيدَ بنَ عمرٍو إذا ذكرتَ اسمَه** الغالبَ، وأضفْتَه إلى اسمِ أبيه ، أو كنيتِه ؛ لأنَّه لا ينفكُّ مِنْ ذلك، فهو بمنزلةِ اسمِه الذي هو له. (٤)

وقال الزَّجاجيُّ : وكذلك تقولُ : يا زيدَ بنَ عمرٍو " على تقدير إضافة " زيد " إلى " عمرو " ، وإقحام الابن . (٥)

١- حاشية الصَّبان : ٣ / ١٤٣.

٢- التّصريح : ٢ / ١٦٩ .

٣- ينظر : الإيضاح في شرح المفصَّل : ١ / ٢٦٨، والتَّصريح : ٢ / ١٦٩ .

٤- المقتضب : ٤ / ٢٣١، وينظر : الإيضاح في شرح المفصَّل : ١ / ٢٦٤ .

٥- الجُمل / ١٥٧ – ١٥٨ .

وأورد عليه ابن خروف بأنَّه لا سبيلَ إليه ؛ لفساد المعنى . (١) .

وقال ابن عصفورٍ : وأمَّا ما زعم أبو العباس المبرِّدُ منْ أنَّ " ابن عمروٍ " مُقْحَمٌ فباطلٌ ؛ لأنَّ المُقْحَمَ إذا حُذِف لم يختلّ المعنى بحذفِه ، وأنتَ لو قلتَ "يا زيدَ عمرٍو " لكان معناه مخالفًا لمعنى: " يا زيدَ بنَ عمرٍو . (٢)

فعلى الوجه الأول فتحة " زيد " فتحة إتباع ، وعلى الثاني فتحة بِنية ، وعلى الثالث فتحة إعراب، وفتحة " ابن" على الأول والثالث فتحة إعراب ، وعلى الثاني فتحة بناء (٣)

شرط جواز ضم وفتح المنادى الموصوف بـ " ابن " :

شرطُ جوازِ الوجهين أنْ يكونَ علمًا، مفردا ، موصوفًا بـ " ابن " متّصل به، مضاف إلى علم ، أو كنية (٤)

فلو كان " ابن " بدلا ، أو عطفَ بيانٍ ، أو منادى مضافا ، أو مفعولا بفعل مضمرٍ تقديره : "أعنِي" ونحوه ، أو كان قبله – أي قبل ابن – غيرُ علمٍ نحو : " يا غلامُ ابنَ زيدٍ " ، و " يا رجلُ ابنَ عمرو " ، أو كان مضافًا

١- شرح الجُمل لابن خروف : ٢ / ٧١٨ .

٢- شرح الجُمل لابن عصفور : ٢ / ١٩٦ .

٣- ينظر : التَّصريح :٢ / ١٦٩ ، وحاشية الصّبان : ٣ / ١٤٢ – ١٤٣ .

٤- ينظر : الإيضاح العضدي /٢٥٠ ، والمرتجل لابن الخشاب / ١٩٧ . قال ابن خروف في شرح الجُمل : ٢ / ٧١٧ : ولا يُفعل ذلك إلا في الموضع الذي يُحذف فيه التَّنوينُ ، والألف من " ابن " إذا وقع بين علمين ، أو كُنْيَتَيْنِ ، أو لقبين ، وكان نعتا للأول منهما.

إلى غيرِ علمٍ ، أو كنيةٍ نَحْوُ : " يا زيدُ ابنَ أخينا " و" يا زيدُ ابن ذي المال " ، أو كان المنعوتُ مفصولا بوصفٍ آخرَ نحو : "يا زيدُ الفاضل ابنَ عمرٍو ، أو المضافُ إليه الابنُ مُغَيَّرًا عن حاله بإضافةٍ عارضةٍ نحو :" يا زيدُ ابنَ زيدِنا " لم تُتبعِ الموصوفَ صفتَه ، وأقرَرْتَ كلا على ما له في أصلِ الباب ، فبنيتَ الموصوفَ على الضّمِّ وأقررْتَه عليه ، وأجرَيتَ الصِّفةَ التي هي " ابنٌ " على ما لها من الإعرابِ بالنصب. (١).

وزاد ابن مالك أيضا أن يكون المنادى ظاهرَ الضَّمِّ بأن يكونَ صحيحَ الآخر حيث قال : فلو لم تكنْ ضمةُ المنادى ظاهرةً لم يُنوَ تبدّلها بفتحة ؛ إذ لا فائدةَ في ذلك . (٢)

وقد أجازَ الفراءُ (٣) في " عيسَى " من قوله تعالى : (يَا عِيسَى ابْنَ) تقديرَ الضَّمةِ ، والفتحة ِ. (٤) .

وفي النهاية لابن الخباز وقال الله تعالى : (يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ) (٥) : " عيسَى " في موضع فتح حملا للقرآن على أشيعِ القولَين . (٦)

وقال ابن عصفور : إنْ فرّقتَ بينهما لم يجُزْ في المنادى إلا الضَّمُّ ، فعلى هذا إنْ قلتَ : يا زيدُ وعمرُو بنَ عبدالله " إنْ جعلتَ ابنَ عبدالله

١- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٣١ ، والأصول : ١ /٣٤٥ ، والإيضاح العضدي/٢٥٠.

٢- شرح التَّسهيل : ٣ / ٣٩٣ ، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٢٦٤ .

٣- قال الفراء في معاني القرآن : ١ / ٣٢٦ : وقوله : يا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ (١١٦) "عِيسَى" فى موضع رفعٍ ، وإن شئتَ نصبتَ . وأمّا "ابْنَ "فلا يجوزُ فيه إلا النَّصب .

٤- ينظر : شرح التَّسهيل : ٣ / ٣٩٣ ، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٢٦٥ .

٥- مِنَ الآية (١١٠) مِنْ سورة المائدة .

٦- ارتشاف الضّرب : ٣ / ١٢٣ .

" نعتا لـ "عمرٍو" جاز فتحُ عمرٍو وضمُّه ، و" زيد " مضمومٌ لا غير ، وإن جعلْت " ابن عبدالله " نعتا لـ "زيد " لم يكن فيهما جميعا إلا الضَّمُّ ؛ لأنَّك فرَّقتَ بين " زيد "وبين " ابن عبدالله" بـ " عمرو " ، وإنَّما يجوزُ فتحُه إذا كان هو و" ابن " كالشئ الواحد ، وذلك لا يمكنُ مع تفريقك بينهما بـ " عمرٍو " اهـ (١)

قال أبو حيان : وتصويرُ التّفريق بينهما بهذه الصورةِ مِنَ العطف فيه نظرٌ ؛ لأنَّه قد تقرّر أنَّه إذا اجتمع نعتٌ وتابعٌ أيّ تابعٍ كان منْ عطفِ بيانٍ ، أو توكيدٍ ، أو بدلٍ ، أو نسقٍ فإنَّه يُبدَأ بالنَّعت (٢) ، وهنا بُدِئ بعطفِ النَّسق ، فإنْ كان مسموعًا في النِّداء قُبِلَ ، وإلا فينبغي ألا يجوزَ على ما قرَّروا . . (٣)

جواز فتح المنادى المنعوت بوصفٍ غير " ابن " :

أجاز الكوفيون فتح المنعوت بمنصوب غير " ابن " نحو: " يا زيدَ الكريمَ" ، وقد جاء في باب "لا" نحو: "لا رجلَ ظريفَ" بفتحهما، فجوَّزوا ذلك هنا . (٤)

١- التّذييل والتّكميل : ١٣ / ٢٦٥ .

٢- قال ابنُ مالك في التَّسهيل / ١٧٣ : ويُبدَأ عِنْدَ اجتماعِ التّوابعِ بالنَّعتِ ، ثمَّ بعطفِ البيانِ ، ثمّ بالتّوكيدِ ، ثمَّ بالبدلِ ، ثمَّ بالنَّسقِ .

٣- التّذييل والتّكميل : ١٣ / ٢٦٦ .

٤- ينظر : تمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٣٨ ، والتَّصريح : ٢ / ١٦٩ ، والهمع : ٢ / ٥٤ ، وحاشية الصبان : ٣ / ١٤٣ .

قال أبو بكر الأنباري تقول: "يا باقلاءَ (١) الحارّ أقبل "، فتنصبهما على أنَّهما اسمٌ واحدٌ أُلزِما الفتح ، وأجاز الفراءُ : "يا زيدَ الظريفَ أقبل". وقال: جعلتْهما العربُ بمنزلة الحرف الواحد. وأنشد[لجرير] :

فَما كَعبُ بنُ مامةَ وَابنُ سُعْدَى* بِأَجوَدَ مِنكَ يا عُمَرَ الجَوادا(٢)

على أنَّ الرواية بفتح راء " عمر".(٣)

وقال السيوطي: وعلّلوه بِأَنَّ الِاسْمَ ونعته كالشيء الْوَاحِد ، فَلَمَّا طَال النَّعْت بالمنعوت حرّكوه بِالْفَتْح. (١)

---

١ – في تاج العروس للزّبيدي [ت ١٢٠٥ هـ] / بقل : والباقِلاءُ : مُخفَّفةً ممدودةً قِيلَ: إذا خَفَّفْتَ اللامَ مَددْتَ، وإذا شَدَّدْتَها قَصَرتَ: الفُولُ .

٢– من الوافر ، من قصيدة لجرير يمدح بها عمرَ بنَ عبدالعزيز رَضِي اللهُ عنه .

اللغة والمعنى : كعب بن مامةَ الإياديّ : هو الذي آثر رفيقه بالماء ، ومات عطشا ، ومامةُ : اسمُ أبيه . ابن سعدى : هو أوس بن حارثةَ الطائي ، وكان من الأجواد أيضا . ، وسعدَى أمّه. يقول : ليس واحد من هذين بأكرمَ مِنْ عمرَ بن عبدالعزيز رَضِي اللهُ عنه .

والشَّاهدُ فيه على هذه الرواية : يا عمرَ الجوادا " حيث استدلَّ الكوفيون به على فتح المنعوت بمنصوب غير " ابن ".

وفيه روايةٌ أخرى وهي " يا عمرُ " بالضمّ ، مراعاةً لمحلِّ المنادى قوله: "الجوادا" حيث نصبه الشَّاعر على النعت لـ "عمرُ "على الموضع ، ولو رفع حملا على اللفظ لجاز ، ولكن القوافي منصوبة

ينظر : الديوان ط بيروت / ١٠٧ ، والجُمل للخليل / ١١٠ ، والمنقوص والممدود للفراء/ ٢٨ ، والمقتضب : ٤ / ٢٠٨ ، والكامل : ٣ / ٥٣ ، والزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري [ت ٣٢٨ هـ] : ٢ / ١١.

٣– الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢ / ١١ .

وخرّج ذلك مَنِ انتصر للبصريين بأنْ قال: أراد : "يا عمرا " فحذف الألف لالتقاء الساكنين ، وبقيتِ الرّاءُ مفتوحة. وهذا الاختصار لا يَثبُتُ على مذهب سيبويهِ ؛ لأنَّه لم يذكرْ زيادة الألف في آخر المنادى في غير نُدْبةٍ ، أو تعجُّبٍ ، أو استغاثةٍ، والثلاثة منفية من هذا البيت. (٢)

وأجاز غيرُ سيبويه زيادةَ الألف في آخر كلّ منادى لمدِّ الصوت. (٣)

قال أبو حيان : وقال بعضُ أصحابنا : حكى الكوفيون أنَّ مِنَ العرب مَنْ إذا نصب النَّعتَ أتبعَ حركةَ المنادَى حركتَه ، فقال : " يا زيدَ العاقلَ " ، وروى بيت جرير بفتح " عمر " ونصبه . وزعم ابنُ كيسانَ أنَّ السَّبب في ذلك أنَّهم جعلوا الاسمَ والنَّعتَ جميعا كالشّئ الواحدِ ، فطال المنعوتُ بالنَّعت ، فحرّكوه بالفتحة .

وهذا الوجهُ عندنا غيرُ جائزٍ في الكلامِ ، وإنَّما جاء في الشِّعر ، وتوجيهُ ابنِ كيسانَ له ليس بشئ ، وإنَّما ينبغي أن يُحملَ ما جاء من ذلك على أنَّه نصبَ المنادى لما اضطرّ إلى تنوينه على حدِّ قوله :

[ضَرَبَتْ صَدْرَهَا إليَّ وقَالَتْ] * يَاعَدِيًّا لَقَدْ وقَتْكَ الأَوَاقِي (٤)

==

١- الهمع : ١ / ١٧٦ .

٢- ينظر : شرح التّسهيل : ٣ / ٣٩٥ ، والتّذييل والتّكميل : ١٣ / ٢٦٦ .

٣- ينظر : شرح التَّسهيل : ٣ / ٣٩٤ ، وتوضيح المقاصد : ٢ / ١٠٦٦ ، وحاشية الصّبان : ٣ / ١٤٣ .

٤ - البيت لمهلهل بن ربيعةَ التغلبي [ت ٥٤ ق هـ] في الغزل ، من الخفيف ، وقد أسره عمرو بن مالك ، فطلبتْ أمُّه وخالتُه إلى عمرو في ذلك أن يدَعَ مهلهلا ففعل ، فقاله، ويُروى : رفعت رأسها .

==

ثم حذف التّنوين على حدّ قوله :

عَمرو الَّذي هَشَمَ الثَريدَ لضَيفه * [وَرِجالُ مَكَّةَ مِسنِتونَ عِجافُ] (١)

وإنَّما كان حملُه على ما ذكرْنا أولى لأنَّ تنوين المنادَى ونصبَه قد ثبتَ من كلامِهم ، وحذف التّنوين قد ثبت أيضًا لالتقاء الساكنين قد ثَبَت من كلامهم ، وجعل الصّفة والموصوف في هذا وأمثاله كالشّئ الواحد لم يثبُت من كلامهم(٢)

==

اللغة : الأواقي : في الصِّحاح : وقى : والأواقي أيضاً:جمع واقِيَةٍ.

يقول : لمّا رأته رفعت رأسَها ، ودعتْ له بأن يحفظَه اللهُ ، ويَقيَه مِنْ نوائب الدَّهر . ورد في : ديوانه : / ٥٩ .

١- من الكامل ، وقائله هو : عبدالله بن الزّبعرى مِنْ قصيدة مدح بها هاشمَ بن عبد مناف ، واسمه عَمرو ، وسمّي هاشما لهشْمِه الثَّريد لقومه ، وإطعامه النَّاس . اللغة : هَشَم : الهَشْمُ : كما في الصِّحاح كسرُ الشَّئ اليابس . الثريد : في لسان العرب / ثرد : والثَّرْدُ الهَشْمُ ، ومنه قيل لما يهشّمُ منَ الخبز ويُبَلُّ بماء القِدْر وغيره : ثريدة. مُسنتون من أسنت القومُ أي أجدبُوا . عِجاف بكسر العين جمع عَجْفاء على غير قياس ، وهو من العَجَف ، وهو الهُزال. والمعنى : كان عمرٌو ، أو هاشم بن عبد مناف مِنْ أكرمِ وأنبل أهلِ مكةَ ضيافةً لحُجَّاج بيتِ الله ، وكان يُقدِّمُ الطعام لقومه حين يُصيبُهم الجَدْبُ . والشَّاهد فيه قوله : " عمرو " حيث حذف منه التَّنوين لأجل الضّرورة . ورد منسوبا إليه في : الزاهر في معاني كلمات النّاس :٢ / ١٢٣ ، وغير منسوب في : نوادر أبي زيد / ١٦٧ ، والمقتضب : ٢ / ٣١١ ، وسرّ صناعة الإعراب : ٢ / ١٨٩ ، والمنصف : ٢ / ٣٢١ .

٢- التّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٢٦٦ – ٢٦٧ .

وقال ابن عقيل : ولا يخفَى ما في التَّأويلين منَ التَّكلُّفِ ، فالوجهُ أن يُجعل ذك شاذًّا ، ولا يُقاسُ عليه . ([1])

القسم الثاني:

ما يُعامل معاملةَ المنادى المستقلِّ :

يعاملُ التَّابعُ مُعاملةَ المنادى المستقلِّ إذا كان عطفَ نسقٍ معرَّفًا ، خاليًا من "أل" ، أو بدلا ، فيُبنى إذا كان مفردًا علمًا ، أو معينًا ، فيقال في النَّسق : يا زيدُ وبشرُ ، ويا زيدُ ورجلُ .([2])

وتقولُ – فيهما – : " يا زيدُ وعبدَالله " ، ويا زيدُ أبا عبدالله " فتنصِبُهما ؛ لأنَّ المعطوف والبدلَ هنا مضافانِ ، والمنادَى المضافَ منصوب . ([3])

قال سيبويهِ – رَحِمه الله– : وتقولُ: يا زيدُ وعمرو، ليس إلا ؛ لأنَّهما قد اشتركا في النداء في قوله " يا " .(٤)

ووجّه الأعلمُ كلامَه قائلا : والذي قال سيبويهِ : يا زيدُ وعمرُو ؛ لأنَّ حرفَ النِّداء شَمِلَهما جميعا ، وهو يقعُ على كلِّ واحدٍ منهما مفردًا . (٥)

١– المساعد : ٢ / ٤٩٧ ، وينظر : المقاصد الشَّافية : ٥ / ٢٧٦.

٢– ينظر : الجُمل للزَّجاجيّ / ١٥٠ ، وشرح الجمل لابن عصفور : ٢ / ١٩١ .

٣– ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١١ ، والمتَّبع في شرح اللمع / ٤٨٥ ، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٣٩٥ .

٤– الكتاب : ٢ / ١٨٦ .

٥– النُّكت للأعلم [ت ٤٧٦ هـ] : ١ / ٥٤١ ، وينظر: شرح المفصَّل لصدر الأفاضل[ت ٦١٧ هـ] : ١ / ٣٣٢ – ٣٣٣ ، و شرح المفصَّل للجندي : ! /٤١٢ – ٤١٣ .

وأجاز المازنيُّ والكوفيون النَّصبَ في نحو : " يا زيدُ وعمرًا" .

قال ابنُ السراج : زعم أبو عثمانَ أنَّه يُجيزُ : " يا زيدُ وعمرًا أقبِلا" على الموضعِ ، كما أجازَ : " يا زيدُ زيدًا أقبلْ " ، فعطف "زيد" الثاني على الموضعِ عطفَ البيانِ (١)

وقال ابن مالك : وأجاز المازنيُّ والكوفيون إجراء المنسوقِ العاري مِنْ " أل" مُجْرَى المقرون بها، فيقولون: يا زيدُ وعمرًا ، وعمرو، كما يقال بإجماع: يا زيدُ والحارثُ ، والحارثَ.

وما رواه – المازنيُّ – غير ُ بعيدٍ مِنَ الصِّحة إذا لم تنو إعادةَ حرفِ النِّداء، فإنَّ المتكلمَ قد يقصِدُ إيقاعَ نداءٍ واحدٍ على الاسمين، كما يَقصد تشريكَهما في عاملٍ واحدٍ نحوُ: حَسِبْتُ زيدًا وعمرًا حاضرَيْنِ، وكأنَّ خالدًا وسعدًا أسَدان .اهـ (٢)

وقال في موضعٍ آخرَ : وهذا مذهبُ الكوفيين . (٣)

ووجّه أبو حيان مذهب الكوفيين قائلا : وإنَّما كان قياسُ الكوفيين ما ذكرَ ؛ لأنَّ الضمةَ عند الكسائيّ ومَنْ ذهب مذهبَه هي ضمَّةُ إعرابٍ،ولا

١- ينظر : الأصول في النحو : ١ / ٣٧٢ ، والنُّكت للأعلم : ٢ / ٥٤١ ، والبيان في شرح اللُّمع / ٣٧٦ ، واللّباب في علل البناء والإعراب : ١ / ٣٣٤ ، وشرح التَّسهيل لابن مالك : ٣ / ٤٠٢ .

٢- شرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٢، وينظر : المساعد : ٢ / ٥١٣ ، والهمع : ٢ / ١٤٢ .

٣- شرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣١٥ .

يُنوَى تكرارُ **حرفِ النِّداء ، وإذا عطفْتَ على مُعربٍ بالرَّفع رفعْتَ ، ونوَّنْتَ ما فيه تنوينٌ** . (١)

ونسبه الموصليُّ للأخفش حيث قال : وأجاز الأخفشُ : " يا زيدُ وعَمْرًا " بالنَّصب حملا على المحلِّ ، وتنبيها على أنَّه يجوزُ في المعطوف ما لا يجوزُ في المعطوف عليه .

ويُبطله أنَّه إن لم يجعل المعطوف في حكم تكرير العامل فإنَّ حرفَ العطفِ قد ناب مَناب العامل الممكن تقديرُه معه . (٢)

وأجاز الفراءُ في المعطوف المضافِ الرَّفع قياسًا ، نحو : " يا زيدُ وغلامُ عمرٍو" ، ومنع ذلك الجمهور . (٣)

- **ويُقال في البدل** : يا زيدُ بِشْرُ .

قال ابن مالك : ويجوز عندي أنْ يُعتبرَ في البدل حالان: حالٌ يُجعل فيهما كمستقلٍّ وهو الكثيرُ، كقولي فيما تقدَّم: يا غلامُ زيدُ. وحالٌ يُعطى فيها الرَّفع والنَّصب ؛ لشبهه فيها بالتَّوكيد ، والنَّعتِ ، وعطفِ البيانِ ، وعطفِ النَّسقِ المقرون بأل في عدم الصِّحة لتقديرِ حرفِ نداءٍ قبلَه، نحو: يا تيم الرِّجال والنساء.

وصحةُ هذه المسألةِ مُرتَّبةٌ على أنَّ العامل في المبدلِ منه عاملُ البدلِ.(٤)

١- التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠٩ .

٢- شرح ألفية ابن معط لابن جمعة الموصليّ : ٢ / ١٠٥٥ بتصرف في النصّ.

٣- التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣١٦ ، وينظر : الهمع : ٢ / ١٤٢ .

٤- شرح اللُّمع للأصفهانيّ : ٢ / ٦١٩ ، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٢ ، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠٩.

وذهب الأخفشُ وَتبِعه خطابٌ ([1]) إلى أنَّه لا يجوزُ عطفُ النّكرةِ المقبل عليها على العلم ، فلا يجوز : يا زيدُ ورجُل ، (٢) واحتجَّ خطّابٌ بأنَّ " أل " لا تُحذفُ إلا إذا ولي الاسمُ حرفَ النِّداء كقولك : يا رجلُ ويا غلامُ (٣)

وذهب المبرِّدُ إلى جواز ذلك، فأجاز : " يا زيدُ ورجلُ " ، و" يا ثلاثةُ وثلاثون " بالرَّفع إذا أردْتَ : يا أيُّها الثلاثةُ ويا أيُّها الثلاثون (٤)

وغلَّطه خطابٌ في ذلك ، وتصحيحُ المسألةِ عنده أن يُقالَ : يا ثلاثةُ والثلاثون . (٥)

وإنْ كان التابع المنسوق اسمَ إشارة : فذهب أبو العباس إلى جواز ذلك نحو : يا زيدُ وهذا ، كما أجاز : يا عمرُو ورجلُ ، ويقتضي مذهبُ الأخفشِ وخطَّابٍ المنعَ ؛ لأنَّ المُشارَ لا يكون منادًى إلا إذا وَلِيَه حرفُ النِّداء .

وإن كان غيرَ ذلك جاز العطفُ بلا خلافٍ ، نحو : يا زيدُ وعمرُو ، فلا تنوّنُ عمرًا ؛ لأنَّك شرَّكْت بينه وبين زيدٍ في حرف النِّداء .

---

١ – هو أبو بكر خطاب بن يوسف بن هلال الماوردي (ت ٤٥٠ هـ) ينظر : بغية الوغاة ١ / ٥٥٣ .

٢– ينظر : توضيح المقاصد : ٣ / ٢٩٤ .

٣– التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠٨ .

٤– ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٢٤ – ٢٢٥ .

٥– التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠٨ .

وتقولُ على هذا القياسِ : يا رجلُ وزيدُ عند مَنِ اعتقد أنَّه مبنيٌّ ، ومَنْ زعم أنَّه معربٌ وحكم له بحكم "يا أيُّها الرَّجُلُ" لم يجُز أنْ يُعطَفَ عليه إلا اسمٌ فيه " أل " ، أو اسم إشارةُ نحو : يا رجلُ والغلامُ ، ويا رجلُ وهذا . (١)

وقال ابن أصبغ ([٢]) : وحكى ذلك عن المازني ويجوز في قياس قول الكوفيين : يا زيدُ وعمرٌو " بالرّفع والتّنوين .

وفي البديع ([٣]): وأمَّا المفردُ فلا يخلو : أن يكونَ فيه ألفٌ ولامٌ ، أو بغير ألفٍ ولامٍ . فإن لم يكنْ فيه ألفٌ ولامٌ فحكمُه حكمُه لو ابتُدئ به تقولُ : يا زيدُ وعمرُو، ويا عبدالله وزيدُ ، ويا زيدُ أو عمرُو ، ويا زيدُ لا عمرُو ، وقد جوّز المازنيُّ والأخفشُ فيه النَّصبَ . اهـ (٤)

وذكر أبو حيان أنَّ البدل إن كان نكرةً مُقبَلا عليها ، أو اسمَ إشارة ، أو اسمًا فيه " أل " لم يجُزْ إبدالُها منه ، لا يُقالُ : يا زيدُ هذا ، ولا يا زيدُ رجل ، ولا يا زيدُ الرَّجلُ ؛ لأنَّ حرفَ النِّداء لا يُحذَفُ مِنَ المُشار إليه ، ولا مِنَ المقبلِ عليها ، ولأنَّ ذا أل لا يُنادى .

١- يُنظر : الأصول في النحو : ١ / ٣٣٥ ، و التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠٨ –٣٠٩.

٢ – هو إبراهيم بن عيسى بن أصبغ الإمام أبو إسحاق الأزدي القرطبي المعروف بابن المناصف منْ كبار المالكية بقرطبةَ . ينظر: الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصّفديّ ٦/٥٠.

٣ – لابن الاثير ، وهو مجدُ الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الشيبانيّ الجزري ت ٦٠٦ هـ . ينظر : بغية الوعاة : ٢ / ٢٧٤ .

٤ – ينظر : البديع :١ / ٤٠٦ ، وارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣٢ .

وإنْ كان غيرَ ذلك جاز ، وضُمَّ ولا يُنوَّن نحو : يا زيدُ بطَّةُ . (١)

ويجبُ نصبُه إذا كان مفردًا غيرَ معينٍ ، أو مضافًا ، أو مطولا فيُقال في النسَّقِ : يا زيدُ وغلامًا ، ويا زيدُ وأخانا ، ويا زيدُ وخيرًا من عمرٍو(٢) .

ويُقال في البدل : يا زيدُ رجلا صالحًا ، ويا زيدُ أخانا ، ويا زيدُ خيرًا من عمرو . (٣)

قال أبو حيان : إذا كان التَّابع بدلا فحكمُه على تقدير حرف النِّداء ؛ لنيابته مَنابَ العاملِ ، فإنْ كان البدلُ مفردًا نكرة نصبْتَه ، ونوَّنته ، نحوُ : يا زيدُ رجلا صالحًا ؛ لأنَّ التَّقدير : يا زيدُ يا رجُلا صالحًا ، وجاز حذفُ [حرفِ] النِّداء ؛ لدلالة المعنى ، وحرفِ النِّداء الملفوظِ به عليه . وقد تقدَّم أنَّ بعضَ النحويين أجازَ حذفَ حرفِ النِّداء منَ النَّكرة غيرِ المُقْبَلِ عليها مع أنَّه لا يتقدَّمُ في اللفظ حرفُ نداءٍ يَدُلُّ على الحرف المحذوفِ ، فالأحرى أنْ يجوزَ ذلك إذا تقدَّم حرفُ نداءٍ في اللفظ دالّ على الحرفِ المحذوفِ . اهـ (٤)

١- ينظر : التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠٨ ، والمساعد : ٢ / ٥١٣ .

٢- منع أبو عثمان المازني عطفه على " يا زيد " مِنْ غير " أل " ، وإدخال " يا " عليه ، فتقول: يا زيد والأخيرُ أقبلا ، ويا زيد ويا خيرًا من عمرو أقبلا . من ارتشاف الضرب: ٣ /١٣١.

٣- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١١ ، والإيضاح العضدي / ٢٤٧ ، وشرح اللُّمع للأصفهاني : ٢ / ٦١٩ ، وشرح الكافية للرَّضي : ١ / ٣٦٠ ، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠٨ .

٤- التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠٨ ، وارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣٢ ، وينظر : شرح اللُّمع للضَّرير / ١٤٢ ، والمساعد : ٢ / ٥١٣ .

وإنَّما عُومل البدلُ والعطفُ معاملةَ المنادى المستقلِّ ؛ لأنَّ البدلَ في قوة تكرارِ العاملِ ، والعاطف كالنَّائب عن العامل . (١)

وإلى هذا أشار النَّاظمُ بقوله :

..... واجعلا * كمُستقِلٍّ نسَقًا وبدلا

تعقيب :

قال الضَّرير في شرح اللمع : وأمَّا العطفُ فحكمُه ما لو ابتدأتَه بالنِّداء تقولُ : يا زيدُ وعبدُ الله .

هكذا ضبط المحققان [عبدُ] بالضَّم (٢) ولعله سبقُ قلم .

القسم الثالث :

ما يجوز فيه الرّفعُ والنَّصبُ :

يجوزُ الرَّفعُ والنَّصبُ في تابع المنادى المبنيِّ في أربع صور :

الصورة الأولى:

أنْ يكونَ التابعُ مفردًا غيرَ مضافٍ سواء أكان نعتًا ، أم بيانا ، أم توكيدا ، فهذه التَّوابعُ يجوزُ فيها الرفعُ حملا على اللفظ فيما له لفظٌ ظاهرٌ ، أو مُقدَّرٌ ، أو محكومٌ له بحكم اللفظ وهو معرَبٌ ، والحركةُ فيه

١- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١١ ، وشرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣١٥، وتوضيح المقاصد : ٣ / ٢٩٥ .

٢- شرح اللُّمع للضرير / ١٤٢ .

حركةُ إعراب ، ويجوزُ فيها النَّصبُ حملا على الموضع ؛ لأنَّ المنادى مفعول .

وليس لنا بناءٌ يُتْبَع على لفظه إلا في هذا الباب ، وباب " لا " (١)؛ لأنَّه بناءٌ **مشبهٌ للإعراب ؛ إذْ هو حادثٌ بسبب النِّداءِ ، وبسبب التَّركيب مع " لا ".(٢)**

– **فالنَّعت** ([٣]) نحو : " يا زيدُ الظَّريفُ" ، أو "الظريفَ"بالرفع والنَّصب ، فالرَّفعُ على اللفظ ، والنَّصبُ على الموضع . ([٤])

قال سيبويه : : قلتُ: أرأيتَ قولهم : "يا زيدُ الطويلَ " علامَ نصبوا " الطويل" ؟ قال – أي الخليل : نُصب لأنَّه صفةٌ لمنصوبٍ. وقال : وإنْ شئتَ كان نصبا على "أعني". فقلتُ: أرأيتَ الرفعَ على أيِّ شيءٍ هو إذا قال : " يا زيدُ الطويلُ"؟ قال: هو صفةٌ لمرفوعٍ.

قلتُ: ألستَ قد زعمتَ أنَّ هذا المرفوعَ في موضع نصبٍ، فلمَ لا يكونُ كقوله : لقيتُه أمسِ الأحدثَ؟ قال: منْ قِبَلِ أنَّ كلَّ اسمٍ مفردٍ في النداءِ مرفوعٌ أبدًا، وليس كلُّ اسمٍ في موضعِ "أمسِ" يكون مجرورًا، فلما اطَّرد الرفعُ في كلِّ

١– يقصد " لا " النَّافية للجنس إذا كان اسمُها مبنيًّا .

٢– التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠٢ .

٣– قال الفارسيُّ : والدليلُ على جوازِ وصفِ المفردِ المضمومِ في النِّداء وإنْ كان قد وقعِ موقعَ ما لا يُوصَفُ مِنْ حروفِ الخطابِ أنَّهم أجرَوْه مُجْرَى أسماءِ الخطابِ ، فقد أجرَوه مُجْرَى الأسماء المُظهرة الموضوعة للغيبة ، وذلك في قولِهم : " يا تميمُ كلَّهم " ، فأضافوه إلى ضمير الغيبة ، كما أضافُوه إلى ضمير المخاطبِ في قولهم : " يا تميمُ كُلِّكُم " . من الإيضاح العضدي / ٢٤٦ – ٢٤٧ .

٤– ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٠٧، والجُمل للزَّجاجيّ / ١٤٩ ، والإيضاح العضدي / ٢٤٦ ، والمرتجل لابن الخشَّاب/ ١٩٣، والمتَّبع في شرح اللُّمع / ٤٨٣ .

مفردٍ في النداءِ صار عندهم بمنزلة ما يرتفعُ بالابتداءِ ، أو بالفعل، فجعلوا وصفَه إذا كان مفردًا بمنزلته . (١)

ويُقال في المبني قبل النِّداء : " يا سيبويهِ العالمُ ، والعالمَ " برفع "العالم " ، ونصبه . (٢)

قال الصّبان –رَحِمه الله– : (برفع العالم) أي مُراعاةً للضمِّ المقدَّر ، ونصبه أيْ مراعاةً لمحلِّ المتبوع ، ولم يجرِ مراعاة لكسرة البناء ؛ لأنَّها لأصالتها بعيدةٌ عَنْ حركةِ الإعرابِ بخلافِ الضَّمِّ فإنَّه لعروضِه بـ "يا" أشبهتْ حركةَ الإعراب العارضة بالعامل المتأصِّلة في المتبوعيَّة ، وإطلاقُ الرَّفع على حركةِ التابع فيه مسامحةٌ ، لأنَّ التَّحقيق أنَّها حركةُ إتباعٍ . (٣)

والمحكيُّ كالمبنيِّ تقولُ : " يا تأبَّط شرّا المقدامُ والمقدامَ " . (٤)

قال الصبان : ومعنى كونه كالمبنيّ أنَّه يُبنَى على ضَمٍّ منويٍّ ، ويُرفعُ تابعُه، وينصَبُ . (٥)

وذهب الكوفيون إلى أنّ النَّعت لا يجوز فيه إلا النصبُ على أنّه منادى.

قال أبو حيان : والنَّصُّ عنِ الكوفيين في النَّعتِ على أنَّه لا يجوزُ فيه إلا النَّصبُ ، فتقول : " يا زيدُ العاقلَ " .

١– الكتاب : ٣ / ١٨٣ – ١٨٤ .

٢– ينظر : شرح الأُشمونيّ: ٢ / ١٣٩ .

٣– حاشية الصّبان: ٣ / ١٣٩ .

٤– ينظر : شرح الأُشمونيّ: ٢ / ١٣٩ .

٥ – حاشية الصبان : ٣ / ١٣٩ .

وزعموا أنَّ نصب " العاقل " ليس على الموضع ، وإنَّما موجِبُ النَّصبِ عندهم أنَّ العربَ أرادتْ أنْ تنادىَ النَّعتَ ، فلمَّا لم يدخلْه النِّداءُ نصبتْه ، وذلك أنَّه لمَّا كان المنادى مفعولا في المعنى نَصبُوه حينَ لم يلحقْه حرفُ النِّداء .

ويدُلُّ على أنَّ العربَ أرادتِ النِّداءَ في الوصفِ كونُها قد أتتْ به مُنادًى في بعضِ كلامها ، فقالت : يا زيدُ يا أيُّها العاقلُ ، قال تعالى : (يُوسُفُ أيُّها الصِّدِّيقُ) (١)

وضُعِّفَ هذا بأنَّ العرب إذا حذفتْ حرفَ النِّداء من المنادى ، وكانت مُريدةً له من جهة المعنى أبقتْه على حكمه إذا لحِقَه حرفُ النِّداء ، ولَمْ تنصبْ . (٢)

وقال قوم : إذا رُفِعتِ الصفةُ جاز أن تكونَ مقطوعةً مِنَ المنادَى ، وتُرفع على أنَّها خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره : أنت الظريفُ (٣) ، وإذا نصبتها فعلى تقدير أعني .

وذهب الأخفشُ في الأشهر مِنْ قوليه إلى أنَّ الاسمَ العلمَ المبنيَّ على الضَّمِّ لا يجوزُ في نعته إلا النَّصبُ على الموضعِ ، ولا يُتْبَعُ على اللفظِ أصلا ، ألا ترى أنَّك لَوْ : قلتَ : "جاءتْ حذامِ العاقلةُ " تُتْبِعها على الموضع ، ولا يجوزُ الخفضُ إتباعا للفظ " حذَامِ ".

١- من الآية (٤٦) من سورة يوسف.

٢- ينظر : التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠٧ ، وارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣١ – ١٣٢ .

٣- الفوائد والقواعد / ٤٤٩ – ٤٥٠ ، وشرح عيون الإعراب للمُجاشِعيّ / ٢٦٠ .

وزعم أنَّ ما ورد من ذلك مضمومًا نحو :" يا زيدُ العاقلُ " فالحركةُ فيه حركةُ إتباعٍ لا حركة إعرابٍ ، أُتْبِعَتْ حركةُ النَّعت لحركة المتبوع ، كما قالوا في " مُنْتِنٍ " : مِنْتِن ، فحركةُ " العاقل " في : " يا زيدُ العاقلُ " حركةُ ضمٍّ لا حركةُ رفعٍ .

وثمرةُ الخلاف تظهرُ في النَّعت المضاف بعد النَّعت المفرد ، فتقولُ على مذهب الأخفش : يا زيدُ العاقلُ ذا الجُمَّة ، لا يكون في " ذا الجُمَّة " إلا النصبُ ، كان نعتا للمنادَى ، أو نعتا للعاقل ؛ لأنَّ حركةَ العاقل حركةُ إتباع ، فهو في موضع نصب ، كما أنَّ مَنْ قال : (الحمدِ للهِ) – بكسر الدَّال – حركتُها حركةُ إتباعٍ لحركةِ اللام ، وهو في موضع رفع ، وإذا كان " العاقل " منصوبا وجب أنْ يكونَ نعته منصوبًا مثلَه . ([1])

ويُفصَّلُ على مذهب الجمهور : فإن كان ذو الجُمَّة نعتا للعاقل رفعتَ ؛ لأنَّ حركتَه حركةُ إعرابٍ ، فهو مرفوع ، ونعتُ المرفوع مرفوعٌ ، وإن كان نعتًا لقوله : " يا زيدُ " نصبْتَ ؛ لأنَّه مضافٌ .

قال المبردُ : وتقول :" يا زيدُ العاقل ذو المال " إنْ جعلتَ "ذا المال" مِنْ نعتِ " العاقل" ، فإنْ جعلْتَه مِنْ نعت " زيد " ، أو بدلا منْ " زيد" فالنَّصبُ ، وتقديرُه إذا كان نعتا : يا زيدُ ذا المال ، وإن كان بدلا فتقديره : يا ذا المال ([2])

واحتجُّوا على أبي الحسن بأنَّ العاقل مرفوعٌ لا مضمومٌ ، وإن كان نعتا لقوله " زيد " نصبتَ ؛ لأنَّه مضافٌ .

١- ينظر : الأصول : ١ / ٣٧٢.

٢- المقتضب : ٤ / ٢١٩ .

واحتجّوا على أبي الحسن بأنَّ " العاقل " مرفوعٌ لا مضمومٌ على الإتباع بقول العرب : " يا أيُّها العاقلُ ذو الجُمَّة " .

قال رؤبة :

يا أيُّها الجاهلُ ذو التَّنزّي * لا توعِدَنِّي حيّة بالنَّكْزِ (١)

فرُفِع " ذو التَّنَزّي " ؛ لأنَّه تابعٌ لصفةِ أيّ التي هي الجاهلُ ، فدلَّ على أنَّ الوصف للمفرد مرفوعٌ لا مضموم . (٢)

وانفصل عن ذلك أبو الحسن ، حيث قال : الجاهل صلةٌ لـ : " أيّ" ، وليس بصفة ، والتَّقديرُ عنده : يا أيُّها هو الجَّاهل ذو التَّنزّي ، فالحركةُ فيه ليستْ حركةَ إتباعٍ ، فيكون في موضعِ نصبٍ ، بل حركتُه حركةُ إعرابٍ ؛ لأنَّه خبرُ المبتدأ المحذوف ، ونعتُ المرفوع مرفوعٌ .

---

١ – من الرَّجز من قصيدة يمدح فيها أبانَ بنَ الوليد البَجَلِيّ.

اللغة : التَّنزّي : نَزْعُ الإنسان إلى الشَّرّ. بالنَّكز : النَّكز كما في الجمهرة لابن دريد / زكن : والنَّكْز من قولهم: نَكَزَتْه الحيّةُ تنكُزه وتنكِزه، إذا ضربته بفِيها ولم تنهشه.

المعنى : يقولُ : لا تُوعدْني بالَّلسع حالةَ كونك مشبهًا للحَيَّة في ذلك . من حاشية الصبان : ٣ / ١٥٢.

والشَّاهد فيه وصفُ صفة " أيّ " بوصف مضاف مرفوع .

ورد الشَّاهد في : ديوانه / ٦٣ ، والمقاصد النحويَّة : ٤ / ١٧٠٠ ، وغير منسوبٍ في : الأصول في النَّحو : ١ / ٣٣٧ ، وشرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣١٩ ، وشرح ابن النَّاظم للألفية / ٥٧٧.

٢– بنظر : الإيضاح في شرح المفصَّل : ١ / ٢٧٣، وارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣١– ١٣٢، والصفوة الصفية للنّيلي: ٢ / ١/ ٢٠٠ .

ويدُلُّ على أنَّ ضمة " العاقل " في : "يا زيدُ العاقلُ " ضمةُ إعراب شيئان :

أحدهما :

أنَّك تقولُ : " يا حذامِ العاقلةُ " برفع " العاقلة " ، ولا يُمكن أن تكونَ الضَّمة في العاقلة إتباعًا ؛ لأنَّه ليس في " حذامِ " ضمٌّ في اللَّفظ ، ولا ينبغي أن يُحكم له بحكم المضموم ؛ لأنه يجعلُ الضمّ في المنادى بمنزلة المرفوع ، فيكون وجهٌ لتقدير الضمة في المبنيّ ، وإنَّما تُقدَّرُ إذا حُكِمَ لها بحكم الرَّفع ؛ لأنَّ المبنيَّ إذا وقع في موضع الرَّفع حُكِمَ له بحكم المرفوع ، فكذلك إذا وقع في موضع ما أُجْرِيَ مُجْرَى المرفوع حُكِم له بحكم ما وقع موقعَه .

والآخر :

قولُهم :" يا أنتَ "، فلولا أنَّ الضَّمَّ في النِّداء محكومٌ له بحكم المرفوع ما ساغ وقوعُ ضميرِ الرفعِ موقعَ المنادى ؛ لأنَّ المنادى مفعولٌ ، وإنَّما موضعُه نصبٌ

ومِنَ الناس مَنْ فَهِم مِنْ قولِ الأخفش في :" يا زيدُ العاقلُ " إنَّ العاقل مضمومٌ وليس بمرفوع أنَّه يَعتقدُ أنَّه مبنيٌّ

ورُدَّ عليه بأنْ قال : إنَّ ذلك لا يسوغُ ؛ لأنَّه لا موجِبَ لبنائه ، وليس كذلك ؛ لأنَّ أبا الحسن لم يُسَمِّه مضمومًا مِنْ جهةِ البناء ، بل من جهة الإتباع .(١)

قال الموصليّ : وقال الأخفشُ : نعتُ المنادَى مبنيٌّ ؛ لأنَّ حركتَه لمّا كانتْ تابعةً لحركةِ بناءٍ وجب أن يكونَ بناءً قياسًا على تابع صفةِ منفيّ " لا " في حركته ، ولأنَّه لو كان مرفوعا لافتقرَ إلى عاملٍ ، وكلاهما ضعيفٌ ؛ لأنَّ وجودَ اللام في النَّعتِ يمنعُ مِنْ بنائه مطلقًا . (٢)

مذاهب وآراء

<u>الأول</u> :

ترجيح أحد الوجهين : الرفع أو النصب في نعت المنادى المبني :

أ – ذهب سيبويهِ ،وابنُ مالك، وأكثرُ النحاة إلى جواز الوجهين : رفع النَّعت، أو نصبه، دون ترجيحٍ لأحدِهما على الآخر.

ب – ذكر الجرميُّ ، والمبرِّد ، وآخرون (٣) أنَّ الرَّفع على اللفظِ أكثرُ في الكلام (٤)

١– يُنظر : المقتصد : ٢ / ٧٧٠ ، وشرح اللمع للضرير/ ١٤١ – ١٤٢، وشرح ألفية ابن معط للموصليّ : ٢ / ١٠٤٩ ، وارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣١ – ١٣٢ ، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠٤ – ٣٠٦ .

٢– شرح ألفية ابن معطٍ للموصليّ : ٢ / ١٠٤٩ .

٣– منهم ابنُ يعيشَ [ت ٦٤٣ هـ] في شرح المفصل : ١ / ٣٢٧ .

٤– المقتضب : ٤ / ٢٠٨ ، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠ ، وارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣١ ، وتوضيح المقاصد : ٣ / ٢٩٣ .

؛ لما فيه منَ المشاكلة . (١)

واستدلوا بقول رؤبةَ :

يا حكمُ الوارثُ عن عبدِالملكْ (٢)

ويُضعفه أنَّ البيت رُوِي برفع " الوارث " ونصبه كما قال ابن هشام ألأنصاري. (٣)

جـ – ذهب آخرون إلى أنّ النَّصب أقيسُ .

قال المرادي: لم يَنُصّ المصنِّفُ – أي ابن مالك – على تسويةٍ ، ولا ترجيحٍ ، ولكنَّ النصبَ أقيسُ. (٤)

---

١ – المقتضب : ٤ / ٢٠٨ .

٢– ينظر : ديوان رؤبة / ١١٧ – ١١٨ ، والرواية هناك : "من عبدالملك ". وقد انتحلها أبو نُخَيْلةَ السَّعدي لنفسِه.

اللغة والمعنى : يُريد الحكم بن عبد الملك بن بشر بن مروان ، مدح المنذر بن الجارود العبدي ابن عبد القيس، وكان أحدَ وُلاةِ البصرة لهشامِ بن عبد الملك، وسمّي جده الجارود ؛ لأنه أغار على قومٍ فاكتسح أموالَهم، فشبّه بالسَّيل الذي يُجرِّد ما يمُرُّ به.

والشَّاهد فيه رفع الصفة "الوارث " على لفظ المنادى وهو الأكثر .

ورد في منسوبا لرؤبةَ في : المقتضب : ٤ / ٢٠٨ ، واللمع / ١٠٩ ، وتوجيه اللُّمع : ١ / ٣٢٣ ، وغير منسوب في : المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبةَ [ت ٢٧٦ هـ] : ٢ / ٨٧٠ ، والخصائص : ٢ / ٣٩١ ، ٣ / ٣٢٥ ، وأمالي ابن الشَّجريّ : ٣ / ٤٤ .

٣ – شرح قطر الندى / ٢١٠ .

٤– توضيح المقاصد : ٣ / ٢٩٣ .

والآخر :

حكمُ وصفِ المنادى المبنيّ على الضَّمّ :

في وصف المنادى المبنيّ على الضَّمِّ الظاهرِ ، أو المقدّرِ آراءٌ :

أ – مذهب الخليل وسيبويه وأكثر النُّحاة جواز وصف المنادى المبنيّ على الضم.

ب – ذهب الأصمعيُّ إلى أنَّه لا يجوزُ وصفه ، وعلته شبهُه بالمُضمر ، أو بالأصوات . وقال به قومٌ مِنَ الكوفيين .

وزعم الأصمعيُّ أنَّه طالع أشعارَ العربِ وكلامَها فلم يجِدْ منادَى منعوتًا ، وما وقع منه شاذٌّ يُتأوَّلُ على القطع على " أعني " ، أو على الابتداء ، نحو :

فَما كَعبُ بنُ مامَةَ وَابنُ سُعْدَى* بِأَجوَدَ مِنكَ يا عُمَرُ الجَوادا

أي : أعنِي ، وقوله :

يا حكمُ الوارثُ عن عبدِالملكْ

أي : أنت الوارثُ . وأمَّا :

يا حكمُ الوارثَ عن عبدِالملكْ

فعلى نداء ثانٍ .

واحتجّ المجوِّزون بقولِ العرب : " يا زيدَ بنَ عمرٍو " بفتح الدَّال ، ولو كان " ابن " معمولَ فعلٍ مضمرٍ لم يكنْ لفتحها وجه ٌ .

وقال ابن مالك : وما ذهب إليه – أي الاصمعي – مردودٌ بالسماع ، والقياس. أمَّا السَّماعُ فشهرتُه مغنيةٌ عنِ استشهادٍ . وأمَّا القياسُ فلأنَّ مشابهةَ المنادَى للضَّميرِ عارضةٌ ، فمقتضَى الدَّليلِ ألا تُعتَبرَ مطلقًا ، كما لم تُعتبرْ مشابهةُ المصدرِ لفعلِ الأمرِ في نحوِ " ضَرْبًا زيدًا" ، لكنَّ العربَ اعتبرتْ مشابهةَ المنادى للضَّمير في البناء استحسانًا ، فلم يزدْ على ذلك . (١)

جـ – قال الفارسيُّ : يجوزُ ، والقياسُ ألا يكونَ . (٢)

– **والبيان** نحو : يا محمود بشرٌ ، أو بشرًا . (٣)

– **والتّوكيد** نحو : يا جيشُ أجمعُ ، أو أجمعَ ، ويا تميمُ أجمعون(٤) ، أو أجمعين . (٥)

قال سيبويه رحِمه الله : وأمَّا "يا تميمُ أجمعون" فأنتَ فيه بالخيار، إنْ شئتَ قلتَ : أجمعون، وإنْ شئتَ قلت أجمعين ، ولا ينتصب على" أعنى"،

١– شرح التَّسهيل : ٣ / ٣٩٣ ، وينظر : التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٢٦٠ – ٢٦١ .

٢– ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٢١، والمساعد : ٢ / ٤٩٣ – ٤٩٤ .

٣– ينظر : شرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣١٣ ، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٢ ، وشرح المفصَّل للجندي : ٤ / ٤١٣ ، وتوضيح المقاصد : ٣/ ٢٩٣ .

٤– في شرح ألفية ابن معطٍ للموصليّ : ٢ / ١٠٥٥ : ويجوزُ أن يُجْمَعَ التَّوكيدُ حملا على معنى " تميم " ، فيُقالُ : يا تميمُ أجمعين ، وأجمعون ، إن قُصِدَ الحَيُّ ، ويا تميمُ جمعاء إنْ قصدَ به القبيلة .

٥– ينظر : الكتاب : ٢ / ١٨٤، والمقتضب : ٤ / ٢٠٧ – ٢٠٨ ، والأصول في النحو: ١ / ٣٣٣ .

مِنْ قِبَل أنه مُحالٌ أنْ تقولَ : أعني أجمعين ([1]). ويدُلُّك على أنَّ " أجمعين" ينتصبُ ؛ لأنّه وصفٌ لمنصوب قولُ يونسَ: المعنى في الرَّفع ، والنَّصب واحدٌ. (٢) .

قوله : [لا ينتصب على أعني] علة ذلك – كما قال الفارسيُّ – أنَّ أجمعين لا يجوزُ أنْ يلي فعلا ، وإنَّما يكون أبدًا تابعًا للاسم ، فهو مبنيٌّ على شئٍ ، أو مبنيٌّ عليه شئ . ([2])

وحكى أحمدُ بنُ يحيى عنِ الفرَّاء أنَّه لا يُجِيز في التَّوكيد بالمفرد إلا النَّصبَ، فتقول : يا تَميمُ أجمعين . (٤)

تابع النكرة المقصودة :

هناك خلافٌ في جوازِ وصفِ المفردِ المقصودِ :

منع أكثرُ النحاةِ وصفَ المفردِ المقصودِ ، وذكر سيبويهِ عن يونسَ أنَّهم وصفُوه بالمعرفة ، وأجرَوه مُجرَى العلمِ المفرد في جوازِ رفع نعتِه ذي " أل " ونصبِه .

فإنْ أُضيف نعتُه فكنعت العلمِ إذا أُضيفَ ، والتّأكيد ، وعطف البيان كالنّعت ، وعطف النسق المفرد يجوز فيه الرّفعُ والنصبُ .

١– قال الإمام عبدالقاهر الجُرْجانيّ في المقتصد : ٢ / ٧٧٤ فإذا جعلتَ " أجمعين " في قولك : " يا بكرُ أجمعين " منصوبًا بـ " أعني " لم يكن تابعا.

٢– الكتاب : ٣ / ١٨٤ .

٣– ينظر : التَّعليقة : ١ / ٣٩٢ بتغيير يسير .

٤– التّذييل والتّكميل : ١٣ / ٣٠٢ ، وارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣١ .

قال أبو حيان : وقوله – أي ابن مالك في التَّسهيل – " الرَّفع والنَّصب " : مثاله : يا رجلُ الطويلُ ، ويا غلامُ بشرٌ ، ويا دارُ جمعاءُ لقد بانَ أهلُكِ ، ويا رجلُ والغلامُ سِيرا .([1])

وذهب الأخفش إلى أنَّ تابع النَّكرة المقصودة من النَّعت والتَّوكيد لا يجوز فيه إلا الرَّفعُ ، فتقولُ ، يا رجلُ العاقلُ ، ويا رجالُ أجمعون ، وحجّتُه أنَّ الضَّمةَ التي في " يارجلُ " ليستْ ضمَّةَ بناءٍ ، وإنَّما هي ضمَّةُ إعرابٍ ، وأصله : يا أيُّها الرَّجُلُ . (٢)

١- ينظر : التّذييل : ١٣ / ٣٠٢.

٢- ينظر : التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠٢ – ٣٠٣ .

نعت المنادى المبنيّ المنوّن :

إذا ضَمَمْتَ المنادى المفردَ المنوَّنَ ([1])

ضرورةً ([2]) فلك في نعته الرَّفعُ ،والنَّصبُ ، وإنْ نصبتَه تعيَّنَ نصبُ نعتِه . (٣)

١- قال ابن عصفور في شرح الجُمل : ٢ / ١٩٢ – ١٩٣ : إذا نُوِّن المنادى للضَّرورة كما يُنَوَّنُ ما لا ينصرِفُ فاختيارُ سيبويهِ – رَحِمه اللهُ – الرفع ، واختيارُ أبي عمرٍو بنِ العلاء النَّصب .

وحُجَّةُ أبي عمرٍو أنَّ المنادى بمنزلةِ ما لا يَنصرفُ في موضعِ الخفضِ في أنّه مضمومٌ في اللفظ ، وموضعه نصبٌ ، كما أنَّ ما لا ينصرِفُ في موضع الخفضِ مفتوحٌ ، وهو في موضعِ خفضٍ . فكما أنَّ التنوينَ يَرُدّ ما لا ينصرفُ إلى أصلِه مِنَ الخفضِ ، فكذلك يَرُدّ المنادى إلى أصله.

وحُجَّةُ سيبويهِ – رَحِمه اللهُ – أنَّ هذا المضمومَ قد عُومِل معاملةَ المرفوع ، كما أنَّ المرفوع ممَّا لا يَنصرِفُ إذا نوّن بَقِي على لفظه ، فكذلك المنادى. وأيضاً فإنَّ الموجِبَ لبناءِ المنادَى باقٍ، وإنَّما اضطُررت إلى التَّنوين خاصةً ، فينبغي أنْ يلحقه ولا يُغيّر كما يلحق التنوين "أيّة " وغيره من المبنيَّات ولا يُغيّرُ. وينظر : الهمع : ٢ / ١٤٣ .

٢- قال ابن مالك في شرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣٠٣ : المنادى المستحقّ للضمّ ضربان:

أحدهما: علم ، والآخر: اسم جنس قصد تعيّنه . والمراد هنا التَّنبيه على ما يُعاملانِ به إذا اضطُرّ إلى تنوينهما. فأشرتُ إلى أنَّ فيهما وجهين: أحدهما: الضمُّ تشبيها بمرفوعٍ اضطرَّ إلى تنوينه، وهو مستحقٌّ لمنعِ الصَّرف . والثاني: النَّصبُ تشبيهًا بالمضاف ؛ لطوله بالتَّنوين.

وبقاءُ الضمّ في العلمِ أولى من النَّصبِ ، والنَّصبُ في غيرِ العلمِ أولَى من الضَّمّ ؛ لأنَّ سببَ البناءِ في العَلَم أقوى منه في اسمِ الجنس المعيّن ؛ ولأنَّ نصبَ العرب العلمَ المضطرَّ إلى تنوينه قليلٌ، ونصبَهم اسمَ الجنسِ المضطرّ إلى تنوينه كثيرٌ .

٣- ينظر : شرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣٠٣ ، وارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٢٥.

نعت الاسم المقصور المنوّن :

لو نوَّنتَ مقصورًا نحو : " يا فتًى " فإنِ اعتقدْتَ أنَّه منصوبٌ لم يجُزْ في نعته إلا النَّصبُ ، وإنِ اعتقدْتَ أنَّه مضمومٌ جاز في نعته الرَّفعُ والنَّصبُ .

ويظهرُ من كلام سيبويهِ أنَّ ذلك الخلافَ ليس على الاختيار ، بل على التَّحتُّم بين **الخليل ، ومَن خالفه ، ألا يرى قول سيبويه :(ولم نسمعْ عربيًّا يقولُه)**[١] **، يعني النَّصب مع التنوين، وليس الثَّاني حجةً على المثبتِ، وكلاهما مسموعٌ عنِ العربِ .** [٢]

تعقيب :

ذكر بعضُ النُّحاةِ أنَّ تابع المنادى المبنيّ المفرد المنوَّن ضرورةً يجوزُ في نعتِه الضمُّ والنَّصبُ . [٣]

والأصحُّ أنْ يُقالَ : يجوزُ في نعته الرَّفعُ ، والنَّصبُ ؛ لأنَّه معربٌ ، وليس مبنيّا.[٤]

الصورة الثانية :

أنْ يكونَ التابعُ عطفَ نسقٍ مفردًا ، ومقترنًا بـ "أل " [٥] كقوله تعالى : (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ) [٦]

١- الكتاب : ٢ / ٢٠٣ .

٢- ارتشاف الضّرب : ٣ / ١٢٥ ، والتّصريح : ٢ / ١٧٢ ، والهمع : ٢ / ١٤٣.

٣- منهم : الشيخ خالد الأزهري في التَّصريح : ٢ / ١٧٢ ، وحاشية الصَّبان: ٣ / ١٤٤ .

٤ - ينظر : الهمع : ٢ / ١٤٣ .

٥- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١٢ .

٦- من الآية (١٠) مِنْ سورة سبأ .

فـ " الطَّير" معطوف على " جبال " ([1]) ، ويجوزُ فيه " الرفعُ مراعاةً للفظ " جبال " ([2]) ، ويجوزُ فيه النَّصبُ مراعاةً لمحلِّه ([3])

مذاهب وآراء :

١ – اختار الخليلُ ، وسيبويهِ ، وأبو عثمان المازنيُّ ، وابنُ مالكٍ ([4])، وأكثرُ النُّحاة ([5])الرَّفعَ حملا على اللفظ ؛ لما فيه مِنْ مشاكلةِ الحركة ، ولحكاية سيبويهِ أنّه أكثرُ ، حيث قال : وأمَّا العربُ فأكثرُ ما رأيناهم يقولون: " يا زيدُ والنَّضْرُ "

وقرأ الأعرجُ ([6]) : (يا جِبالُ أوّبي مَعَهُ والطَّيْرُ) فرفع ([7]) .

١- ينظر : توجيه اللُّمع / ٣٢٦ .

٢- و يحتملُ أنْ يكونَ عطفَه على الياء في " أوّبي " ، وأدخله في الأمر . فإن قيل : كيف : يُعطَفُ على المرفوعِ المتّصل من غير توكيدٍ ؟ قيل له : إنَّما يُرادُ توكيد ، أو ما يقومُ مَقام التَّوكيد ، وقوله : " معه " قد طوّل الكلام ، وحسّنه فأغنى عن التَّوكيد . ينظر : إعراب القرآن للنَّحاس : ٣ / ٢٢٩ ، والفوائد والقواعد / ٤٥٢ .

٣- ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج : ٤ / ٢٤٣ ، وإعراب القرآن للنَّحاس : ٣ / ٢٢٩ ، والجُمل للزَّجاجيّ / ١٥١ – ١٥٢ ، والبيان في شرح اللُّمع / ٣٧٥ – ٣٧٦.

٤- قال ابن مالك في الخلاصة :

وَإِن يَكُن مَصحُوبَ أل مَا نُسِقا * فَفِيهِ وَجهانِ وَرَفعٌ يُنتَقَى

٥- ينظر : الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٢٦٤ ، وشرح ألفية ابن معطٍ للموصليّ : ١٠٥٤/٢، وتوضيح المقاصد : ٣ / ٢٩٥ ، وإرشاد السالك : ٢ / ٦٧٤، والمساعد : ٥١٤/٢ .

٦- هو أبو داودَ عبدُالرحمن بن هُرْمُز المدنيّ الأعرج [ت ١١٧ هـ] . ينظر: سير أعلام النبلاء مؤسسة الرسالة ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م : ٥ / ٦٩ – ٧٠ .

٧- في النشر ٢ / ٣٤٩ : وانفرد ابن مهران عن هبة الله بن جعفر عن أصحابه عن روح برفع الراء من : " والطَّيْر " ، وهي روايةُ زيد عن يعقوبَ ، ووردت عن عاصمٍ ، وأبي عمرو .

ويقولون : يا عمرُو والحارثُ ، وقال الخليلُ – رَحِمه الله – : هو القياسُ ، كأنَّه قال : ويا حارثُ . ولو حمل " الحارثُ " على " يا" كان غيرَ جائز البتةَ ، نصب ، أو رفع، مِنْ قِبَل أنَّك لا تُنادى اسمًا فيه الألفُ واللامُ بـ "يا"، ولكنَّك أشركتَ بين النَّضر والأول في" يا"، ولم تجعلْها خاصة للنضْر، كقولك : ما مررتُ بزيدٍ وعمرو، ولو أردتَ عملين لقلتَ : ما مررتُ بزيدٍ ولا مررتُ بعمرو. (١)

وقال الزجّاجيُّ: وهو – أي الرّفع – الوجهُ ؛ لأنَّه بمنزلة النَّعت . (٢)

٢ – رجَّح عيسى بن عمر الثقفيّ ، وأبو عمرو بن العلاء ، ويونس بن حبيب ، وأبو عُمَر الجرميُّ النَّصبَ حملا على المحلّ مطلقا (٣)، وحُجَّتُهم في ذلك أمران :

أحدهما : أنّ ما فيه " أل " لم يلِ حرفَ النِّداء ، فلا يُجعلُ كلفظ ما ولِيه ، أي فلا تُطلبُ مشاكلتُه . (٤)

والأخرُ :هو تمسّكُهم بظاهر الآية ، فقد أجمع القراءُ سوى الأعرجِ على النَّصبِ. (٥)

١– الكتاب : ٢ / ١٨٦ – ١٨٧ ، وينظر : المقتضب : ٤ / ٢١٣ ، وينظر : الجمل للزَّجاجيّ / ١٥١ ، البيان في شرح اللُّمع / ٣٧٥ .

٢– الجُمل / ١٥١ .

٣ – ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١٢ ، وشرح الجُمل لابن خروف : ٢ / ٦٩٤ ، والإيضاح في شرح المفصَّل : ١ / ٢٦٤ ، وشرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣١٤ ، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٢ ، وشرح ابن الناظم للألفية / ٥٧٥ .

٤– ينظر : شرح ألفية ابن معطٍ : ٤ / ١٠٥٤، والهمع : ٢ / ١٤٢.

٥– ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١٢ ، و شرح اللُّمع للضَّرير / ١٤٢ ، والتَّسهيل : ٣ / ٤٠٢ ، وشرح الأُشمونيّ: ١٤٩ ، والجرميّ حياته وآراؤه النحويّة للدكتور/ محمد أحمد على سحلول /١٠٥ .

قال الخليل رَحِمه الله: ينبغي لمَنْ قال "النّضرَ " فنصب ؛ لأنَّه لا يُجَوّزُ : "يا النضرُ " أن يقول: كلُّ نعجةٍ وسَخْلتَها ([1]) بدرهمٍ فينصبُ ، إذا أراد لغة مَنْ يَجُرُّ ؛ لأنَّه محالٌ أنْ يقولَ : كلُّ سَخْلَتها، وإنَّما جرَّ لأنَّه أراد وكلُّ سَخْلةٍ لها.(٢)

وعضَّد ابنُ الحاجبِ ما ذهب إليه الخليلُ قائلا : ووجهُ الدَّليل أنْ يقولَ: اسم هو منادى في التَّحقيق، فينبغي أنْ يُحرَّكَ بحركة المنادى قياسًا على: يا الرَّجلُ ، اتفاقاً . إنَّما قلنا: إنَّه مُنادى ؛ لأنَّه معطوفٌ على منادًى ، والمعطوفُ والمعطوفُ عليه مشتركان في الحكم، وإلا لزِمَ الاختلافُ.

فإنْ قال أبو عمرو معارضًا: اسم معطوف على مبنيٍّ فيختار فيه النصب قياسًا على : "ضربت هؤلاء وزيدًا "، وذلك أنَّ المعطوف على المبنيات إنَّما يجري على المواضع لا على الألفاظ بدليل ما ذكرناه من الأصلِ المقيسِ عليه ، فالجوابُ للخليل بالفرق ، وذلك أنَّا إنَّما حملنا المعطوف على موضع المبني للتعذُّر ؛ لأنَّ الإعراب إمَّا لفظيٌّ ، أو تقديريٌّ ، أو محليٌّ. والأولان مُنتفيان ؛ لأنَّ "هؤلاء " من أسماء الإشارة وهي مبنيةٌ ، فتعيَّن الحملُ على المحلِّ.

أمَّا: "يا زيدُ "، وإن كان مبنياً مثلَ "هؤلاءِ" في عموم البناء إلا أنَّه لما كان يُعْرَبُ في حالة ، ويُبْنَي في أخرى، فليس مثلَ "هؤلاءِ" فإنَّه لم يقع إلا

---

١ – في الصّحاح / سخل : أبو زيد: يقال لأولاد الغنم ساعةَ تضعه منَ الضأن والمعز جميعا ، ذكراً كان أو أنثى: سَخْلَةٌ .

٢– الكتاب : ٢ / ١٨٧ ، وينظر : المقتضب : ٤ / ٢١٣ ، والأصول في النَّحو : ١ / ٣٣٦ .

مبنيّا، ولذلك جاء في تابع: "يا زيدُ "، الإعرابُ بالرَّفع لمَّا نزلتِ الحركةُ البنائيةُ مَنزلةَ الحركةِ الإعرابية ؛ لطروءِ البناء ، ألا تَرى أنَّه يَحْسُنُ: "لا رجلَ ظريفًا فيها "، ولا يحسُن: "ضربتُ هؤلاءِ الكرامِ ". والجوابُ: أنَّ حاصلَ هذا الفرقِ تجويزُ الإعراب على اللفظ ، ولولا هو لم يجُزِ الإعرابُ على اللفظ، كما لا يجوزُ: "ضربت هؤلاء الكرامِ "، وإنَّما جاز لهذا **الفرقِ** . **ألا ترى أنَّ "يا زيدُ العاقلُ"** أفصحُ مِنْ "يا زيدُ العاقلَ" . (١)

وقال أبو حيان : قال الأستاذ أبو علي : منع قومٌ الرَّفع في : " يا زيدُ والنَّضر" ، قالوا : لا يجوزُ إلا النَّصبُ ؛ لأنَّك إذا نصبْتَ فإنَّما حملتَ على ما يقتضيه العاملُ الأصليُّ ، وهو قولُك : أعني ، أو أنادي ، فشرَّكْت بين النَّضْر، وبين الموضع الذي يعملُ فيه " أنادي "، وصحَّ التَّشريكُ منْ قِبَلِ أنَّ العاملَ الأصليَّ يصِحُّ دخولُه على النَّضْر ، تقولُ : أعني النَّضْرَ ، فلما صحَّ دخولُه على النَّضْر صحَّ أنْ يُشَرَّكَ بين النَّضْر وبين ما عَمِلَ فيه هذا العاملُ ، وامتنع الرَّفعُ في القياس ؛ لأنَّك إذا رفعْتَ فقد حملْتَ على ما تقتضيه " يا " ويقتضيه الخطابُ ، فشرَّكْتَ بين المبنيِّ الذي اقتضى بناءهُ النِّداءُ وبين النَّضْر ، وهذا التَّشريكُ فاسدٌ ، لا يَصِحُّ دخول " يا " على النَّضْرِ ، فبطَل التَّشريك ُ. اهـ

قلنا هذا خطأ ، فإنَّهم اشتغلوا بضربٍ مِنَ القياس ، وتركوا جانبَ السَّماع، فقد قالتِ العربُ :

١- أمالي ابن الحاجب : ٢ / ٤٨٦ - ٤٨٧ .

أَلاَ يَا زيدُ والضَّحاكُ سِيرَا*[فَقَدْ جَاوَزْتَمَا خَمَر الطَّرِيقِ] ([1])

بالرّفع ، وقال الله سبحانه : (والطَّيرُ)، وهو كثير . اهـ ([2])

تعقيبان :

أحدهما :

قال الدكتور / عبدالحميد هنداوي في تخريج البيت : والشاهد فيه قوله: "يا زيد والضَّحاك" حيث روى بنصب "الضحاك" ، ورفعه، فدلّ ذلك على أنَّ المعطوفَ على المنادى المبنىّ إذا كان مفردًا ، يجوز فيه وجهان: الرفعُ على لفظ المنادى، والنَّصبُ على محلّه. ([3])

---

١ – من الوافر . ولم أقف على قائله . اللغة : والخمَر: كلُّ ما يستُرُ الإنسانَ وغيرَه، من شجر وغيره. يخاطب الشاعر صديقيه بأن يُسرعا في سيرهما ؛ لأنّهما تجاوزا ما كان يسترُهما مِنْ شجرٍ ، وغيره، وصارا بحيث يراهما مَنْ يطلبُهما. .

والشاهد فيه قوله: "يا قيسُ والضحّاك" فإنّ "قيس" منادى مبنيّ على الضمّ، و"الضحّاك": اسم معطوف على "زيد" عطف نسق، وهو مقترن بـ "أل" غير مضاف، وقد روي بالرفع والنَّصب، فدلّ ذلك على أنّ المعطوف على المنادى، إذا كان بهذه المنزلةِ جاز فيه الوجها: الرّفع والنَّصب .

ورد غير منسوب في : الجمل للخليل بن أحمد الفراهيدي / ١١٠ ، واللمع في العربية/ ١١٠ – ١١١ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٢١ ، والمقاصد الشافية:٥ / ٣٠٨ .

٢– التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠٣ .

٣ – ينظر : تحقيق شرح المكودي للدكتور عبدالحميد هنداوي / ٢٤٢ ، المكتبة العصرية، بيروت – لبنان ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م .

قوله : " مفردا " يرِدُ عليه نحو : " يا زيدُ وعمرو " ، فـ " عمرو " مفرد ويعامل معاملة المنادى المستقل ، والصَّحيحُ أن يُقالَ : أن يكون مفردا مقترنا بأل .

والآخر :

ذكر ابنُ الخبَّاز أنَّ الجرمي وافق سيبويه في ترجيح الرَّفع ، حيث قال : فالخليلُ وسيبويه والجرمي يختارون الرفع اهـ ([1])

والذي ذكره النُّحاةُ أنه وافق عيسى بن عمر، ومَنْ معه في ترجيح النصب . ([2])

٣ – ذهب الأعلم – ونُسب للمبرد – إلى أنَّ " أل " إن كانت معرِّفةً – كما في الآيةِ الكريمةِ _ فالمختارُ النَّصبُ مِنْ منطلق أنَّ المعرَّفَ يُشبِهُ المضافَ مِنْ حيثُ تاثُّرُ ما فيه " أل " المعرّفة بتعريف " أل "، وتاثُّر المضافِ بتعريف الإضافة ، أو تخصيصها . وإن لم تكن " أل " للتَّعريفِ نحو : "يا زيدُ والحارث" فالاختيارُ الرَّفع ؛ لأنَّ المعرّف يُشبهُ المضافَ.(٣)

قال ابنُ السَّراج : وكان أبو العباس يختارُ النَّصبَ في قولك : "يا زيد والرّجل" ، ويختارُ الرَّفعَ في " الحارث " إذا قلتَ : يا زيدُ والحارثُ ؛ لأنَّ الألفَ واللامَ في " الحارث " دخلتْ عنده للتفخيم ، والألف واللام في "

١- توجيه اللُّمع / ٣٢٥ .

٢- ينظر : المقتضب : ٢ / ٢١٢ ، والجرميّ حياته وآراؤه النَّحويَّة للدكتور محمد أحمد سحلول / ١٠٥ .

٣- ينظر : الأصول في النحو : ١ : ٣٣٦ ، والنُّكت : ١ / ٥٤١ ، والبيان في شرح اللُّمع / ٣٧٥، وتوجيه اللُّمع / ٣٢٦ ، والمرتجل لابن الخشَّاب / ١٩٦ .

الرّجل " دخلتا بدلا من " يا " ؛ لأنَّ قولك : النَّضر والحارث ، ونَضْر وحارث بمثله . ([1])

وأورد ابنُ خروفٍ على المبرّدِ أنَّ تفرقته بين ما تدخُله الألفُ واللامُ للجنس والعهد ، وبين ما تدخُله للغلبة ، وإبقاء معنى الصفة نحو : " الضَّحَّاك " ، و " العبَّاس " ، و" العَيُّوق " ([2]) ، و" النّجْم " غيرُ صحيحٍ ؛ لعدمِ الفائدةِ في ذلك ، واستعمالُ العربِ لها في جواز النّصب والرفع في الكلّ . ([3])

تعقيب :

ما ذكره المبرد ليس فيه هذا التفصيل ، وعبارته : وكلا القولين – أي الأول والثاني – حسنٌ ، والنَّصبُ عندي حسنٌ على قراءة الناس . ([4]) ، ويؤيد ذلك قول أبي حيانَ : وأما المبرّدُ ففي المقتضب أنّه ذهب إلى اختيار مذهب أبي عمرٍو وأصحابه . ([5])

وذكر العُكْبَرِيُّ أنَّ المبردَ ذهب إلى أنّ الرفعَ فيه أحسنُ حيث قال : والمعطوف الذي فيه الألف واللام وهو جنس كالصِّفة في الوجهين كقوله تعالى : (يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ) ؛ لأنَّ " يا " لا تليه ، فصار كالصِّفة .

١- الأصول في النحو : ١ / ٣٣٦ .

٢ - في تاج العروس / عوق : والعَيّوق كتَنّور: نجْمٌ أحمَر مُضيءٌ في طَرَف المَجَرّة الأيْمَن، يتْلو الثُّرَيّا، لا يتقدَّمُها ويطلُع قبل الجوْزاء ؛ سُمّي بذلك لأنّه يَعوقُ الدَّبَران عن لِقاءِ الثُّرَيّا.

٣- ينظر : شرح الجمل لابن خروف : ٢ / ٧٠٣ .

٤- المقتضب : ٤ / ٢١٢ .

٥- ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٣ .

فأمّا الألف واللام في القياس ونحوه فكذلك . وقال المبرد : الرفع فيه أحسن؛ لأنّه علم ، والألف واللام فيه زائدٌ ، أو في حكم الزائد. ([1])

ولذلك قال الأستاذ الدكتور عبدالمنعم هريدي– رَحِمه الله – بعد ذكره نصّ المبرد : وبهذا يُعلمُ أنَّ المبرد لم يُفصِّل التَّفصيل الذي ذكره المصنّف ، وإنَّما الذي أورد هذا : ابنُ يعيش في شرح المفصَّل ، وابنُ السرَّاج في الأصول. ([2])

قال الأعلمُ : وأمَّا "يا زيدُ والنَّضرُ "فرفع "النَّضر" هو الاختيار ، و" يا زيدُ والرَّجُل " الاختيارُ فيه النَّصبُ . وللفصل بينهما : أنّ الألف واللام في " النَّضْر " دخولُها كخروجِها ؛ لأنَّ النَّضْر ونّضْرًا علمان ، فلم تُفِد الألف واللام معنًى ، وقد أفادتْ في " الرَّجُل " معنًى وهو معاقبةُ الإضافة ، فلمَّا كان الواجبُ في المضاف النَّصبَ كان الاختيارُ في ما هو بمنزلة الإضافة النَّصبَ

ثم قال : إنْ قال قائلٌ : لمَ جاز دخولُ " يا " على "هذا " ولا يجوز دخولُها على الألف واللام ؟ فأحسنُ ما يُقالُ فيه : إنَّ أصلَ هذا أنْ نُشيرَ به إلى واحدٍ ، فلمَّا دعوتَه نزعْتَ منه الإشارةَ التي كانت فيه ، وألزَمْتَه إشارةَ النِّداءِ ، فصار " يا " عوضًا من نزع الإشارةِ ، ومِنْ أجلِ ذلك لا يُقال: هذا أقبلْ. (٣)

٤ –ذهب ابنُ جني إلى جواز الأمرين من غير ترجيح لأحدهما ، وأنشد :

١– اللُّباب للعكبري: ١ / ٣٣٣ – ٣٣٤ .

٢– تحقيق شرح الكافية الشَّافية : ٣ : ١٣١٤ .

٣– النَّكت : ١ / ٥٤١– ٥٤٢ .

ألا يا زيدَ والضحاكَ سِيرا * فقد جاوزتُما خَمَرَ الطريقِ .

بالرَّفع والنَّصب . ([1]) ، حيث قال : فَإِنْ عطفتَ على المضموم اسْما فِيهِ ألفٌ وَلَامٌ كنتَ مُخَيّرًا: إِن شِئْتَ رفعتَه ، وَإِنْ شِئْتَ نصبتَه ، تَقولُ : "يَا زيدُ والحارثُ " ، وَإِن شِئْتَ : "والحارثَ " قَالَ الله تَعَالَى : (يَا جبال أوِّبي مَعَه والطَّيرُ) : "وَالطير" يقرآن جَمِيعًا بِالرَّفْع ، وَالنّصب . قَالَ الشَّاعِر

أَلَا يَا زيدُ والضحاكُ سِيرا* فقد جاوزتُما خمَر الطَّرِيقِ

يرْوى" الضَّحَّاك " بِالرَّفْع ، وَالنّصب .([2])

عطف ما فيه أل على النكرة المقصودة :

هذا الاختلافُ السابقُ إنَّما هو في الاختيارِ ، والوجهان مُجْمَعٌ على جوازِهما إلا فيما عُطِفَ على نكرةٍ مقصودةٍ نحوُ : "يارجلُ والغلامُ " فلا يجوزُ فيه عند الأخفشِ ومَنْ تَبِعَه إلا الرَّفْعُ . (٣) ، وهو محجوجٌ بقولهم : يا فُسَقُ الخبيثُ والخبيثَ بالرّفع والنَّصب . ([4])

إنْ كان المنادى نكرةً مقبلا عليها فليس فيه إلا الرَّفعُ ، وإن كان على غير ذلك – فكما قال الخليل – وهو مذهبُ الأخفشِ . ([5])

١- شرح ألفية ابن معطٍ : ٤ / ١٠٥٥ .

٢- اللُّمع لابن جني / ١١٠ - ١١١ .

٣- ينظر : النُّكت : ١ / ٥٤١ ، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣١٠ – ٣١١ ، وتوضيح المقاصد : ٣ / ٢٩٦ ، وشرح الأُشمونيّ: ٣ / ١٤٨ – ١٤٩ .

٤- ارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣٢ – ١٣٣ .

٥- ينظر : المقاصد الشَّافية :٥ : ٣٠٨ .

تعقيب:

نَسبَ ابنُ عصفورٍ هذا الرَّأي للمبرِّد حيث قال : والمبرِّدُ مذهبُه كمذهب أبي عمرو، إلاّ أنْ تكونَ الألفُ واللامُ للمح الصِّفة، فإنّه يختار مذهب سيبويه – رحِمه اللهُ – إلا أنْ يكونَ المنادى نكرةً مُقبَلاً عليها فإنَّهُ لا يُجيزُ إلاّ الرَّفعَ فتقولُ: يا رجلُ والغلامُ أقبِلا. ([1]) ،

وفي تعقيبه عليه ذكر الأخفشَ ولم يذكرِ المبرّدَ حيث قال : وأمَّا الأخفشُ فمذهبُه في" يا رجلُ " أنّه لأنّه بِنِيّةِ: "يا أيُّها الرَّجُلُ" وناب (يا) مَناب الألف واللام ، فلهذا أُسقط التَّنوين، فإنْ صحَّ أنَّهُ معربٌ فالقولُ قولُه ؛ لأنَّ المُعربَ لا يُتبعُ إلاّ على لفظه ، وإنْ ثبتَ أنَّه مبنيٌّ بطل قولُه، والسَّماعُ يَرُدُّ عليه ؛ لأنَّهم قالوا: يا حَسنُ الحَبيبَ. ([2])

الصورة الثالثة :

أن يكون المنادى مبنيّا ، وتابعه مضافا إضافة غير محضة :

ذهب سيبويه وأكثرُ النُّحاة ([3]) إلى جواز رفع التَّابعِ المضاف ، ونصبِه إذا كانتْ إضافتُه غيرَ محضةٍ ، وكان مقترنا بأل ؛ لأنَّها لفظيةٌ لا

١- شرح الجُمل لابن عصفور : ٢ / ١٩١ .

٢- شرح الجُمل لابن عُصْفورٍ : ٢ / ١٩١ ، وشرح المقرّب : ٢ / ٢ / ١٠٦٤ .

٣- منهم : ابنُ السَّراج في الأصول: : ١ / ٣٣٩ ، والضّرير [ت في حدود ٥٤٠ هـ] / في شرح اللمع / ١٤٢ ، وابنُ عصفور في المقرَّب : ١ / ١٧٩ ، وابن مالك في شرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣١١- ١٣١٢، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠١ ، ٤٠٣ ، وابن النَّاظم في شرح الألفية / ٥٧٤ ، وأبو حيان في الارتشاف : ٣ / ١٣٠ ، وابن هشام في أوضح المسالك : ٤ / ٢٧ ، والسُّيوطي في الهمع : ٣ / ٢٣٢ .

يُعتدُّ بها ، ولذلك لم يمنع مِنْ وجود الألف واللام، فيجوزُ الرَّفعُ على اللفظِ ، والنَّصبُ على الموضع إذا كان المنادى مبنيًّا قبل النِّداء ، أو بسببه ، فتقولُ : يا زيدُ الحسنُ الوجهِ ، ويا زيدُ الحسنَ الوجه ، ويا زيد الضاربُ الرجلِ ، ويا زيدُ الضّاربَ الرّجل . (١)

قال سيبويه : كان الخليلُ يقولُ : يا زيدُ الحسنُ الوجه، قال: هو بمنزلة قولك يا زيدُ الحسنُ.(٢)

ووجّهه ابنُ السَّراج قائلا : فأمَّا: " يا زيدُ الحسنُ الوجه " فإنَّ سيبويه يُجيزُ الرَّفعَ والنَّصبَ في الصفة ؛ لأنَّ معناه عنده الانفصال فهو كالمفرد في التقدير؛ لأنَّ "حسن الوجه " بمنزلة: حسن وجهُهُ ، فكما أنَّه يُجيزُ : يا زيد الحَسَنُ ، والحسنَ فكذلك يفعلُ إذا أضاف ؛ لأنَّه غير الإضافة يعني به.(٣)

فكأنَّ العلةَ في جواز الوجهين فيه تابعًا مجموعُ أمرين ، هما: كونُ إضافته غيرَ محضة ، مع أنَّه لا يصحُّ إيلاؤه " يا " ، فجرى مَجرى المفرد بخلاف: يا حسنَ الوجهِ ، فإنّه وإنْ كانتْ إضافتُه غيرَ محضةٍ لكن يحسُن إيلاؤه "يا" فلزِمَ نصبُه منادًى كان ، أو صفة. (٤)

١- ينظر : شرح اللُّمع للأصفهاني : ٢ / ٦١٩ ، وشرح الجُمل لابن خروف : ٢ / ٥٩٣ ، وشرح المفصَّل لصدر الأفاضل : ١ / ٣٣٤ .

٢- الكتاب : ٢ / ١٩١ ، وينظر : المقتضب : ٤ / ٢٢٢ .

٣- الأصول لابن السَّراج : ١ / ٣٣٩، وينظر : شرح ابن النَّاظم للألفية / ٥٧٤ ، وإرشاد السَّالك: ٢ / ٦٧٤ .

٤- ينظر : تمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٧١ .

ومنْ ذلك قول خُزَزِ بنِ لَوْذانَ السَّدُوْسيّ :

يا صاحِ يا ذا الضّامرُ العنس * والرّحل والأقتاب والحِلْس (١)

روي بنصب " الضَّامر ، ورفعه . (٢)

وذهب الكوفيون إلى أنّ الرواية: يا صاحِ يا ذا الضامرِ العنسِ ، بخفضِ "الضامر"، ويُضيفون "ذَا" إلى "الضامر"، ويجعلونه مثلَ "يا ذا الجُمَّةِ"، وتكون "ذُو" بمعنَى صاحب.

قالوا: ألا ترى أنّه عُطف عليه و"الرَّحلِ"، و"الأقتاب"، و"الحِلْس " بالخفض. ولو كان "الضامرُ" مرفوعًا على ما أنشده سيبويه، لكان "الرَّحل" مخفوضًا بالعطف على "العَنْس"، فيصير التقديرُ: يا الذي ضَمُرتْ عنسُه، ورحلُه، وهذا فاسدٌ.

وسيبويهِ يحملُ ذلك على مثلِ قول الآخر [من الرجز]:

عَلَفْتُهَا تِبْنًا وماءً باردًا * حتى شتتْ همّالةً عيْنَاهَا (٣)

١- من الكامل . اللغة : العَنْس : في العين / عنس : العَنْسُ مِنْ أسماء النَّاقة سُمّيت به ؛ لتمام سِنِّها وشدّةِ قُوَّتِها. ووُفور عظامها ، وأعضائها.

ورد في : الكتاب : ٢ / ١٩٠ ، وأمالي ابن الشّجريّ : ٣ / ٨١ ، و شرح المفصَّل لصدر الأفاضل : ١ / ٣٣٩ ، وغير منسوبٍ في : المقتضب : ٤ / ٢٢٣ ، وشرح المفصَّل لابن يعيشَ : ١ / ٣٤١ ، والإيضاح في شرح المفصَّل : ١ / ٢٧١ .

٢- المقرَّب : ١ / ١٧٨ .

٣- لم أقِفْ على قائله.

اللغة: الضمير المنصوب في "علفتُها" يرجِعُ إلى فرسه. التِّبن: ما قُطِعَ من السَّنابل وسوقها بعد الدَّرس. قوله: "حتى شتت" بمعنى أقامت شتاء، في القاموس: شتا بالبلد أقام به شتاءً كشتّى وتشتَّى ، وفاعلُه ضميرٌ مستترٌ عائدٌ إلى ما عاد إليه ضميرُ علفتها. وهَمَّالة –صيغة مبالغة– حال من الضمير المستتر، وهو من هملت العين إذا هَمَرتْ ، يعني: صبّت دمعَها. والمعنى : أنّه علفَ دابَّتَه تِبْنًا، وسقاها ماءً باردًا.

==

فيكون التقديرُ: يا ذا الضامرُ العنسِ، والمتغيّرُ الرَّحلِ ؛ لأنّ الضُّمورَ يَدُلّ على تغيُّر. (١)

تعقيب :

اتَّضح ممَّا سبق أنّ تابع المنادى المبني إذا كان مقترنا بأل ، ومضافا إضافةً غيرَ محضةٍ يجوز فيه وجهان : الرفعُ ، والنَّصبُ .

فإنْ جاء التابعُ مجرّدا مِنْ أل وجب نصبُه .

==

والشاهد في قوله : "وماء" فإنَّه لا يُمْكنُ عطفُه على ما قبله ؛ لانتفاءِ المشاركةِ ، أي مشاركةِ الماءِ للتِّبْن في العلف . ونصبُه على أحدِ أقوال ثلاثة: إمَّا على تقدير فعلٍ يعطف على "علفتها"؛ لأنَّ الماء لا يُعلَفُ، وإنَّما يُسْقَى ، والتَّقديرُ : وسقَيتُها ماءً ، ويكونُ من باب عطف الجُمَلِ ، وليس المفردات ، وإليه ذهب الفراء في معاني القرآن : ٣ / ١٢٤ .

وإمَّا على تضمين "علفْتُها" معنى أنلتُها وإليه ذهب : اليزيديُّ[ت ٢٠٢ هـ] ، وأبو عبيدةَ [ت ٢٠٩ هـ] ، والأصمعيُّ [ت ٢١٠ هـ] ، والجرميُّ[ت ٢٢٥هـ] ، والمازنيُّ [ت ٢٤٧ هـ] ، والمبردُ [ت ٢٨٥ هـ] ، وقال ابنُ عصفورٍ: هو تضمينُ الفعل الأوّل معنى يتسلَّط به على الاسمين، أيْ أطعمتُها ؛ لأنَّ التِّبْنَ يُطْعَمُ ، والماء أيضا

وأورد عليه الأولون بأنَّه لو كان على التَّضمين لساغ: "علفْتُها ماءً وتبنًا". ورُدَّ بأنَّه مسموعٌ من كلامِ العرب كقول طرَفةَ بنِ العبدِ :

أَعَمْرَ بنَ هِندٍ ما تَرى رَأيَ صِرْمَةٍ * لَها سَبَبٌ تَرعَى بِهِ الماءَ وَالشَجَرْ

وإمَّا النصب على المعيَّة وإليه ذهب ابنُ عقيلٍ في شرح الألفية ١ / ٥٩٥. ويَرُدُّ الأخيرَ أنَّ المعيَّةَ مُتَعذَّرةٌ فيه ؛ لانتفاءِ المعيَّة فيه . من ارتشاف الضّرب : ٢/ ٢٩٠ ، وتوضيح المقاصد :٢ / ١٠٢ ، والمقاصد النحوية : ٣ / ١٠٨١ .

١- ينظر : شرح المفصَّل لابن يعيشَ : ١ / ٣٤١ ، والإيضاح في شرح المفصَّل : ١ / ٢٧١ .

قال المرادي : فإن قلتَ : فهلا جاز الرَّفعُ أيضًا في المضاف العاري من " أل " . قلتُ لأنَّه يستلزمُ تفضيلَ فرعٍ عن أصلٍ ؛ إذْ لو كان منادى لوجبَ نصبُه .(١)

وذهب الضَّريرُ إلى أنَّ التّابع المضاف المجرّد من " أل " نحو : " يا زيدُ حسن الوجه" يجوز فيه الرَّفعُ ، والنّصبُ ، ويتحتّم الرفع في المضاف المقترن بأل حيث قال : وتقولُ " يا زيدُ حسن الوجه " فيجوزُ في " حسن " الرّفعُ ، والنَّصبُ ؛ لأنَّه مضافٌ ؛ لأنَّك تنوِي في " حَسَن" الانفصال ، فإنْ قلتَ الحسن لم يَجُز فيه النَّصبُ ، لأنّه مضاف . (٢)

وهو مخالف لما ذهب إليه الجمهور.

الصورة الرابعة :

أنْ يكونَ التابعُ شبيهًا بالمضاف ، والمتبوع مبنيا :

ذكر الرضي أنَّ التابع الشبيه بالمضاف يأخذ حكمَ المفرد أيضا في جواز الوجهين حيث قال : وكذا المضارع للمضاف نحو : يا هؤلاء العشرون رجُلا ..... والمضارع للمضاف إذا كان تابعا للمضموم ليس واجبَ النَّصب كالمضاف . (٣) ، وتبِعه الجامي . (٤)

---

١ – توضيح المقاصد : ٢ / ١٠٧٢ – ١٠٧٣ .

٢ – شرح اللمع للضرير / ١٤٢.

٣– شرح الرَّضي : ١ / ٣٦٢ ، وينظر : تمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٧٢ .

٤– ينظر : الفوائد الضيائيَّة للجامي [ت ٨٩٨ هـ] : ٢ / ٣٣٠ .

القسم الرّابع : ما يجبُ رفعُه :

يجبُ رفعُ تابعِ المنادى المبنيّ مراعاةً للفظه في موضعين :

الأول :

تابع " أيٍّ "(١) ، أو " أيّة " ؛ لأنَّه هو المقصود بالنِّداء ، و" أيّ " وصلة إلى ندائه ، نحو قوله سبحانه : (يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ) (٢) ، وقوله تعالى : (يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ) (٣)

وإن كان المنادي المبني (أيًّا) ووُصِفَتْ بموصوف (بالذي)، فيجوزُ أنْ يعودَ الضَّمير غائبًا، وأنْ يعودَ مخاطبًا ، وأنشد أحمد بن يحيى:

فيا أيُّها الصَّمدُ الذي كنت مرة * نحُلُّك سقّيت الأهاضيب من صَمْدِ (٤)

١- إذا نوديت " أيٍّ" فهي نكرةٌ مقصودةٌ مبنيةٌ على الضَّمِ ، وتلزَمُها "ها "التَّنبيه مفتوحة الهاء ، وضمُّها لغة بني مالك من بني أسد ، وقد قُرِئ : (يا أيُّهُ السَّاحر)[الزُّخرف / ٤٩] بالضَّمِ. وإنَّما تلزمها " ها " التَّنبيه إذا لم يكن بعدها اسمُ إشارةٍ ؛ لتكون عوضًا عمَّا فاتها من الإضافة ، وتؤنَّث ؛ لتانيثِ صفتها وقال في البديع ١ / ٣٩٠: ويكون للواحد ، والاثنين ، والجماعة والمؤنث على لفظ واحد ...والاختيارُ في المؤنثة إثباتُ التَّاء . ولا تثنَّى ولا تُجمع . وينظر : ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٢٧ ، وتوضيح المقاصد : ٣ / ٢٩٦ ، ٣٠٠ ، وشرح الأُشمونيّ: ٣ / ١٥٠ .

٢- الآية ﴿٦﴾ من سورة الانفطار.

٣- الآية ﴿٢٧﴾ من سورة الفجر.

٤- من الطويل ، ونُسب في حماسة القرشِيّ [ت ١٢٩٩هـ] صـ ٤٤٠ لوُرْد بن ورد ، والرواية :

ألا أيها الصَّمدُ الذي كنت مرةً * نحلُّك سُقِّيْتَ الأهاضيب من صمْدِ

ويُروى للصِّمة القُشَيْرِيّ:

==

ويجوزُ: الذي كان مرة (تحُلُّه) أجرى (أيّها) مُجْرَى (أنت). ([1])

والآخر :

تابع اسم الإشارة إن كان هو المقصودَ نحو : " يا هذا الرجلُ " . ([2])

قال المبردُ : فإنْ كنتَ تُقدِّرُ " هذا " تقديرَ " أيٍّ" في أنَّها توسُّلٌ إلى نداء الرّجلِ لم يَجُزْ إلا الرَّفعُ ؛ لأنَّك قدَّرْتَها تقديرَ " أيٍّ " .

وإنَّما حلَّت هذا المحَلَّ ؛ لأنَّها – إذا لم تكن استفهامًا ، أو جزاءً – لم تكن اسمًا إلا بصلةٍ ، فإنَّما حُذِفتْ منها الصِّلةُ في النِّداء ؛ لأنَّ النَّعت قام مَقامَها . ([3])

وقال ابنُ مالك – رحِمه الله – : ومثلُ " أيٍّ " في لزومِ رفعِ صفتِها ، وعدمِ الاستغناءِ عنها صفةُ اسمِ الإشارةِ إذا جُعِل سببًا إلى نداء ما فيه الألفُ واللامُ كما فُعِل بـ " أيٍّ " ، فتقولُ : "يا هذا الرَّجُلُ " – بالرَّفع لا غير ، إذا أردْتَ ما أردْتَ بقولِك : " يا أيُّها الرَّجُلُ " . ([4])

==

ألا أيها الصمد الذي كنت مرةً * بحلك أسقيت الغوادي من صمد

اللغة : الأهاضيب : في الصِّحاح / هضب : وقال أبو زيد:الأهاضيب واحدُها هضابٌ. وواحدُ الهِضاب هَضْبٌ، وهي حَلَبات القَطرِ بعد القطر. ورد في : ربيع الأبرار ونصوص الأخيار للزّمخشري : ١ / ٢٩٢ ، وارتشاف الضّرب ت د / رجب عثمان : ٤ / ٢٢٠٣ .

١- ينظر : ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٤ .

٢- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١٦ .

٣- المقتضب : ٤ / ٢٦٦ .

٤- شرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣١٩– ١٣٢٠ ، وينظر : شرح التَّسهيل : ٣ /٤٠٠.

مذاهب وآراء :

١ – وجوبُ رفعِ تابعِ " أيٍّ " ، أو " أيّة " هو مذهبُ الجمهورِ ([١])

قال الزَّجاجُ: (يَا أَيُّهَا) نداءٌ مبهمٌ مفردٌ، وها للتنبيه، وهو مبْنى على الضمِّ، و"الناس" رفع تبع لـ (يا أيُّها)، والنَّحويون لا يُجيزون إلا رفعَ النَّاس ههنا. (٢)

وسببُ وجوبِ رفعِ تابع " أيّ" أمران :

أ– أنَّه المقصودُ بالنِّداء ، والمقصودُ بالنِّداء إذا كان معرفةً مفردًا كان مرفوعا .

ب– أنَّ في هذا البابِ لا يُحمَل الشئُ على الموضع إلا بعد تمامِ الكلام ، والنِّداءُ لا يتمُّ بـ " يا أيُّها " فحمل " الرَّجُل " على لفظِ " يا أيُّها " دون موضِعه . ([٣])

قال سيبويهِ – رحمه الله – : هذا بابٌ لا يكونُ الوصفُ المفرد فيه إلا رفعًا ، ولا يقع في موقعه غيرُ المفردِ ، وذلك قولُك : يا أيُّها الرَّجُلُ ، ويا أيُّها الرَّجُلان ، ويا أيُّها المرأتان ، فـ " أيٌّ " ههنا فيما زعم الخليلُ – رحِمه الله – كقولك : " يا هذا " ، و"الرَّجُل" وصفٌ له ، كما يكونُ وصفًا لهذا ، وإنَّما صار وصفُه لا يكون فيه إلا

١– ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١٦ ، والجمل للزَّجاجيّ / ١٥٠ ، وتوجيه اللُّمع / ٣٢٦ .
٢– معاني القرآن وإعرابه للزَّجاج : ١/ ٢٢٨ ، ٣ / ٤٠٩ .
٣– ينظر : الإيضاح العضدي / ٢٤٧ ، والبيان في شرح اللُّمع / ٣٧٦ – ٣٧٧ ، وتوجيه اللُّمع / ٣٢٦ ، وشرح ألفية ابن معطٍ [ت ٦٢٨ هـ] للموصليّ : ٢ / ١٠٤٤ .

الرَّفعُ ؛ لأنَّك لا تستطيعُ أنْ تقولَ : يا أيُّ ، ولا يا أيُّها وتسكُتَ ؛ لأنَّه مبهمٌ يلزَمُه التَّفسيرُ ، فصار هو والرَّجُل بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، كأنَّك قلتَ : يا رجُلُ(١)

وإنَّما وجب رفعُه لتناسِبَ حركتُه حركةَ المنادَى ، **وإنْ كانتْ حركةَ إعرابٍ .**

وقيل : إنَّها حركةُ بناءٍ ، وهو باطلٌ ؛ لأنَّها لمّا لم تُباشرْ حرفَ النِّداء لم تقعْ موقعَ المُضمرِ ، وإنَّما الواقعُ موقِعَه " أيٌّ " ؛ ولذلك بُنِيَتْ . (٢)

٢ – ذهب المازنيُّ إلى جواز نصبِه قياسًا على صفةِ غيرِه منَ المناديات المضمومةِ .

قالوا : والنَّصبُ فيه مخالفٌ لكلام العرب . (٣)

قال الزَّجَّاجُ : وأجاز المازنيُّ أنْ تكونَ صفةُ " أيٍّ " نصبًا ، فأجاز: "يا أيُّها الرجلَ أقبلْ "، وهذه الإجازةُ غيرُ معروفةٍ في كلام العربِ ، ولم يُجِزْ أحدٌ مِنَ النحويين هذا المذهبَ قبلَه ، ولا تابعه عليه أحدٌ بعده ، فهذا مطروحٌ مرذولٌ ؛ لمخالفته كلامَ العرب ، والقرآنَ ، وسائرَ الأخبار . (٤)

وقال في موضعٍ آخرَ : والمازنيُّ أجازَ النَصْبَ في : "يا أيها الرجُلَ أقْبلْ "، كما تقولُ : "يا زيدُ الظريفَ ، والظريفُ ".

١– الكتاب لسيبويه : ٢ / ١٨٨ .

٢– ينظر : شرح ألفية ابن معطٍ للموصليّ : ٢ / ١٠٤٤ .

٣– ينظر : المرتجل لابن الخشَّاب / ١٩٤ ، والمتَّبع في شرح اللَّمع / ٤٨٨ .

٤– معاني القرآن وإعرابه : ١ / ١١٨ – ١١٩ .

وهذا غلطٌ منَ المازنيّ ، لأنَّ زيداً يجوز الوقف والاقتصار عليه دون الظَّريف ، و" يا أيها " ليس بكلام ، وإنَّما القصد الناسُ، فكأنَّه بمنزلة – يا ناس اتَّقُوا ربَّكم. . (١) .

وقال أيضا : والمازنيُّ يُجيزُ في : " يا أيُّها الرَّجل" النصبَ في "الرَّجل" ، ولم يَقُلْ بهذا القولِ أحدٌ منَ البصريين غيره، وهو قياسٌ ؛ لأنَّ موضعَ المفردِ المنادى نصبٌ ، فحُمِلتْ صفتُه على موضعه ، وهذا في غيرِ " يا أيُّها الرجلُ " جائزٌ عند جميع النَّحويين نحو قولك : " يا زيدُ الظريفُ ، والظريفَ "، والنَّحويون لا يقولون إلا يا أيُّها الرجلُ ، يا أيُّها الناسُ، والعربُ لغتُها في هذا الرفع ، ولم يرد عنها غيرُه . (٢).

فقوله : (وهو قياس) يريد أنْ يقولَ: إنّ المازني قاسه على تابع غيرِ" أيّ " نحو : " يا زيدُ الفاضل " بالرَّفع ، والنَّصبِ ، وليس في النصّ ما يدُلّ على موافقته له ويؤيّدُ ذلك أيضًا كثرةُ تعقيباته على المازنيّ ، وأنّ ما ذكره لم يقُلْ به أحدٌ مِنَ البصريين .

وعليه فليس فيما قاله دليلٌ على مخالفته للبصريين، كما قال الفارسيُّ(٣)، وآخرون (٤) .

١– معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج : ٣ / ٤٠٩ ، وينظر : الإغفال : ٢ / ٦ ، والمقتصد : ٢ / ٧٧٨ ، والفوائد والقواعد / ٤٥٧ .

٢– معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج : ١ / ٩٨ – ٩٩ ، وينظر : شرح اللُّمع للأصفهاني : ٢ /٦٢٣ .

٣ – ينظر : الإغفال / ٢ / ٥ .

٤– منهم : ابن مالك في شرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣١٨، وابنه بدر الدين في شرحه للألفية / ٥٧٧ ، والهواريُّ في شرحه للألفية : ٤ / ١٨ .

قال المرادي: نَسبَ – أي ابن مالك – الجوازَ في شرح الكافية إلى المازنيّ ، والزجاجِ ، وتبِعه الشارحُ ([1]) ، ونسبته للزجَّاج مستبعدةٌ . ([2])

ونُسِب لابن الباذش ([3])أنَّه مسموعٌ عن بعض العرب (٤) ، وقرئ شاذّا (٥) : (قُلْ يا أيُّها الكافرين)(٦). (٧)

قال الثمانيني : وهذا لا ينبغي أنْ يؤخذَ به ؛ لخروجِه من القياس ، والجمهور ، ومخالفة خطّ المصحف . (٨)

ولم أقف على هذه القراءة عند ابن الباذش في الإقناع .

رأي النُّحاة في تابع " أيّ "

هناك عدةُ آراءٍ في تابعِ " أيّ " :

أحدها : أنه صفة لـ " أيّ "، وهو مذهب البصريين . (٩)

١- ينظر : شرح الألفية لابن النَّاظم / ٧٥٥ .

٢- توضيح المقاصد للمرادي : ٣ / ٢٩٨ .

٣ – هو أبو الحسن علي بن أحمد بن خلف الأنصاريّ الغرناطي ، ويعرف بابن الباذش، نحوي ومقرئ وشاعر من الأندلس [ت ٥٢٨ هـ] له : الإقناع في القراءات السبع، وشرح كتاب سيبويه ، وشرح المقتضب . تنظر ترجمته في : الأعلام للزّركلي : ٤/ ٢٥٥ .

٤- ينظر : المساعد : ٢ / ٥٠٧ .

٥- لم أقف على هذه القراءة ، ولم اجدها في الإقناع لابن الباذش [ت ٥٢٨ هـ] .

٦- الآية (١) من سورة " الكافرون " .

٧- ينظر : الفوائد والقواعد / ٤٥٧ ، والكُنَّاش / ٩٩ ، وارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٢٧ ، وتوضيح المقاصد : ٣ / ٢٩٨ – ٢٩٩ ، وشرح الأُشمونيّ: ٣ / ١٥١

٨- الفوائد والقواعد / ٤٥٧ .

٩- ينظر : توضيح المقاصد : ٣ / ٢٩٨، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٦٣ .

قال سيبويه رحِمه الله : يا أيُّها الرَّجلُ: "الرَّجُلُ " وصفٌ لقوله : يا أيُّها ، ولا يجوزُ أن يُسكَتَ على "يا أيُّها " ، فرُبَّ اسمٍ لا يحسُنُ عليه عندهم السُّكوتُ حتَّى يَصِفوه ، وحتى يصيرَ وصفُه عندهم كأنَّه به يَتِمُّ الاسمُ ؛ لأنَّهم إنما جاءوا بـ "يا أيُّها" ليصلوا إلى نداء الذي فيه الألفُ واللامُ، فلذلك جِيءَ به.(١)

وقال أيضا : هذا بابٌ لا يكونُ الوصفُ المفردُ فيه إلا رفعًا ، ولا يقعُ في موقعه غيرُ المفردِ ، وذلك قولُك : يا أيُّها الرَّجُلُ " ، ويا أيُّها الرَّجُلانِ " ، ويأيُّها المرأتان " ، فـ "أيٌّ ههنا فيما زعم الخليلُ- رحِمه اللهُ- كقولك يا هذا ، والرَّجُل وصفٌ له ، كما يكون وصفاً لهذا.

وإنَّما صار وصفُه لا يكون فيه إلا الرَّفعُ ؛ لأنَّك لا تستطيعُ أنْ تقولَ : "يا أيُّ" ، ولا " يا أيُّها "وتَسكُت ؛ لأنَّه مبهَمٌ يَلزَمُه التفسيرُ ، فصار هو والرَّجل بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، كأنَّك قلتَ : يا رجلُ . (٢)

وثانيها : أنّه عطفُ بيانٍ . قال ابنُ السِّيد البَطَلْيَوْسِيُ: وهو الظَّاهر (٣)؛ لأنَّه ليس مشتقًّا ، وما كان منه مشتقًّا فيُتَأوَّلُ تأويلَ غيرِ المشتقِّ ، وليستِ الصِّفةُ كذلك.ويُقوِّي هذا مَنْ يقولُ إنَّ "أل" للحضورِ ، فهو مساوٍ

١- الكتاب : ٢ / ١٠٦ .

٢ – المصدر نفسه : ٢ / ١٨٨ ، وينظر: التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٢٨٣.

٣- ينظر : ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٢٧ ، والتّذييل : ١٣ / ٢٨٣ ، وتوضيح المقاصد: ٣ / ٢٩٨ ، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٦٠ .

للأولِ ؛ لأنَّه مُعَرّفٌ بالقصدِ ، وعطف البيان يكونُ بالمساوي بخلاف الصِّفة . ([1])

وثالثها : إنْ كان مشتقًّا فهو نعتٌ ، وإن كانَ جامداً فهو عطفُ بيانٍ ([2]) واستحسنه الأُشمونيُّ . ([3])

ورابعها : أنَّ المرفوعَ بعدَ " أيٍّ " صلة لها ، وهو خبرٌ لمبتدإ محذوفٍ ، و" أيٌّ " موصولةٌ بالجملةِ ، والتَّقديرُ : با مَنْ هو الرَّجُلُ وإليه ذهب الأخفشُ في أحد قولَيْهِ . ([4])

قال الفارسيُّ : ومذهب الأخفش أنَّ "الذين " صلةُ "أيّ "، وموضع "الذين" رفع بإضمار الذّكر العائد ، كأنّه قال : يا مَنْ هم الذين ، و" ها" لازمةٌ لـ " أيٍّ " عوضًا ممّا حُذِف منها للإضافة ، وزيادة في التنبيه . ([5])

وردَّه الزَّجاجُ بأنّه ليس أحدٌ مِنَ البصريين يُتابعُه على هذا القولِ . ([6])

وتعقّبه الفارسيُّ بأنَّه لو كان صلةً لجاز ظهورُ المبتدإ المحذوف في موضعٍ منَ المواضع ؛ لأنَّ هذا ليس مِنْ مظانِّ وجوبِ حذفِ المبتدإ ، بل كان أولى ، ولجاز

١- ينظر : التَّذييل : ١٣ / ٢٨٣ .

٢- بنظر : شرح ابن النَّاظم للألفية / ٥٧٦ ، وتوضيح المقاصد : ٣ / ٢٩٨ ، وشرح الأُشمونيّ : ٣ / ١٥١.

٣- ينظر : شرح الأُشمونيّ : ٣ / ١٥١ .

٤- ينظر : معاني القرآن وإعرابه للزَّجَّاج : ١ / ٢٢٨، والإغفال : ٢ / ٦ ، وشرح ألفية ابن معطٍ للموصليّ : ٢ / ١٠٤٤، وارتشاف الضّرب : ٣ / ١٢٩، وتوضيح المقاصد : ٣ / ٣٠٠ ، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٦٣ .

٥ - الإغفال : ٢ / ٦.

٦- معاني القرآن للزَّجَّاج : ١ / ٩٩ ، وينظر : المساعد : ٢ / ٥٠٧.

وصلُها بالفعلية ، والظَّرف ، ولم نَرَهم وصلوا " أيًّا " بواحدة مِنَ الجملِ إلا بالابتداء والخبر على قوله .

وأيضا فإنَ الخبر لا يُفيد إذا كان معرفة ، وهاهنا "الرَّجل" فيه الألفُ واللامُ ، وأنت لو قلتَ : "و الرجلُ " لم يكن كلامًا مفيدًا ، وأيضا فلو كان صلةً لطال الاسمُ به ، ونُصِبَ كما يُنْصَبُ " الطَّويل " اهـ (١)

ويَرِدُ عليه أيضا : شدّةُ اقتضاء " أيٍّ" الصفة ؛ لإبهامها . (٢)

وخامسها : أنَّه صفةٌ لخبر مبتدأ محذوفٍ على قولِ الكوفيين . (٣)

وسادسها : أنّه نعتٌ لاسمِ إشارةٍ إمَّا ملفوظ به ، **وإمَّا محذوف نابت " ها " مَنابه.** (٤)

تتمّة :

ـ قال ابو حيان : والذي تقتضيه القواعد وإطلاقُ النُّحاة أنَّه يجوز في "أيٍّ" أن يُعطفَ عليها عطف بيان ، وعطف نسقٍ ، وتوكيد ، ويبدل منها . (٥)

١- ينظر : الإغفال : ٢ / ٥ ، وشرح اللُّمع للضرير / ١٤٦ .

٢- شرح ألفية ابن معطٍ للموصليّ : ٢ / ١٠٤٤ .

٣- ينظر : تمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٦٣ .

٤- ينظر : المرجع نفسه : ٧ / ٣٥٦٣.

٥- المرجع نفسه : ٣ / ١٢٩ .

نوع " أل " في تابع " أيٍّ" ، أو " أيّة " :

هناك رأيان في " أل " :

أحدهما : أنَّه يُشترط في تابع " أيّ " أو " أيّة " أن تكون " أل " فيه جنسيّةً كما ذكره النّاظم في التَّسهيل ، فإذا قلتَ : " يا أيُّها الرجلُ " فـ " أل " فيه جنسيّةٌ ، وصارتْ بَعْدُ للحضورِ بسببِ وقوعِ مدخولها صفةً لمنكّرٍ قُصِد به معيّنٌ حاضرٌ ، لا بسببِ انقلاب " أل " عهديّة حتَّى يردَ أنَّ المُصَرَّحَ به أنَّه غيرُ عهديَّةٍ ، وهذا هو مذهبُ الجمهورِ . (١)

قال سيبويه : ولا يجوزُ أنْ تقولَ : يا أيُّها الذي رأيتَ ، كما لا يجوزُ : يا أيُّها النّضرُ ، وأنت تُريدُ الاسمَ الغالبَ. (٢)

والآخر : أنَّه يجوز إتباعَ " أيٍّ " بمصحوبِ " أل " التي للمح الصِّفةِ نحو: يا أيُّها الحارثُ ، وإليه ذهب الفراءُ والجرمي .

ويمتنع ذلك عند الجمهور ، ويتعيَّن عنده أنْ يكون التابعُ عطفَ بيان عند مَنْ أجازه ، لا نعتا ؛ لأنَّ العَلَمَ لا يُنْعَتُ به . (٣)

<u>ما يوصفُ به " أيّ"</u>

لا توصفُ " أيّ " إلا بثلاثةِ أشياءَ :

١- ينظر : ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٢٧ ، وتوضيح المقاصد : ٣ / ٢٩٩ .

٢- الكتاب ٣ / ٣٣٤ .

٣- ينظر : ارتشاف الضّرب : ٣ / ١٢٧ – ١٢٨ ، وتوضيح المقاصد : ٣ / ٢٩٩ – ٣٠٠ ، والمساعد : ٢ / ٥٠٤ ، وشرح الأشموني : ٣ / ١٥٢ – ١٥٣ .

أحدها : ما فيه " أل " مثل قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ) (١) ، وذلك لأنَّ المعرَّف باللام لا يُنادَى رأسًا بالإجماع ، ولأنَّه لو نُودي لا يخلو مِنْ أنْ يُنادَى نداءَ تنكيرٍ ، أو نداءَ تعريفٍ ، وكلا القسمين ممتنعٌ ، أمَّا أنَّه لا يُنادَى نداءَ تنكيرٍ فلأنَّ المُعَرَّفَ باللام لا يَقبلُ التَّنكيرَ؛ إذْ لو قَبِله لتعطَّلتِ الكلمةُ من المعنى رأسًا ،وذلك لا يجوزُ . أمَّا أنَّه لا يُنادَى نِداءَ تعريفٍ فلأنَّ نداءَ التَّعريف إنَّما يكونُ حيثُ يكونُ الاسمُ قبلَ النِّداءِ مُنَكَّرًا ، فيستفيدُ بالنِّداء معَ الضَّمِّ التَّعريفَ ، والمعرَّفُ باللَّام على ما ذكرنا لا يَقبلُ التَّنكيرَ . فإنْ سألتَ : أليس العلمُ معرَّفا غيرَ مُنَكَّرٍ قبلَ النِّداءِ ، ومع ذلك يجوزُ بناؤه ؟ أجَبْتُ المعنيُّ **بكونه قبل النِّداء مُنَكَّرًا كونُه قابلا للتَّنكير، والعلمُ كذلك بخلافِ المعرَّف باللام** . (٢)

وثانيها : اسم موصول محلَّى بـ " أل " مثل قوله سبحانه : (يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْر) (٣) .

وثالثها : اسم إشارة مثل : "يا أيُّهذا القائمُ أقبلْ " ؛ لأنَّ اسمَ الإشارة مُسْتَكْرَهٌ نداؤُه ، وإنَّما كان مستكرهًا نداؤه ؛ لأنَّ الأسماءَ على ثلاثة أنواعٍ : مُظهرٌ ، ومُضمَرٌ، وما هو بينَ بينَ ، وهو اسمُ الإشارة .

والفرق بين المُضْمَر وبين اسمِ الإشارةِ أنَّ المُضمرَ للقريب جدا ، ولذلك قالوا : الضّمائرُ أعرفُ المعارفِ ؛ لأنّها بمنزلة وضعِ اليدِ ، بخلافِ اسم الإشارة فإنّه لما أبعدُ منه .

١- من الآية (٦) من سورة الانفطار.

٢- شرح المفصَّل لصدر الأفاضل : ١ / ٣٤٠ . بتغيير يسير .

٣- من الآية (٦) من سورة الحجر.

وأمَّا المُظْهَرُ فسائغٌ نداؤه .

وأمّا المُضمرُ فبالإجماع لا يجوزُ نداؤه .

وأمَّا اسمُ الإشارة فمستنكرٌ نداؤه ؛ لأنَّه من حيثُ إنَّ أحدَ طرَفَيْه إلى المُظهرِ جاز نداؤه ، ومن حيثُ إنَّ طرفَه الثاني إلى المُضمَر استُكْرِه نداؤه مع الكراهية عملا بكلا الشَّبهينِ ، ولأنَّ الإشارةَ تقع في مقابلةِ المُضمرِ ، وهذا لأنَّ الإشارةَ لا تكونُ إلا بالمشيرِ ، والمُشارِ له ، والمُشارِ إليه ، وتقعُ في مقامِ المُشير والمُشارِ له الضميرُ ، وفي مقام المُشار إليه اسمُ الإشارة ، وهذا يُوهم أنَّ اسمَ الإشارة بمنزلة المُضمرِ وذلك في نحو : " فعلْتُ ذلك الأمرَ " فالتَّاءُ كنايةٌ عن المُشيرِ ، والكافُ في ذلك كنايةٌ عن المُشارِ إليه ، وذا ينصرفُ عن المُشارِ إليه بما ذكرْناه أنَّ المُعرَّفَ لا يُنادى رأسًا ، واسم الإشارة مستنكرٌ نداؤه ، فالواضعُ استخرج لندائهما حيلة وهو أن ينادِي شيئا غيرَ مقصود ، ثم وصفه بها فحصل له المقصودُ (١)

ما يشترط في وصف أيّ باسم الإشارة :

يُشترطُ في وصفِ " أيّ " باسم الإشارة خلوّه منْ كاف الخطاب وفاقا للسيرافي، وخلافا لابن كيسانَ فإنَّه أجاز "يا أيُّهذا الرَّجُل"، "يا أيُّهذاك الرَّجل".(٢)

١- ينظر : شرح المفصَّل لصدر الأفاضل : ١ / ٣٤٠ ، وشرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣١٨ .

٢- ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣١ ، وينظر : توضيح المقاصد : ٣ / ٢٩٩.

والسِّرُّ في اشتراط خلوّه مِنْ كافِ الخطابِ أنَّه المقصودُ بالنِّداءِ ، فهو المخاطبُ ، ووصله بكافِ الخطابِ يقتضي أنَّ المشارَ إليه غيرُ المخاطبِ ، فيحصُلُ التَّنافي . (١)

قال الصبان رحِمه الله : ولابن كيسانَ أنْ يجعلَ الخطابَ في مثلِ :" يا ذاك" للمُشار إليه فلا يحصُلُ التَّنافي ، لكن يمنعُه أنَّ المخاطب بالكاف غيرُ المشار إليه إلا أنْ يخُصَّه بغير النداء (٢)

ولا يُشترط في اسمِ الإشارة المذكور أنْ يكونَ منعوتًا بذي "أل" وفاقا لابن عصفورٍ والناظم كقوله:

أَيُّهَذَانِ كُلا زادكما * وَدَعَانِي وَاغِلاً فِيمَنْ يَغِلْ (٣)

واشترط ذلك غيرُهما .

قال أبو حيان : وهذا البيتُ الذي أنشده المصنِّف وغيرُه دليلا على أنَّ أيًّا تُوصَفُ باسم الإشارة وحدَه دون وصف بما فيه " أل " قد بَنَى عليه

١- ينظر : توضيح المقاصد : ٣ / ٢٩٩ ، وشرح الأشموني : ٣ / ١٥٢ .

٢- ينظر : حاشية الصَّبان : ٣ / ١٥٢ . بتصرّف يسير .

٣- من الرَّمل ، ولم أقِفْ على قائله. اللغة : "دعاني" أي: اتْرُكاني، قوله: "واغلا" بالغين المعجمة، وهو الَّذي يدخُل على القوم يشرَبون ولم يُدْعَ ، وذلك الشَّراب الوغل.

قوله: "فيمن يَغِل" أصله: يَوْغِل ؛ لأنَّه مِنْ وغَل ، حذفت الواوُ ؛ لوقوعها بين الياء المفتوحة والكسرة، ويروى: فيمن وغَلْ . والشَّاهد في قوله (أيَهذان) حيث وصف المنادى فيه باسم الإشارة ، وحذف حرف النداء ، أي : يا هذان . ينظر : المقاصد النَّحويَّة : ٤ / ١٧١٧.

ورد غير منسوب في : توضيح المقاصد ٣ : ٢٩٩ ، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٦٠ ، وشرح الأشموني : ٣ / ١٥٣ .

المصنِّف وابنُ عصفور جواز " يا أيُّهذا " دون وصفٍ ، وهو بيتٌ في غاية النُّدور ، وينبغي ألا تُبنَى عليه قاعدةٌ نحويّةٌ ، وأنْ يُتأوَّلَ على حذف الموصوف ضرورة تقديره : أيُّهذا الرَّجلان ، والمسموعُ من لسان العرب أنَّ أيًّا إذا وُصِفَتْ باسم الإشارة جاء بعدهما ذو أل .

قال طرَفةُ :

أَلا أَيُّهَذا اللائِمي أَحضُرَ الوَغى * وَأَن أَشهَدَ اللَذّاتِ هَل أَنتَ مُخلِدي (١)

وقال الأخضرُ بن هُبَيرةَ :

ألا أيُّهذا النّابحُ السّيْدَ إنَّني * على نأيِها مُسْتَبْسِلٌ مِنْ ورائِها (٢)

---

١ – البيت من الطَّويل . وفيه شاهدٌ آخرُ :حيث ذهب الكوفيون إلى أنّ " أنْ " تعملُ محذوفةً في غير المواضع المعدودة. واستدلُّوا بهذا البيتِ فقالوا: الدليلُ على صحّةِ هذا التَّقدير أنَّه عطف عليه قوله: "وأن أشهد" فدلَّ على أنَّها تنصب مع الحذف. ومنع البصريون ذلك بأنَّ عواملَ الأفعالِ ضعيفةٌ لا تعمل مع الحذف ، وإذا حُذِفَتْ ارتفع الفعلُ ، ومنه عند سيبويهِ قولُه تعالى: (قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّـهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ) الزّمَر / ٦٤. وقالوا: رواية البيت عندنا إنما هي بالرَّفع، فقال سيبويهِ أصلُه "أن أحضر" فلمَّا حُذِفَتْ "أنْ" ارتفع ، و"أن أحضر" مجرور بـ "في" مقدَّرة و"أن أشهد" معطوف على المعنى؛لأنَّه لما قال أحضر دلَّ على الحضور، كما تقولُ: مَنْ كذبَ كان شرًّا له، أي: كان الكذب . كذا نقلوا عنه ، ولئنْ صحَّتْ روايةُ النَّصبِ فهو محمولٌ على أنَّه توهَّمَ أنّه أتى بـ "أنْ"، فنصب. من خزانة الأدب :١ / ١١٩ – ١٢٠، ٤٦٣ ، ٨ : ٥٠٧ ، ٥٧٩ ، ٥٨٠ ، ٥٨٥ . بتغيير يسير . ورد في الديوان / ٣٣ ، وروايته : أيُّهذا اللائمي ، والجمل للخليل / ١٦٥ ، والكتاب : ٣ / ٩٩ – ١٠٠ ، والمقتضب : ٢ /٨٥ ، ١٣٦ ، وشرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر الأنباري / ١٩٣ .

٢– من الطَّويل . ونسبه ابن جني في التّنبيه / ٢٣٦ للفضل بن الأخضر.

اللغة : السِّيد – بكسر السين : قبيلة من ضَبّةَ .

يقولُ أيُّها المتعرِّضُ لبني السِّيد ، والمُتنقِّصُ لهم ، والنّاحت أثلتهم إنَّني على بعدها مني مدافعٌ عنها ، وذابٌّ مع تغيُّبِهم دونها ، قضاءً لحقِّ الشَّرف ، وذهابا مع النّصفة . ويُقال : ==

وقال الفرزدقُ :

أَلا أَيُّهذا السائِلي عَن أَرومَتي * أَجِدَّكَ لَم تَعرِفْ فَتُبصِرَهُ الفَجرا(١)

وقال آخرُ :

أَلا أَيُّهَذا المَنزِلُ الدارِسُ الذي * كَأَنَّكَ لَم يَعهَدْ بِكَ الحَيُّ عاهِدُ (٢)

وقال شيخنا الأستاذ أبو الحسن الضّائع (٣) : شرطُ نعتِ " أيٍّ " باسم الإشارة أن يكونَ اسمُ الإشارةِ منعوتًا بما فيه الألفُ واللامُ . (٤)

==

بسل واستبسل وتبسّل بمعنًى . وقال الخليل : استبسل الرَّجلُ : إذا وطَّن نفسه على الموت ، واستيقن به..ينظر : شرح ديوان الحماسة / ٤١٩

١- من الطويل ، وهو للفرزدق من قصيدة قالها مخاطبا خالد بن عبدالله حين حبس نصر بن سيار . ورد في : الديوان / ٢٨٢ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٣٩٩ ، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٥٨ ، ٣٥٦٠ .

والشاهد فيه الجمع بين اسم الإشارة ، وبن ذي الألف واللام . قال ابن مالك في شرح التسهيل: والأكثر أن يُجمعَ بين اسمِ الإشارة ، وذي الألف واللام .

٢- من الطويل ، وهو لذي الرّمة .

والشاهد فيه وصف " أيٍّ " باسم الإشارة . . قال ابن السيرافي : ١ / ٣٣٣ : " ذا " وصفٌ لـ " أيّ" ، و"المنزل "وصفٌ لـ " ذا " ، و" الدّارس " وصفٌ للمنزل ، و " الذي " وصفٌ للمنزل أيضا .

ورد في : ديوانه : ٢ / ١٠٨٨ تحقيق عبد القدوس أبي صالح ط الأولى ١٩٨٢ م ، والكتاب : ٢ / ١٩٣ ، والزّاهر في معاني كلمات الناس : ٢ / ٣٩٦ .

٣- هو أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف الإشبيليّ (٦١٤ – ٦٨٠ هـ) عُرِف بابن الضّائع ، ويَعُدُّه النّحاة منَ المدرسة الأندلسية في النحو . له شرح جمل الزجاجيّ – شرح كتاب سيبويه – إملاء على إيضاح الفارسيّ. تنظر ترجمته في : الأعلام لخير الدين الزّركلي .ط دار العلم للملايين – بيروت . الطبعة الخامسة ٢٠٠٢ م . ٤ / ٣٣٣ .

٤- تمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٦٠ .

وقال ابن جني : أصحابُنا يستضعفون وصف " أيٍّ" في النِّداء بـ " هذا "؛ لأنَّها مبهمةٌ ، ومحتاجةٌ إلى الصِّفة ، وهذا مبهمٌ محتاجٌ إلى موضِّحٍ ، فلم يكنْ في القياس أن يُنفَى الإبهامُ بمعرّف في الإبهام ، لكنّه لمّا كان " هذا " هنا موصوفًا بما فيه الألفُ واللامُ صار الاعتمادُ على الصِّفة ، واستهلك هذا بينهما .

وتعقّبه أبو حيان بأنّه لا يلتفتُ إليه ؛ لأنَّه بخلاف السّماع ، والأقيسةُ تَطيحُ إذا جاء السّماعُ . ([1])

وأيَّد ناظرُ الجيش ما ذهب إليه ابنُ جنِّي قائلا : وأنت إذا تامَّلتَ كلامَ ابنِ جِنِّي هذا علِمْتَ أنَّه كلامُ مَنْ وُفِّقَ وسُدِّدَ ، وأطلعه اللهُ تعالى على خفايا الحكمةِ مِنَ اللغة العربية . ([2])

حلولُ اسم الإشارة مَحَلّ " أيّ " :

يَحُلُّ اسمُ الإشارة مَحَلّ " أيّ " أو " أيّة " ، ويساوي " أيًّا " في وجوبِ رفع صفتِه ، واقترانُها بأل الجنسية ، ويخالفُها بجواز استغنائه عنِ الوصف ، وأن يُتبعَ بغير وصفٍ . ([3])

١- ينظر : التّذييل : ١٣ / ٢٨٨ ، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٦١ .

٢- تمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٦١ .

٣- ينظر : شرح التسهيل :٣ / ٤٠٠ ، والمساعد : ٢ / ٥٠٨ – ٥٠٩ .

وله حالتان :

إحداهما :

أنْ يكونَ اسمُ الإشارةِ وُصْلةً لنداء ما فيه " أل" ، وذلك بأنْ يُقصدَ نداءُ ما بعده نحو : " يا ذا الرَّجلُ "، ويا ذا الذي قام ، ويا هذا الرّجلُ ، ويا هذا الذي قام، ويا هؤلاء الكرامُ .

فـ " ها " للتَّنبيه ، واسمُ الإشارة منادى مُقدَّرٌ فيه الضَّمُّ ، وما بعده صفةٌ له مرفوعة .

قال سيبويهِ رحِمه الله : وقال الخليلُ – رحِمه الله – وإذا قلتَ : " يا هذا الرَّجُلُ " فأنتَ لم تُرِدْ أنْ تقفَ على "هذا" ، ثم تصِفَه بعد ما تظُنُّ أنَّه لم يُعرَفْ ، فمن ثَمَّ وُصِفَتْ بالأسماء التي فيها الألفُ واللامُ ؛ لأنَّها والوصفَ بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ كأنَّك قلتَ: يا رجلُ . فهذه الأسماءُ المبهمةُ إذا فسَّرتَها تصيرُ بمنزلة "أيٍّ " ، كأنَّك إذا أردتَ أنْ تفسِّرَها لم يَجُزْ لك أنْ تقفَ عليها.(١)

والأخرى :

أنْ يكونَ اسمُ الإشارةِ هو المقصودَ بالنِّداء ، بأنْ عرَفَهُ المخاطبُ بدون الوصفِ ،كما إذا وَضع المتكلّمُ يدَه عليه ، فلا يلزمُ شئٌ مِنْ ذلك ، ويجوزُ

١- الكتاب : ٢ / ١٨٩ .

في صفته حينئذٍ ما يجوزُ في صفةِ غيرِه مِنَ المناديات المبنيّات على الضَّمِّ نحو : "يا هذا العالمُ " ، و" يا هذا الرجلُ "بالرَّفع والنَّصب. ([1])

مذاهب وآراء :

أ – نصبُ تابعِ اسم الإشارة المقصود بالنِّداء :

قال أبو حيان : وليس نصبُ الصِّفة على الموضع بمسموعٍ مِنْ كلامهم، وإنَّما قاله النّحويّون بالقياسِ على التَّقدير الذي ذكرْناه ، وهو أنْ لا تجعلَ اسمَ الإشارةِ وُصْلةً لنداء ما فيه "أل " ، وأنْ يكونَ مكتفى به .([2])

وذهب ابنُ الحاجب إلى أنَّ نصبَه – حينئذٍ – على تقدير أعني ، وليس على الإتباع ، حيث قال : فإنْ أرادوا جوازَ النَّصب بتقدير "أعني " فمستقيمٌ ، وإنْ أرادوا جوازَه على الإتباعِ فليس بشئٍ . ([3])

وقال ابنُ عقيل : وأوجب بعضُهم رفعَ ذي أل بعد اسمِ الإشارة مطلقًا ، وقال : إنَّما يُكتفَى باسمِ الإشارة إذا أتبع بغير ذي أل ، وقال : إنَّه المفهومُ مِنْ كلام سيبويه . ([4])

١– ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٦٥ ، وشرح الجُمل لابن عُصفورٍ : ٢ / ١٩٢ ، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٠ ، وتوضيح المقاصد : ٣ / ٣٠١ ، والمساعد : ٢ / ٥٠٧ .

٢– ارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣٠، وينظر : المساعد : ٢ / ٥٠٨ .

٣– الإيضاح في شرح المفصل : ١ / ٢٧٠ .

٤ – المساعد : ٢ / ٥٠٨.

شرطُ وصفِ اسمِ الإشارة :

لا يُوصَفُ اسم الإشارةِ إلا بما فيه " أل " . (١)

قال الزمخشريُّ: واسمُ الإشارةِ لا يُوصَفُ إلا بما فيه الألفُ واللامُ كقولِك : " يا هذا الرجلُ" ، و" يا هؤلاء الرجالُ ". (٢)

وأنشد سيبويه لخُزَزِ بنِ لَوْذانَ السَّدُوْسيّ

يا صاح يا ذا الضّامرُ العَنس * والرّحل والأقتاب والحِلْسِ

روي بنصب " الضَّامر ، ورفعه .

ولعَبيد بن الأبرص الأسديّ(٣)

يا ذا المُخَوِّفَنا بِمَقتَلِ شَيخِهِ * حُجْرٍ تَمَنِّيَ صاحِبِ الأَحلامِ (٤)

١- ينظر : شرح المفصَّل لصدر الأفاضل : ١ / ٣٣٩ ، والإيضاح في شرح المفَّصل : ١ / ٢٧٠ .

٢- المفصَّل / ٦٤ .

٣- هو : عَبِيدُ بنُ الأَبْرَصِ بنُ جُشَمَ بنُ عامِرِ بنُ فِهْرِ بنُ مالِكِ بنُ الحارِثِ بنُ سَعْدِ بنُ ثَعْلَبَةَ ابنُ دُودانَ بنُ أَسَدٍ الأَسَدِيُّ: شَاعِرٌ جاهليٌّ مَشْهُورٌ منَ المعمّرين ، وشَهِدَ مقتلَ حُجْر أبي امرئ القيس ، وجعله ابنُ سلامٍ في الطبقة الرابعة مِنْ شُعراء الجاهليّة . ت ٢٥ ق هـ . تنظر ترجمته في : الشِّعر والشُّعراء : ١ / ٢٦٧ .

٤- من الكامل ، وهو من قصيدة خاطب بها امرأ القيس بن حجر الكِندي ، ويهزأ منه لوعيده بني أسد الذين قتلوا أباه ، ويفتخر بقومه .

اللغة : حُجْر: بدل من شَيْخه ، أَو عطف بَيَان لَهُ وَهُوَ بِضَمّ الْحَاء وَسُكُون الْجِيم: اسْم وَالِد امْرِئ الْقَيْس. والأحلام: جمع حُلُمٍ بِضَمَّتَيْنِ وَهُوَ الرُّؤْيَا . تمنّي صَاحب الأحلام مَنْصُوب على أَنَّه مصدرٌ عَاملُه مَحْذُوف أَي: تمنَّيت تمنِّي صَاحبِ الأحلام ، فَإِنَّك لا تقدِرُ على الانتقام . من خزانة الأدب : ٢ / ٢١٣ .

==

وإنَّما كان كذلك ؛ لأنَّ وصفَ اسمِ الإشارةِ أصلُه أنْ يكونَ بأسماء الأجناس ؛ لأنَّه مبهمُ الذَّات ، فكان وصفُه بما يدُلُّ على ذاتيّاته أولا هو الوجهَ ؛ لأنَّ الوصفَ بالمعاني الخارجية فرعٌ على معرفة الذّات ، ولذلك كان المُبهمُ مبتدأ بصحة الوصفيةِ بأسماء الأجناس دون غيرِه ؛ لما فيه مِنَ الإبهام .

وإذا ثبت وصفُه بأسماء الأجناس وهو معرفةٌ وجب تعريفُها بالألف واللام.([1])

وإلى هذا أشار النَّاظم بقوله :

وَذُو إشَارَةٍ كأَيِّ فِى الصِّفَهْ * إنْ كانَ تَركُها يُفِيتُ المَعْرِفَهْ

مجئُ تابع " اسم الإشارة غيرَ صفة :

بجوز أن يُتبعَ اسمُ الإشارة بغير وصف . ([2])

قال المبرّد : وتقولُ: يا هذان زيدُ وعمرُو، وإنْ شئتَ قلتَ: زيدًا وعمرًا، وإنْ شئتَ قلتَ: زيدٌ وعمرٌو. أمَّا الرَّفعُ بغير تنوينٍ فعلى البدلِ. كأنَّك قلتَ: يا

==

يقولُ : تُهدِّدُنا يا امرأ القيس بالثَّأر لأبيك الذي قتلناه ، وأنتَ عاجزٌ عَنِ الانتقام ، وما وعيدُك إلا كذبٌ وافتراءٌ ، وأمانيك ليستْ سوى أضغاثِ أحلامٍ . والشاهد فيه: وصف اسم الإشارة بصفة معرَّفة بـ "أَلْ".

ورد في :الديوان / ١١٣ ، والكتاب : ٢ / ١٩١ ، والمفصَّل / ٦٥ ، وأمالي ابن الشَّجريّ : ٣ / ٨١ .

١- الإيضاح في شرح المفصَّل : ١ / ٢٧٠ .

٢- ينظر : شرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٠ .

زيدُ، ويا عمرُو. وأمَّا الرَّفعُ بتنوينٍ فعلى عطفِ البيان على اللَّفظ. وأمَّا قولُك: زيدًا وعمرًا، فعلى عطفِ البيان على الموضع. ([1])

مجئ تابع اسم الإشارة مضافا :

قال المبرّد : " يا هذا ذا الجُمَّة " فتُبدلُ منها ؛ لأنَّها تامّةٌ ، أو تستأنف نداءً بعدها .([2])

وقال الزمخشريُّ : وتقولُ : " يا هذا ذا الجُمَّةِ " على البدل . ([3])

وذكر صدرُ الأفاضل أنَّه لا يصِحُّ جعله عطف بيان ، حيث قال : وليس بعطفِ بيان ؛ لأنَّ عطفَ البيان اسمٌ غيرُ صفةٍ ، وذو كذا صفة فتعيّن أن يكون بدلا . ([4])

قوله : [ليس بعطف بيان] يخالف قول سيبويه: إنَّ "ذا الجمة" عطفُ بيانٍ، ونصُّه : وإنما قلت: يا هذا ذا الجمة ؛ لأنَّ ذا الجمة لا توصف به الأسماءُ المبهمةُ ، إنَّما يكون بدلاً أو عطفاً على الاسم إذا أردتَ أن تُؤكِّدَ كقولك: يا هؤلاء أجمعون وإنَّما أكَّدت حين وقفتَ على الاسم.

والألف واللام والمبهَم يصيران بمنزلة اسمٍ واحدٍ ، يدُلك على ذلك أنَّ أيّا لا يجوز لك فيها أنْ تقولَ يا أيُّها ذا الجُمّة.

---

١ – المقتضب : ٤ / ٢٦٤ ، وينظر : الكتاب : ٢ / ١٩٢ ، والمفصّل / ٦٥ ، وشرح المفصل لصدر الأفاضل : ١ / ٣٤٣ – ٣٤٤ .

٢ – المقتضب : ٤ / ٢٦٧ .

٣– المفصل / ٦٥ .

٤– شرح المفصَّل لصدر الأفاضل : ١ / ٣٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش : ١ / ٣٤٢ .

فالأسماءُ المبهمةُ تُوصَف بالألف واللام ليس إلا ، ويُفسَّرُ بها ، ولا تُوصَفُ بما يُوصَفُ به غيرُ المبهمة ، ولا تفسَّر بما يفسّر به غيرُها إلا عطفا. ([1])

ويقول ابن يعيش: وتقولُ في المضاف: "يا هذا ذا الجُمّةِ" تنصب لا غيرُ في البدل ، وغيرِه . اهـ (٢)

ولا يصِحُّ جعله نعتًا ؛ لأنَّ نعتَ اسمِ الإشارة لا يكونُ إلا مُحَلّى بأل.(٣) وإنَّما يُنصبُ على أنَّه بدلٌ، أو عطف بيان كما ذكر إمامُ النُّحاة.(٤)

الخامس :

ما يجوز فيه : الضَّمُّ ، والرفعُ ، والنَّصبُ:

إذا وقع المنادى علما وتكرَّر غيرَ مضاف نحو : " يا زيدُ زيدُ " جاز في تابعه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدها : الضَّمُّ على أنه :

أ – بدلٌ . ذكره أكثر النُّحاة . ([5])

١– الكتاب : ٢ / ١٩٠.

٢– شرح المفصَّل لابن يعيش : ١ / ٣٤٢ .

٣– ينظر : حاشية الصَّبان : ٣ / ٨٦ .

٤ – ينظر : الكتاب : ٢ / ١٨٩ – ١٩٠ .

٥– ينظر : الإيضاح العضدي / ٢٤٧ ، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٤ ، والتَّعليقة لابن النَّحَّاس : ١ / ٥٩٦، وارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٤ .

قال الإمام عبدالقاهر الجُرجانيُّ: فقولُك : " يا زيدُ زيدُ " إذا أبدلْت بمنزلةِ : يا زيدُ يا زيدُ ، وإذا كان كذلك لم يَجُزْ فيه إلا الضمّ ؛ لأنَّ المفردَ المقصودَ بالخطاب إذا ولي " يا " لم يكن فيه إلا البناءُ على [الضّمِّ] ، ألا ترى أنَّ أحدًا لا يقولُ : يا زيدًا ، ويا رجُلا قاصدًا واحدًا بعينه. اهـ (١)

واستبعد ابنُ مالكٍ كونَه بدلا مع إقراره بأنَّ أكثرَ النَّحويين يُجيزونه ([٢]) ، وذكر علةَ المنع بأنَّه لا بدّ من المغايرة بين البدلِ ، والمُبدلِ منه ، حيث قال : وأكثرُ النحويين يجعلون الثاني في نحو: " يا زيدُ زيدُ " بدلا ، وذلك عندي غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ حقَّ البدل أنْ يغايرَ المبدَلَ منه بوجهٍ ما ، إذ لا معنى لإبدالِ الشيءِ مِنْ نفسِه ، ولذلك قال ابنُ جِنّي (٣) بعد ذكرِ قراءة يعقوب (٤) :

---

١ – المقتصد ٢ / ٧٧٥ – ٧٧٦.

٢– ينظر : ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٥.

٣– نصّه في المحتسب : ٢ / ٢٦٢ – ٢٦٣ : ومن ذلك قراءةُ يعقوبَ: "كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى"، بفتح اللام.

قال أبو الفتح "كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى" بدل من قوله: {وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً} . وجاز إبدالُ الثانيةِ منَ الأولى ؛ لِما في الثَّانية من الإيضاح الذي ليس في الأولى؛ لأنَّ جُثُوَّها ليس فيه شيءٌ مِنْ شرحِ حالَ الجُثُوِّ. والثانية فيها ذكرُ السَّببِ الدَّاعي إلى جُثُوِّها، وهو استدعاؤُها إلى ما في كتابِها، فهي أشرحُ من الأولى ؛ فذلك أفاد إبدالُها منها.

٤– يعْقُوب بن إِسْحَاق بن زيد الْحَضْرَمِيّ أَبُو مُحَمَّد المقرىء الْبَصْرِيّ أحد الْأَئِمَّة عَنْ شُعْبَةَ، وَالْأسودِ بنِ شَيبَانَ ، وَهَمَّامٍ ، وَطَائِفَةٍ ، وَعنهُ عبدُ الله بنُ مُحَمَّدٍ الضَّعِيف ، ورزق الله بنُ مُوسَى ، وَأَبُو قلابَةَ . قَالَ أَبُو حَاتِم صَدُوق : هُوَ أعلمُ مَنْ رَأَيْتُ بالحروف وَالِاخْتِلاف مَاتَ سنة خمس وَمِائَتَيْنِ ينظر : معرفة القُرّاء الكِبار للذهبيّ /٩٤، و معجم المؤلفين:١٣/٢٤٣.

(كُلُّ أُمَّـةٍ تُـدْعَىٰ)([1]) بالنصـب ([2]) ، (كـلّ أمـة تُـدْعى) بـدل مِـنْ (وَتَـرَىٰ كُـلَّ أُمَّـةٍ جَاثِيَـةً) ، وجـاز إبـدالُ الثانيـةِ مـنَ الأولـى ؛ لمـا فـي الثانيـةِ مـن الإيضـاحِ الـذي لـيس فـي الأولـى ؛ لأنَّ جُثُوَّهـا لـيس فيـه شـيءٌ مِـنْ شـرحِ حـالِ الجُثُـوِّ، والثانيـة فيهـا ذكـرُ السَّـببِ الـدَّاعي إلـى جثوِّهـا، وهـو دعاؤهـا إلى ما في كتابها، فهي الشرحُ منَ الأولى، فلذلك أفاد إبدالُها منها.

فصرَّح بما يقتضي أنَّ الثانيةَ مِنْ نحو: "يا زيدُ زيدُ "، لا يكون بدلا إلا بضميمةٍ تُصيّرُه كالمُغاير، نحو أنْ يُقالَ: يا زيدُ زيدُ الطويلُ ، على أنَّ اختيارَ سيبويهِ في: "يا زيدُ زيد الطويل " ، مع وجدان الضميم التوكيد لا الإبدال . فإذا لم يوجد ضميمٌ قَوِيَ داعي التوكيد، ولم يُعدلْ عنه . ([3])

ب – منادى على حذف " يا " ، كأنَّه قال : يا زيدُ يا زيدُ . نسبه ابن مالك وأبو حيانَ لسيبويه ([4]) .

والفرقُ بين هذا وبين سابقه أنَّ هذا يجوزُ معه ذكرُ حرفِ النِّداء ، ولا يجوزُ ذلك في البدلِ ، وإنْ قيل: إنَّه على تقديرِ تكرارِ العامل ؛ إذ هو

١– من الآية ﴿٢٨﴾ من سورة الجاثية .

٢– في إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعةَ عشرَ / ٥٠٢ واختلف في"كُلُّ أُمَّـةٍ تُدْعَى" [الآية: ٢٨] فـ يعقوب بنصب "كلّ " على البدل مِنْ " كلّ أمَّة" الأولى بدل نكرة موصوفة مِنْ مثلها ، والباقون بالرَّفع على الابتداء و" تُدْعَى" خبرها.

٣– شرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٤ ، وينظر : التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٤٢ .

٤– ينظـر : الكتـاب : ٢ / ١٨٦ ، وشـرح التَّسـهيل : ٣ / ٤٠٤ – ٤٠٥ ، والتَّـذييل والتَّكميل :١٣ / ٣٢٣– ٣٢٤ .

عند ذلك القائلِ كالتَّقدير المعنويِّ الذي لا يُتكلَّم به بخلاف الآخر فإنَّه تقديرٌ لفظيّ. ذكره الشاطبيُّ ([1])

جـ – توكيد لفظي للأول ، وإليه ذهب ابنُ مالكٍ ، حيث قال : فإذا لم يوجد ضميمٌ قَوِيَ داعي التوكيد، ولم يُعدلْ عنه . ([2])

وثانيها: الرفعُ على أنَّه عطفُ بيانٍ على اللفظ .([3])

وثالثها : النَّصب على أنَّه عطفُ بيانٍ على الموضع . (٤)

قال أبو حيان : وأمَّا النَّصبُ فعطفُ بيانٍ أيضًا على الموضع ؛ لأنَّ **عطفَ البيان جارٍ مَجرَى النَّعتِ ، فإذا كان مفردًا جاز فيه الرَّفع ، والنَّصبُ** . ([5])

وردَّه ابن مالك فقال : وأكثرُ النَّحويين يَجعلون عطفَ بيان التَّابعِ المُكرَّرِ به لفظُ المتبوع كقول الرَّاجز :

إنّي واسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرا
لَقائلٌ يا نصرُ نصرٌ نصرَا (٦)

١– ينظر : المقاصد الشَّافية : ٥ / ٣٢٧ ، وحاشية الصَّبان : ٣ / ١٥٤ .

٢– شرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٤ ، والتَّعليقة لابن النَّحاس : ١ / ٥٩٦ ، والتَّذييل والتَّكميل :١٣ / ٣٢٥ ، وحاشية الصَّبان : ٣ / ١٥٥ .

٣– ينظر : الإيضاح العضدي / ٢٤٧، والتَّعليقة لابن النَّحاس : ١ / ٥٩٦ ، وارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٤ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصّبان : ٣ / ١٥٥ .

٤– ينظر : الكتاب : ٢ / ١٨٦ ، والإيضاح العضدي / ٢٤٧ ، والمقتصد للجُرجانيّ : ٢ / ٧٧٥ ، والبيان في شرح اللُّمع / ٣٨٩ ، والتَّذييل والتَّكميل :١٣ / ٣٢٤ .

٥– التَّذييل والتَّكميل :١٣ / ٣٢٤ .

٦– ملحقات ديوان رؤبة / ١٧٤. اللغة : سُطِرْن : كُتِبْنَ . ويعني بالأسطار : آيات القرآن الكريم .

==

والأولَى عندي جعلُه توكيدًا لفظيًّا ؛ لأنَّ عطفَ البيان حقُّه أن يكونَ للأولِ به زيادةُ ووضوحٍ ، وتكريرُ اللفظِ لا يُتَوَصَّل به إلى ذلك ، فلا يكونُ عطفًا ، بل توكيدًا . ([1])

قال سيبويه رحِمه الله : وتقولُ: "يا زيدُ زيدُ الطويلُ "، وهو قولُ أبي عمرو. وزعم يونسُ أنَّ رؤبةَ كان يقولُ : "يا زيدُ زيدًا الطويلَ ".

فأمَّا قولُ أبي عمرو فعلى قولك: يا زيدُ الطويلُ، وتفسيرُه كتفسيره. وقال رؤبةُ :

إنّي وأسطارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا * لَقائلٌ يا نصرُ نَصْرًا نَصْرَا.

وأمَّا قولُ رؤبةَ فعلى أنَّه جعل "نصرا" عطفَ البيان ونصبَه، كأنَّه على قوله يا زيدُ زيدًا. ([2])

وهناك روايات في هذا البيت ، وتوجيهُها على النّحو الآتي :

==

قوله: "يا نصر" أراد: نصرَ بنَ سَيَّارٍ[ت ١٣١ هـ] أمير خُرَاسانَ ، وقال أبو عُبيدةَ : أراد بـ "نصر" الثاني حاجبَ نصرِ بنِ سَيَّارٍ، وقال أبو الحجاج بن يسعون [ت ٥٤٢ هـ]: رأيت في عرض كتاب أبي إسحاق الزَّجاج بخطِّ يده وهو أصله الذي قرأ فيه على أبي العباس المبرِّد: نضرًا الذي هو الحاجب بالضاد المعجمة . "يا نصر": منادى مفرد معرفة مبنيٌّ على الضمِّ .

والشاهد فيه : نصب [نصر] الثانية حملا على محلّ الأولى على أنَّه عطفُ بيان ، وفيه شاهد آخرُ وهو : الفصلُ بينَ اسمِ إنَّ وخبرِها بالقسم ، وهو قوله : " وأسطارٍ " ذكره ابن جني في الخصائص : ١ / ٣٤١ .

ورد في : الكتاب : ٢ / ١٨٥ – ١٨٩، والخصائص : ١ / ٣٤١ ، والنُّكت للأعلم: ١ / ٥٣٩ .

١- شرح الكافية الشافية : ٣ / ١٩٥ .

٢- الكتاب : ٢ / ١٨٦.

أمَّا " نصر " الأول فهو منادى مبنيٌّ على الضَّمِّ في محل نصب ، وأما " نصر الثّاني ففيه ثلاثُ روايات : الضّم ، والرفع منوّنا ، والنَّصبُ ، وأما " نصر " الثالث ففيه رواية واحدة هي النَّصب ، وها هي ذي توجيهُ تلك الروايات :

توجيه الرواية الأولى :

يا نصرُ نصرٌ نصرًا بضم الثاني مع التنوين ، ونصب الثالث :

أ- "نصرٌ" الثاني محمول على أنّه عطفُ بيان على لفظِ الأول ، والثالثُ محمول على الموضع، كما تقول: "يا زيدُ الظريفُ العاقلَ"؛ لأنّ مجرَى عطفِ البيان والنعتِ واحدٌ.([1])

ولو حُمِلَ " العاقل " على "أعني " كان جيدًا . ([2]) وإليه ذهب سيبويه ، والمبرّد ، وآخرون ([3])

وقد استُشكل جعلهما بيانا ؛ لأنَّه لا بدَّ من مخالفة بين المبيَّن والمُبَيِّن ، فينبغي أنْ يعربا توكيدا لفظيّا ، ويكون أحدُهما تابعًا على اللَّفظ ، والآخرُ على المحلِّ ([4]). وهذا ما رجّحه ابن مالك حيث قال : وأكثرُ النَّحويين

١- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١٠، وشرح اللمع للأصفهاني : ٢ / ٥٧٣ ، والبيان في شرح اللمع / ٣٨٩.

٢- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١٠ ، والأصول : ١ / ٣٣٥.

٣ - ينظر: الكتاب : ٢ / ١٨٥ – ١٨٦ ، والمقتضب : ٤ / ٢١٠ ، والأصول : ١ / ٣٣٥،.

٤- ينظر : شرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٥ ، والتَّذييل والتّكميل :١٣ / ٣٢٥، والمقاصد النّحوية: ٤ / ١٦٠٥، وشرح شذور الذّهب للجوجريّ [ت ٨٨٩ هـ] / ٧٨٢ .

يَجعلــون عطــف بيــانٍ التَّــابعَ المكــرَّرَ بــه لفــظُ المتبــوعِ كقــول الرّاجز.....[البيت]

والأولى عندي جعلُه توكيدًا لفظيًّا ؛ لأنَّ عطفَ البيان حقُّه أن يكونَ للأوّل به زيادةُ وضوحٍ ، وتكريرُ اللفظ لا يُتَوَصَّل به إلى ذلك ، فلا يكونُ عطفًا، بل توكيدا . ([1])

وقال الرَّضي هو توكيدٌ لفظي ، وضعّف البيانَ والبدلَ ؛ لأنَّ البدلَ وعطفَ البيانِ يُفيدان ما لا يُفيده الأولُ مِنْ غيرِ معنى التأكيد ، والثاني فيما نحن فيه لا يُفيدُ إلا التَّأكيدَ ([2])

ورده أبو حيان للاختلاف في التعريف: فـ "يا نصرُ " قد عُرِّف بالإقبال عليه لا بالعلمية ، والثاني: تُعَرّف بالعلمية ؛ فكما لا يجوزُ جعلُ الثاني في: " جاء الغلامُ غلامُ زيدٍ " تأكيدًا لفظيًّا ؛ لاختلافهما في التعريف فكذلك هذا. ([3])

وأمَّا مَنْ ذهب إلى أنَّ المنادى حالة النِّداء باقٍ على علميتّته ، فلا مانعَ عندَه مِنْ جعله توكيدًا لفظيًا . ([4])

١- شرح الكافية الشافية : ٣ / ١١٩٥ ، وينظر : شرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠٥٣، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٣٨٦ – ٣٣٨٧ .

٢ – شرح الكافية للرضي : ١ / ٣٦٣ ، وينظر : الأشباه والنّظائر للسيوطي : ١ / ٢ / ١٩٦ .

٣- ينظر : التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٢٥ ، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٧٦ ، والمقاصد النحويَّة : ٤ / ١٦٠٥ .

٤- ينظر : التَّذييل والتّكميل : ١٣ / ٣٢٥ بتصرف في النَّص .

ب – أنْ يكونَ الثاني بدلا ، ونُوِّنَ ضرورة . ([1])

ورُدّ بأنَّه لا يصِحُّ إعرابُه بدلا ؛ لأنَّه منوّن ، والمنادى لا ينوّن. ([2])

توجيه الرواية الثانية :

يا نصرُ نصرُ نصرًا : بضمّ الثاني بدون التنوين ، ونصب الثالث :

أ– أن يكونَ الثاني منادى ثانيا ([3])

ب – أن يكون الثاني بدلاً من الأوّل، ولذلك لم يُنَوِّنْه. ([4]) ذكره أكثرِ النُّحاة . ([5])

قال سيبويه : وبعضُهم يُنشِدُ :

..... * يا نَصْرُ نَصْرُ نصرًا

وتقولُ : يا زيدُ وعمرُو ، ليس إلا لأنّهما قد اشتركا في النِّداء في قوله " يا " . ([6])

وقال ابن السّرّاج : ومنهم من ينشده:

يا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرا

---

١ – المتّبع في شرح اللمع / ٤٨٥ .

٢– ينظر : شرح شذور الذهب للجوجري / ٧٨٢ .

٣– ينظر : شرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٥ ، والتَّذييل والتَّكميل :١٣ / ٣٢٥ ، والمساعد : ٢/ ٥١٨، وحاشية الصَّبان : ٣ / ١٥٥ .

٤– ينظر : المتَّبع في شرح اللمع / ٤٨٥ ، وشرح المفصَّل : ٣ / ٣٢٨ ، وشرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠٥٣ ، والمقاصد النحويَّة : ٤ / ١٥٠٥ .

٥– ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١٠ ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل / ٧٠ ، وشرح اللمع للأصفهاني : ٢ / ٥٧٣ ، وشرح ألفية ابن معطٍ للموصليّ : ٢ / ١٠٥٣ .

٦ – الكتاب : ٢ / ١٨٦ .

فجعل الثاني بدلا من الأول، وتنصب الثالث على التبيين فكأنَّه قال:

يا نَصْرُ نصرُ نَصْرا ([1])

وردَّه بأنَّه لا يتَّحدُ لفظُ بدل ، ومبدل منه إلا ومع الثاني زيادةُ بيان.(٢).

ويُنصَبُ الثالثُ على التَّبيين . ([3]) قال الأصفهانيّ : ولم يذكُرْه أكثرُ النَّحويين . ([4])

أو على أنَّه منصوبٌ على المصدر، كأنّه قال: انْصُرْني نصرًا . ([5]) ، أو الإغراء كأنَّه قال : عليك نصرًا . ([6])

قال ابن الناظم: يجوز أن يكون نصرًا المنصوب مصدرًا بمعنى الدعاء كسقيًا ورعيًا . ([7])

جـ – أن يُجعلَ الثاني عطف بيانٍ على اللفظ . ([8]) ، والثالث على المحلّ .

هما تابعان للأول على اللفظ ، والآخر على المحل. ذكره المبرد ، وابن مالك . (٩)

١- الأصول : ١ / ٣٣٤ – ٣٣٥

٢- ينظر : المساعد : ٢ / ٥١٨ ، وحاشية الصبان : ٣ / ١٥٤ – ١٥٥ .

٣- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١٠ والبيان في شرح اللمع / ٣٨٩ .

٤ – شرح اللمع للأصفهاني [٥٤٣ هـ] : ٢ / ٥٧٣ .

٥- ينظر : شرح أبيات سيبويه للنحاس / ١٣١ ، وشرح اللُّمع للضَّرير / ١٤٤ ، وشرح اللمع للأصفهاني : ٢ / ٥٧٣ .

٦ – شرح الجمل لابن عصفور : ١ / ٢٧١ ، وشرح ألفية ابن معط : ٢ / ١٠٥٣.

٧- ينظر : شرح الكافية الشافية : ٣ / ١١٩٥ ، والمقاصد النحوية : ٤ / ١٦٠٥ .

٨- ينظر : المرجع نفسه : ٤ / ١٦٠٦ ،

٩- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١٠ ، والتَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣٠٧ ، وحاشية الصبان : ٣ / ١٥٥ .

توجيه الرواية الثالثة :

يا نصرُ نصرًا نصرًا بنصب الاسمين : الثاني والثالث . ذكرها الأصمعي .

أ – إجراء المنصوبَيْن مُجرَى صفتَيْن منصوبتَيْن بمنزلةِ "يا زيدُ العاقلَ اللَبِيب".([1]) .

قال سيبويه : وأمَّا قولُ رؤبةَ فعلى أنَّه جعل نَصْرًا عطفَ بيانٍ ونصبَه ، كأنَّه على قوله : يا زيدُ زيدًا . ([2])

ب – كان المازنيُّ يقول: "يا نصرُ نصرًا نصرًا"

ينصبهما على الإغراء ؛ لأنّ هذا نصرٌ حاجبُ نصرِ بن سيّارٍ كان حَجَبَ رؤبةَ ومنعه منَ الدخول، فقال: اضْرِبْ نصرًا أو لُمْهُ". ([3]) .

ويرُدُّ هذا القولَ روايةُ الرَّفع فيه. ([4])

جـ – جعل الثاني توكيدا . قال الموصلي : والأجودُ أن يُجعلَ تأكيدًا للأولِ ؛ لأنَّه من لفظه . ([5])

١– ينظر : النّكت : ٢ / ٥٣٩ ، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل / ٧٠ ، والمتبع في شرح اللمع / ٤٨٥ .

٢ – الكتاب : ٢ / ١٨٦ ، وينظر : المقتضب : ٤ / ٢٠٩ .

٣– ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١١ ، وشرح المقدمة المحسبة / ٢ / ٤٢٢ ، وشرح اللمع اللمع للضَّرير: ٢ / ١٤٤ ، والبيان في شرح اللمع / ٣٨٩ ، وشرح المفصَّل : ١ /٣٢٨.

٤– ينظر : المقاصد النحويَّة : ٤ / ١٥٠٥ .

٥– شرح ألفية ابن معطٍ للموصليّ [ت ٦٩٦ هـ] : ٢ / ١٠٥٣ .

هـ – مصدر بدل من فعل الأمر . قال المبرد : وأما الأصمعيُّ فزعم أنَّ هذا الشعر: " يا نصرُ نصرًا نصرًا " ، وأنَّه إنَّما يريد المصدر أي : انصُرْني نصرًا .([1])

مجئ المنادى نكرة مقصودة ، والتابع علمًا غير مضاف :

يتفرّع عن هذه الصورةِ صورةٌ أخرى ، وهي : أنْ يكونَ المنادى نكرةً مقصودةً ، والتابعُ علما نحو : " يا رجلُ زيد " برفع التابع ، ونصبه .

ومَنْ زعم أنَّ ضمة " يا ر جل " إعرابية لم يُجِزْ إلا الرّفع ([2])

فإنْ كان التابعُ مضافًا نحو : "يا رجلُ عبدَالله " تعيَّن النصبُ ؛ إذ عطفُ البيان يَجري مَجرَى النَّعت .

ومَنْ زعم أنّ ضمة " يا رجلُ " إعرابية لم يُجِزْ إلا الرَّفعَ . ([3])

قال أبو حيان : فإنْ كان المنادى نكرةً مقصودة والتّابع علما نحو : " يا رجلُ زيد " جاز في تابعه الرّفعُ ، والنَّصبُ تقولُ : يا رجلُ زيدٌ بالرَّفع والنَّصبِ .

وإن كانَ مضافًا وجبَ فيه النَّصبُ نحو : يا رجلُ عبدَ الله . ومَنْ زعم أنَّ ضمةَ " يا رجلُ " إعرابٌ لم يُجِزْ إلا الرَّفع فيما بعده ، سواءٌ كان مفردًا ، أم مضافًا ، فيقولُ : يا رجُلُ زيدٌ ، ويا رجلُ عبدَالله . (٤)

١- المقتضب : ٤ / ٢١٠، وشرح المقدمة المحسبة / ٢ / ٤٢٢ ، والمتّبع في شرح اللمع / ٤٨٥ .

٢- ينظر : ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٤ – ١٣٥ .

٣- ينظر : شرح ألفية ابن معطٍ للموصليّ : ٢ / ١٠٥٢، وارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٤ – ١٣٥ ، والفوائد الضيائية : ٢ / ٣٣١ .

٤- ينظر : التَّذييل والتَّكميل :١٣ / ٣٢٤.

وقال الشيخ يس في حاشيته على القطر : يجوزُ في مثل : يا رجل عالما أن يُعتَقد في " رجل " أنّه مُعَرَّفٌ بالقصد والإقبال فكيف جاز وصفُه بصريحِ النَّكرةِ ، **وغايةُ ما يُتَمَحَّلُ له أنَّه وُصِفَ بها قبل النِّداء ، ثمَّ جاء النِّداءُ داخلا على الموصوف وصفتِه جميعا ، لا داخلا على المنادى فقط ، ثم وُصِف بعد ذلك.(١)**

١ – حاشية يس على شرح القطر للفاكهي : ٢ / ١٠٢ .

المبحث الثاني :

تابع المنادى المعرب [المنصوب] :

هذا يشمل المنادى المضاف إضافة محضةً ، وهي الخالصةُ من تقدير الانفصال ، والنكرة غير المقصودة ، وفيما يأتي تفصيلُ حكمِ كلٍّ منهما :

أ – تابع المنادى المنصوب غير النَّسقِ الخالي من أل، والبدل منصوبٌ مطلقًا نحو: يا أخانا الفاضلَ (١) ، ويا أخانا الحسنَ الوجهِ ، ويا رجلا عاقلا أقبل ، ويا خيرًا مِنْ عمرٍو فاضلا (٢) ، ويا أخانا زيدًا ، وكذا إذا وُصِف بمضاف وجبَ نصبُه نحو : يا عبدَ الله أبا محمد ، ويا غلامَ زيدٍ صاحبَ عمرٍو (٣)

قال سيبويهِ رحِمه الله : وأمَّا المضافُ في الصفة فهو ينبغي له أن لا يكون إلا نصبًا إذا كان المفردُ ينتصب في الصفة قلتُ: أرأيتَ قول العرب: يا أخانا زيدًا أقبل؟ قال: عطفوه (٤) على هذا المنصوب فصار نصبًا مثلَه، وهو الأصل ؛ لأنَّه منصوبٌ في موضع نصبٍ.

وقال قوم: يا أخانا زيدُ.

وقد زعم يونسُ أنَّ أبا عمرو كان يقوله ، وهو قولُ أهلِ المدينة ، قال: هذا بمنزلةِ قولِنا: "يا زيدُ "، كما كان قولُه :" يا زيدُ أخانا " بمنزلةِ :" يا أخانا

١– ينظر : الفوائد والقواعد / ٤٥٤، والمتَّبع في شرح اللُّمع / ٤٨٥ .

٢ – ينظر : شرح عيون الإعراب للمجاشعي / ٢٥٩ ، وشرح اللمع للضرير / ١٤١ . ١٤٧ .

٣ – ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٠٩ ، والجمل للزَّجاجيّ / ١٤٩ ، و الإيضاح العضدي / ٢٤٨، والفوائد والقواعد / ٤٥٤ ، والتَّذييل والتّكميل : ١٣ /٣٠١ ، ٣١٦ ، والمساعد : ٢ / ٥١٢.

٤– ينظر : المقتضب : ٤ / ٢١١ ، و المتَّبع في شرح اللمع / ٤٨٥.

"، فيُحملُ وصفُ المضافِ إذا كان مفرَدًا بمنزلته إذا كان منادًى. و"يا أخانا زيدًا " أكثرُ في كلام العرب ؛ لأنَّهم يَرُدُّونه إلى الأصل حيث أزالوه عن الموضع الذي يكون فيه منادى. (١)

قال الفارسيُّ : أي إنْ جعلتَه على اللفظِ فاللفظُ نصبٌ ، وإن حملتَه على الموضع فالموضعُ نصبٌ ، فلا سبيلَ إلى غيره إذا كان النِّداءُ واحدًا (٢)

تعقيب :

يتَّضح من كلام سيبويه السّابق أن نصب " زيد " في نحو " يا أخانا زيدًا " على أنَّه عطف بيان . ويؤيّده قول المبرّد: أي عطف بيان.

قال المبرد: وَتقولُ : " يَا أخانا زيدًا أقبل" ؛ لِأَنَّ الْبَيَان يَجْرِي مَجْرَى النَّعْت فكأنَّكَ قلتَ : " يَا أخانا الظَّريفَ أقبِل" لَا يكون فِي الظَّريف إِلَّا النصب وَلَا فِي زيد إِذا كَانَ تبيينًا. (٣)

وذكر الأستاذ الدكتور /علي فاخر أنّ كلام إمام النّحاة سيبويه يحتمل أن يكون نصب " زيدًا " على أنّه عطف بيان ، وعلى أنَّه بدلٌ حيث قال : في كتاب سيبويه ما يُفيدُ أنَّه يجوزُ نصبُ البدل في مثل : "يا أخانا زيد "، و"يا عبدالله بشر " . اهـ

وبعد ذكره نصَّ سيبويه السّابق قال : فقد ظهر مِنْ كلام سيبويه أولا ، وآخرًا ما قلتُ لك من جواز نصبِ البدل العلم المفرد ، وعلى كلٍّ فالأمر

١- الكتاب :٢ / ١٨٤ – ١٨٥ ، وينظر : المقتضب : ٤ / ٢٠٩ ، والأصول في النحو : ١ / ٣٤٣.

٢ – التَّعليقة : ١ / ٣٣١، وينظر : الإيضاح العضدي / ٢٤٨ .

٣- المقتضب : ٤ / ٢١١ .

بين اثنين : إمَّا أنْ تُؤوّل كلامَ مَنْ نصب " يا أخانا زيدًا " على أنَّه عطفُ بيانٍ وهو جائزٌ .... وإمَّا أن تجعلَه بدلا ، وقد جاز فيه النَّصبُ مشاكلةً وصار البدلُ تابعًا كبقية التّوابع يُنصَب إذا كان متبوعُه منصوبًا . اهـ ([1])

وأرى أنَّ كلام سيبويه في النَّصب لا يحتملُ إلا وجها واحدًا ، وهو أنّه عطف بيان فقط .

- وأجاز الأخفشُ رفع نعت المضاف إليه إضافة محضة . ([2])

ب – العطف على المنادى المضاف :

إن عطفْتَ عليه اسمًا فيه ألفٌ ولامٌ نصبْتَه أيضًا سواءٌ حملْته على اللفظ ، أو على الموضع ، تقولُ : " يا عبدَالله والحارثَ ، ويا عبدَالله والضَّحَّاكَ " ([3])

وذكر أبو حيان علةَ جواز هذا في النَّسقِ دون البدلِ حيث قال : وجاز أن يكون – أي النسق – معرّفًا بـ " أل " فيجب نصبُه على اللفظ ، فتقولُ : يا غلامَ زيدٍ والرُّجلَ أقبِلا ، وجاز هذا ولم يَجُزْ في البدل ؛ لأنَّ البدلَ على نيَّة تكرار العامل ، والمعطوف شريكُ المعطوفِ عليه في العامل ، أو في حرفِ النِّداء القائمِ مقامَ العامل بوساطةِ حرف العطف ، ولا يُنكَرُ مجيءُ ذي " أل " منادًى ؛ إذ لم يُباشرِ الحرف في اللفظ ، ألا ترَى أنَّك

---

١ – شرح المقرب : ٢ / ٢ / ١٠٥٨ – ١٠٥٩ .

٢– ينظر : منهج الأخفش الأوسط في الدِّراسة النَّحوية / ٤٠١.

٣– الفوائد والقواعد / ٤٥٤ ، وينظر : والتّذييل : ١٣ / ٣١٦ ، والمساعد : ٢ / ٥١٢.

تقولُ : يا أيُّها الرَّجُلُ في فصيح الكلام ؛ لأنَّه – وإنْ كان المنادَى في التَّقدير – هو غيرُ مباشرٍ للحرف في اللفظ ، ولا يجوزُ : يا الرَّجُلُ إلا ضرورة . ([1])

جـ – توكيد المنادى المضاف :

إنْ أكَّدْتَه أيضًا نصبْتَ توكيدَه سواء كان التّوكيدُ مفردًا ، أو مضافًا : تقولُ " يا عبدَالله أجمعين " ؛ لأنَّ " عبدالله " اسم قبيلة ، ويا إخوةَ زيدٍ أجمعين ، وتقولُ : " يا عبدَالله كلَّكم ، وكلَّهم " ، أمَّا كونُه بالكاف فلأنَّ الاسمَ الظَّاهر مخاطبٌ ، فكأنَّه قال: " يا أنت " ، وأمَّا الهاء فلأنَّ هذا الاسم وضع للغيبة . ([2])

د– العطف على المنادى المضاف عطف بيان:

إنْ عطفتَ عليه عطفَ بيانٍ نصبْتَه سواء كان مفردًا ، أو مضافًا ، تقولُ : يا أبا محمدٍ زيدًا ، ويا أخا زيدٍ كُرْزًا ، ويا أبا القاسم عبدَالله ، ويا أخا زيدٍ عبدَ الله ؛ لأنَّ عطفَ البيان يَجْري مَجْرَى الصِّفة . ([3])

ومنه قول طالب بن أبي طالب :

فيا أَخَوَينا عَبدَ شَمسٍ وَنَوفَلا * سألتُكما بالله لا تَجْنِيا حربا (٤)

١– التَّذييل والتَّكميل : ١٣ / ٣١٦ – ٣١٧ ، وشرح المقرب : ٢ / ٢ / ١٠٥٩ .

٢– الفوائد والقواعد / ٤٥٤ ، وشرح اللُّمع للضرير/ ١٤٠ ، والمتَّبع في شرح اللُّمع / ٤٨٥ والتَّذييل : ١٣ / ٣١٦ .

٣– الفوائد والقواعد / ٤٥٤، والتَّذييل والتكميل : ١٣ / ٣١٦ .

٤– من الطويل . ، وقائله هو : طالب بن أبي طالب من قصيدة يمدح بها رسولَ الله صلَّى اللهُ عليه وسلّمَ ، ويبكي أصحاب القليب من قريش . وروي :

أَيا أَخَوَينا عَبدَ شَمسٍ وَنَوفَلا *أُعيذُكُما أَن تَبعَثا بَينَنا حَربا

==

تتمة:

تابع البدل وعطف النَّسق:

- يُعاملُ البدلُ معاملة المنادى المستقلّ ؛ لأنَّ البدلَ في نيّة تكرار العامل ، فإنْ أبدلْتَ مِنْ هذا المضافِ مضافا نصبتَه أيضًا ، تقولُ : " يا عبدَالله أبا محمدٍ " (١).

وإن أبدلت مِنَ المضاف مفردًا بنيتَه نحو : يا غلامَنا زيدُ (٢)

ولا يكون البدلُ إلا ممَّا يمكنُ أنْ يباشرَه حرفُ النِّداء ، فلا يجوزُ : يا عبدَالله الرّجُلُ الصَّالحُ ، ولا : يا غلامَ زيدٍ رجُلُ (٣) ، ولا يا غلامَ زيدٍ هذا (٤)

==

ويروى : أعيذكما بالله أنْ تُحدِثا حرْبا

والشَّاهد فيه مجئ " عبدَ شَمْسٍ عطفَ بيانٍ على قوله : أخوينا ، وهو منادى منصوبٌ ، و"نوفلا" معطوف على "عبد شمس ". واستشهد به النُّحاة على كون التابع عطفَ بيانٍ ، وامتناع البدليَّة فيه ؛ لأنَّ المنادى إذا عطف عليه اسمٌ مجرّدٌ من " أل " وجب أن يُعطى ما يستحقُّه لو كان منادًى ، و"نوفل" لو كان منادًى لقيل فيه : يا نوفلُ بالضَّمّ ، لا نوفلا بالنّصب . من التّصريح : ٢ / ١٣٢.

ورد في : المقاصد النحوية : ٤ / ١٦٠٦ – ١٤٠٧ ، والتَّصريح : ٢ /١٣٠ ، وغير منسوب في : إصلاح الخلل الواقع في الجمل / ٧٠ ، وشرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١١٩٧ ، وشرح الألفية لابن النّاظم / ٣٦٨ ، والتَّذييل : ١٣ / ٣١٦ .

١- الفوائد والقواعد / ٤٥٥ ، وشرح اللُّمع للضَّرير / ١٤١ .

٢- التَّذييل : ١٣ / ٣١٦ ، وينظر : شرح المقرب للدكتور علي محمد فاخر : ٢ / ٢ / ١٠٥٧ – ١٠٥٨ .

٣- قال محقِّق التّذييل : ١٣ / ٣١٦ : لأنّ النَّكرةَ المقصودةَ لا يُحذفُ منها حرفُ النِّداءِ ، وكذلك اسم الإشارة .

٤- التَّذييل : ١٣ / ٣١٦ .

وأمَّا النّسقُ الخالي من " أل " فحكمُه حكمُ المنادى المستقلّ ؛ والعاطف كالنَّائب عن العامل ، فكأنَّه مذكورٌ ، فجعل حكمه حكم المذكور معه (١)، أو لأنَّ المعطوفَ والمعطوفَ عليه بالواو وأخواتها مشتركان متساويان ، فكرِهوا أنْ يجعلوا لأحد المتساويين شأنًا ليس لمساويه . (٢)

قال الثمانيني: فإنْ عطفتَ عليه بمفرد وليس فيه الألف واللام ضمَمْتَه ؛ لأنَّ المعطوف له حكمُ نفسه ، تقولُ : يا عبدَالله وزيدُ أقبِلا " .

وإنْ أبدلْتَ مِنَ المضاف مفردًا ضمَمْتَه فقلتَ : " يا أبا القاسم زيدُ أقبِلْ ، ويا أخانا زيدُ (٣) ؛ لأنَّ البدلَ في التَّقدير جملةٌ أخرى ، كأنَّك قلتَ : يا زيدُ . (٤)

ومثالُ المعطوف المضاف : يا أخانا وعبدّالله . (٥)

ويُقالُ في البدل : يا أبا عبدَ الله محمدُ .

١- ينظر : الأصول في النَّحو : ١ / ٣٤٣ ، واللُّباب : ١ / ٣٣٤ ، والإيضاح في شرح المفصَّل : ١ / ٢٦٤ .

٢- الإيضاح في شرح المفصَّل : ١ / ٢٦٤ .

٣- الفوائد والقواعد / ٤٥٥، والتّذييل : ١٣ / ٣١٦ .

٤- الإيضاح العضدي / ٢٤٨ ، وارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣٣، والتّصريح : ٢ / ١٧٦ .

٥- ينظر : التَّذييل : ١٣ / ٣١٦ .

نعت النكرة غير المقصودة :

نعت النَّكرة غير المقصودة واجب النَّصب أيضا .

قال الزجَّاجي : فأمَّا نعتُ المضافِ والنَّكرة فلا يكونان إلا منصوبين ، وذلك قولُك : يا غلامَ محمدٍ العاقلِ " إن جعلته نعتا لـ " غلام " نصبته ، وإن جعلتَه نعتا لمحمد خفضته ، فقلتَ : يا غلامَ محمدٍ العاقلِ " .....

وتقولُ في النّكرةِ : يا ذاهبًا مُستعجلا " ، ويا مُنطلقا مسرعًا . ([1])

إنْ ناديت جماعة بـ " ثلاثة وثلاثين " وكانت غير معينة نصبتهما وجوبا .

أمَّا الأول فلأنَّه نكرةٌ غيرُ مقصودةٍ ، وأمَّا الثّاني فلعطفه على المنصوب.([2])

تابع الشبيه بالمضاف :

ذكر ابن الخشاب أنّ تابع الشبيه بالمضاف لا تكون صفتُه إلا منصوبةً مثلَ المضاف حيثُ قال : فأمَّا المضافُ وما ضارعه فلا تكون صفتُه إلا منصوبةً بمضاف نعتَّه ، أو بمفرد ؛ لأنه لا يُخالفُ موضعَه الإعرابي.([3]). وتبعه ابن خروفٍ ([4]) ، والسيوطي([5]) .

١- الجمل للزجَّاجي /١٥٠ ، وينظر : شرح الجمل لابن هشام / ٢٣١ .

٢- ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٢٤ ، والتصريح : ٢ / ١٦٨ ، وشرح الأشموني مع حاشية الصّبان : ٣ / ١٤٠ .

٣- المرتجل لابن الخشَّاب [ت ٥٦٧ هـ] / ١٩٤ .

٤ - ينظر : شرح الجُمل لابن خروف[ت ٦٠٩ هـ] : ٢ / ٦٩٣ .

٥ - ينظر : الهمع : ٣ / ٢٣٢

الفصل الثاني :

تابع تابع المنادى وفيه مبحثان :

الأول : تابع تابع غير المبهمات ، **والثاني :** تابع تابع المبهمات ، وهذا بيان حكم كلٍّ منهما :

المبحث الأول :

تابع تابع غير المبهمات :

أ –تابع تابع المنادى المبني :

يأتي تابع المنادى المبني معربًا تارة ، ومبنيًّا تارةً أخرى ، وها هو ذا تفصيلُ حكم تابع التّابع في كلٍّ منهما :

الأول : مجئ تابع المنادى معربا :

يندرج تحته عدة صور :

إحداها : أن يأتي تابع وصف المنادى مضافا، وتابع المنادى غير مضاف:

إن قلتَ : " يا زيدُ الظَّريفَ ذا المال " ونصبْتَ " الظَّريف " لم يجُز فيما بعده إلا النَّصب ، سواءٌ جعلتَه وصفًا للظَّريف ، أو لـ " زيد " .

فإنْ قلتَ " يا زيدُ الظَّريفُ ذا المال " برفع " الظَّريف " : فإن جعلتَ " ذا المال " وصفًا للظَّريف رفعْتَه ، وإنْ جعلتَه وصفا لـ " زيد " نصبْتَه . (١)

قال المبرّد : وتقولُ : " يا زيدُ العاقلُ ذو المالِ " إنْ جعلْتَ ذا المال مِنْ نعت " العاقل " . فإنْ جعلْتَه من نعت زيد ، أو بدلا من زيد فالنَّصبُ .

١– الفوائد والقواعد / ٤٥٤ ، وارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٣ .

وتقديرُه : – إذا كان نعتًا – : يا زيدُ ذا المال ، وإذا كان بدلا فتقديرُه : يا ذا المال . ([1])

الثَّانية :

أن يكون تابع المنادى وصفًا مضافا ، وتابع التابع غير مضاف نحو : " يا زيدُ ذا المال الظَّريف " بنصب " الظّريف " .

وقال قومٌ : إن جعلتَه وصفًا لذي المال نصبْتَه ، وإن جعلتَه وصفًا لـ " زيد " جاز فيه الرَّفعُ والنَّصبُ . فمَنْ قال : الصِّفةُ هي الموصوف كان كونه وصفا لذي المال وصفًا لـ " زيد " ، ومن قال : الصِّفة غير الموصوف فليس إذا جعلته وصفًا لذي المال يكون وصفًا لـ " زيد " . ([2])

الثالثة : أن يكون تابع المنادى وتابع تابعه مقترنين بـ "أل" نحو : " يا زيد الظّريف العاقل " إن جعلت تابع صفة المنادى نعتًا للظريف، فإن كان " الظريف " مرفوعا رفعْتَ " العاقل " وإن كان منصوبا نصبْتَه ، وإن كان " العاقل " نعتا لـ "زيد" جاز رفعُه على اللفظ ، ونصبُه على الموضع . ([3])

قال ابن مالك : وإذا نُعِت نعتُ المنادى لم يكن بُدٌّ من الحمل على اللفظ نحو : "يا زيدُ الطويلُ الجسيمُ "إنْ جعلتَ " الجسيم " نعتًا للطويل تعيَّن رفعُه ، ولو كان مضافًا ، وإنْ جعلتَه نعتًا لـ "زيد" جاز رفعُه ونصبُه ؛ لأنَّ لـ

---

١ – المقتضب : ٤ / ٢١٩ .

٢– ينظر : المقتضب : ٤ / ٢٠٩ ، والفوائد والقواعد / ٤٥٣ ،وشرح ألفية ابن معطٍ للموصليّ : ٢ / ١٠٥١.

٣– ينظر : شرح اللُّمع للضَّرير/ ١٤٢، وشرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٣ ، وارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣٤ .

"زيد" محلا مِنَ الإعراب يُخالفُ لفظَه ، وليس للطّويل مَحَلٌّ يُخالِفُ لفظَه . اهـ ([1])

الرابعة : أنْ يكونَ تابع المنادى مقترنا بأل ، والمعطوف على وصف المنادى منسوقا مضافا نحو : " يا زيدُ الطويل وذا الجُمَّة " فالجمهورُ على أنَّه لا يجوز فيه إلا النَّصبُ ، سواء عطفته على الصِّفة ، أم على الموصوف .

وقال المازنيُّ : إنْ عطفتَ " ذا الجُمَّة" على الطويل رفعتَ كما في الصِّفة .([2])

قال الثمانيني : وقد أجاز قومٌ : " يا زيدُ الظَّريفُ وذو المالِ " ، وهذا ليس بالجيد ؛ لأنَّ المعطوفَ له حكمُ نفسه ، ألا ترى أنه لو وقع موقعَ " الظَّريف " لم يكن فيه إلا النصب ، فكنتَ تقولُ : " يا زيدُ ذا المالِ ". ([3])

الخامسة : أن يكون تابع المنادى مضافا ، والمعطوف عليه مفردا نحو : " يا زيدُ ذا المالِ والظَّريف " فيتعيَّنُ نصبُ تابع المنادى حملا على محلِّه، ولا يمتنع في " الظّريف " أنَّه يجوزَ فيه الرَّفعُ والنَّصب .

أمَّا النَّصبُ فعلى الموضع ، وأما الرَّفعُ فعلى اللفظ ، ولا يمتنع أن يكونَ للشيءِ صفاتٌ فيُحملُ بعضُها على اللفظ، وبعضُها على الموضع.([4])

١- شرح التَّسهيل : ٣ / ٤٠٣ ، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٦٩.

٢ - ينظر : ارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣٤ .

٣- الفوائد والقواعد / ٤٥٣ ، والفوائد الضيائيَّة : ٢ / ٣٣٢ .

٤- الفوائد والقواعد / ٤٥٣ .

والآخر : أنْ يكونَ تابع المنادى مبنيا ، فتابعه يَجري مَجرَى التَّابع الأول المبني تقول : يا زيدُ وعمرُو العاقلُ والعاقل بالرفع والنَّصب ، ويا هذا زيدُ الطويلُ والطّويلَ على البدل والاكتفاء . ([1])

ب – تابع تابع المنادى المعرب :

وصف المنادى المضاف بمضاف مثله :

تابع المنادى المنصوب غير النَّسقِ الخالي من أل، والبدل منصوبٌ مطلقًا نحو: يا أخانا زيدا الفاضلَ (٢) ، ويا أخانا زيدا الحسنَ الوجهِ (٣)

وإنْ وصفت المنادى المضاف بمضاف مثله نصبته نحو : "يا عبدالله أبا محمد"

ويتعيّن نصب تابع تابع المنادى فيقال : يا عبدّ الله أبا محمد الظَّريفَ سواء جعلته نعتا للمنادى ، أو وصفا لتابعه .

ب – إذا كان المنادى منصوبا والمتبوع مفردا نحو : يا أبا محمد الكريمَ ذا الجُمة ، سواء جعلتَ تابع تابع المنادى نعتا للمنادى أو نعتا لتابعه . ([4])

١– ينظر : ارتشاف الضّرب : ٣ / ١٣٣ – ١٣٤ .

٢– ينظر : الفوائد والقواعد / ٤٥٤، والمتَّبع في شرح اللُّمع / ٤٨٥ ، وشرح الكافية الشافية : ٣ / ١٣١٥، والتَّذييل والتّكميل : ١٣ / ٣١٦ .

٣ – ينظر : شرح عيون الإعراب للمجاشعي / ٢٥٩ ، وشرح اللمع للضرير / ١٤١ ، والتّذييل : ١٣ / ٣٠١ ، والمساعد : ٢ / ٥١٢ ، وحاشية الصّبان : ٣ / ١٤٧ .

٤– ينظر : الفوائد والقواعد ٤٥٤ ، وشرح التسهيل : ٣ / ٤٠٣ ، وشرح المقرب : ٢ / ٢ / ١٠٨٠ .

المبحث الثاني : تابع تابع المبهمات:

تابع تابع " أيٍّ " :

أ – يجوز أنْ توصفَ صفةُ " أيٍّ " ولا تكون إلا مرفوعة ، مفردةً [1] كانت نحو : يا أيُّها الرَّجل الطويلُ ، أو مضافةً نحو : يا أيُّها الرَّجُل ذو الجُمة ؛ لأنَّ المتبوعَ الذي هو نعتُ " أيٍّ " مُعربٌ ، وليس له محلٌّ يُتبعُ عليه فوجب إعرابُ تابِعِه مفردًا كان أو مضافًا بإعرابه [2] : ويندرج تحتها صورتان :

إحداهما : أن يأتي تابع المنادى غير مضاف ، ووصف التابع مضافًا نحو : يا أيُّها الرّجل ذو الجُمَّة . [3]

قال المبرد : وأمَّا قولُه : " يا أيُّها الرجلُ ذا الجُمَّة " فلا يجوزُ أن يكون " ذو الجُمّة " مِنْ نعت " أيّ " ، لا تقولُ : يا أيُّها ذا الجُمَّة ، وذلك لأنَّ المبهمة معارفُ بأنفسِها ، فلا تكونُ نعوتُها معارفَ بغيرها ؛ لأنَّ النَّعت هو المنعوتُ في الحقيقة ، لا تقولُ :" مررْتُ بهذا ذي المال " على النَّعتِ ، كما تقولُ : بهذا الرّجلِ ، ورأيْتُ غلامَ هذا الرّجلِ . [4]

ومنه قول رؤبة :

يَا أَيُّهَا الجاهِلُ ذُو التَنَزّي* لا تُوعِدَنِّي حَيَّةٌ بِالنَّكْزِ.

١– يقصد بـ "المفرد" : غير المضاف.

٢– ينظر : الكتاب : ٢ / ١٩٢، وتمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٦٤ .

٣– ينظر : شرح الكافية الشَّافية : ٣ / ١٣١٩ ، وارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٣٤، وتوضيح المقاصد : ٣ / ٣٠٠. .

٤– المقتضب : ٤ / ٢١٩ .

وأجاز المبرد وابن السراج فيه النصبَ على أنَّه بدلٌ مِنْ " أيٍّ ".

قال المبرد : والنَّصب يجوزُ على أنْ تجعلَه بدلا من " أيّ" ، فكأنَّك قلتَ : يا أيُّها الرجل يا ذا التَّنزّي . ([1])

وقال العُكْبَرِيُّ : فإنْ وصفتَ الرجل هنا – في نحو : "يا أيُّها الرّجلُ" – رفعت الصِّفة ، وإنْ كانتْ مضافةً ؛ لأنَّ الموصوفَ معربٌ ، وإذا حملتَ تلك الصفةَ على موضع " أيٍّ " جاز النصبُ والرَّفعُ في المفرد ، ولم يكن في المضاف إلا النَّصبُ . ([2]) ، وتبِعه أبو حيان ، وذكر أنَّ النَّصب جائزٌ حملا على موضع " أيٍّ " حيث قال : وإن كانت – أي الصفة الثانية – مفردة جاز الرَّفع حملا على لفظِ أيٍّ ، والنَّصبُ حملا على موضعِها ، وذكر ابن أصبَغَ أنّ جواز النَّصبِ في الصِّفة المكررة باتِّفاقٍ من النَّحويين ، ويعني إذا كانتِ الصِّفةُ محمولةً على أيٍّ على موضعِها ([3])

واستظهر ناظرُ الجيش وجوبَ رفعِ الوصف المفرد ، واستنكر نصبَ الوصف حملا على موضع أيٍّ ، قائلا : ولم يظهر لي وجهُ ذلك ، وكيف يكونُ لـ " أيٍّ " موضعٌ بالنِّسبة إلى الوصفِ الثّاني ، ولا يكونُ لها موضعٌ بالنِّسبة إلى الوصف الأوّل إلا أنْ يُقالَ : لمّا تمَّ الكلامُ بذكر الوصفِ الأولِ أمكنَ مراعاةُ الموضعِ ؛ لأنَّ الموضعَ إنَّما يُراعَى بعد تمامِ الكلام . وفي ذلك نظرٌ لأنَّ أيًّا إنَّما أتِي بها وُصْلةً لنداء ما بعدها ،

١- الأصول في النحو : ١ / ٣٣٨ .

٢- اللُّباب : ١ / ٣٣٧ ، والمساعد : ٢ / ٥٠٧ .

٣- ينظر : التّذييل : ١٣ / ٢٩٣ .

فصورتُها صورةُ المنادَى ، وليستْ بمناداة ، وإذا لم تكنْ مناداة فكيف يتحقَّقُ لها موضعٌ . ([1])

توجيه نصب المضاف :

في توجيهه رأيان :

أحدهما : أنّ الموجب لذلك ما ذُكرَ من وجوب رفع الأول ، وهو أنَّه المقصودُ بالنِّداء ، ولا شكّ أنَّ المنادى المضافَ واجبُ النَّصب . ذكره ناظر الجيش.([2])

والآخر أنَّ نصبه يكون بالحمل على موضع " أيّ " ذكره أبو حيان. ([3])

وتعقَّبه ناظر الجيش قائلا : ولم يتَّجهْ لي ذلك ؛ لأنَّه لو جاز مراعاةُ الموضع بالنِّسبة إلى الثاني لجاز مراعاتُه بالنِّسبة إلى الأول .اهـ

تعقيب :

لعله يقصد : لو جاز مراعاة الموضع بالنِّسبة إلى الأول لجاز مراعاته بالنِّسبة إلى الثّاني ، وليس العكس .

والأخرى :

أن يأتي تابع المنادى مقترنا بال ، وتابع التابع علما نحو : "يا أيُّها الرجلُ زيد "، و"يا هذا الرّجلُ زيد" . ([4])

١- تمهيد القواعد : ٧ / ٣٥٦٤ .

٢- ينظر : المرجع نفسه : ٧ / ٣٥٦٤ .

٣- ينظر : ارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٢٩ .

٤- ينظر : المرجع نفسه : ٣ / ١٣٤ .

قال إمامُ النّحاة – رحِمه الله – : وتقولُ : " يا أيُّها الرّجلُ زيدٌ أقبلْ " ، وإنَّما تُنوّنُ ؛ لأنَّه موضعٌ يرتفعُ فيه المضافُ ، وإنَّما يُحذفُ منه التّنوينُ إذا كان في موضعٍ ينتصبُ فيه المضافُ . ([1])

وقال المجاشعيّ : ما حكمُ : يا أيُّها الرجلُ زيد ؟

والجواب أن يُقالَ : إذا جعلتَ " زيدًا " عطف بيان رفعتَه ونوَّنته ؛ لأنَّ العاملَ يعملُ فيه وهو في موضعه ، وقد يجوزُ نصبُه على الموضع ، والرَّفعُ أكثرُ .

فإنْ جعلته بدلا ضمَمْتَ – ليس إلا – ؛ لأنَّك تُقدِّره في موضع المبدل منه ، حتى كأنَّك قلتَ : يا زيدُ ، وكذلك : "يأيُّها الرجلُ عبدُالله " ترفع إذا جعلتَه عطف بيان ، وتنصب إذا جعلتَه بدلا . ([2])

وتعقّبه الأستاذ الدكتور عبدالفتاح سليم بأنّ ما ورد في كتب النحاة هو الرفع من غير تنوين عطف بيان ، وبتنوين بدلا ([3]) ، وليس فيها جواز النصب في جعله عطفَ بيان ، وذكر أنه لم يهتد إلى مصدر ما ذكره المجاشعي ، ولعله رأي انفرد به .([4])

ويؤيده قول سيبويه رحمه الله : فإذا قلتَ : " يا هذا الرّجلُ " فاردْتَ أن تعطف " ذا الجُمّة " على هذا جاز فيه النّصبُ ، ولا يجوزُ ذلك في " أيٍّ"؛

١– الكتاب: ٢ / ١٩٣ .

٢– شرح عيون الإعراب / ٢٦١ ، وينظر : الكتاب : ٢ / ١٩٣ ، والمقتضب : ٢٢٢/٤

٣– لعل استأذنا الدكتور عبدالفتاح سليم يقصدُ العكس : التنوين مع عطف البيان ، وعدم التّنوين مع البدل .

٤– ينظر تحقيق شرح عيون الإعراب / ٢٦١ .

لأنَّه لا تعطفُ عليه الأسماء . ألا ترى أنَّك لا تقولُ : يا أيُّها ذا الجُمّة " ، فمن ثَمَّ لم يكن مثلَه . ([1])

وقال الضَّرير في شرح اللمع : فإنْ جئتَ بصفة بعد الرّجُل فقلْتَ : " يا أيُّها الرجُلُ العاقلُ " رفعتَ ؛ لأنَّه صفةٌ لمعربٍ ، ويجوزُ النَّصبُ على تقدير فعلٍ ، فإن كانت الصفة مضت بعد " الرجُل " فالرفعُ جيدٌ ، والنَّصبُ جائزٌ من ثلاثةِ أوجُهٍ :

على نداءٍ آخرَ ، وعلى البدلِ من " أيٍّ " ، وعلى تقدير فعلٍ ، فإنْ كان في الاسم ألف ولامٌ لم يَجُزْ نداؤه ؛ لأنَّ " يا " تُحدِثُ في الاسم تخصيصا ؛ واللامُ للتَّعريف ، ولا يُجمَعُ بين تعريفين . ([2])

وقال أبو حيان : وإنْ جعلتَ الصِّفة الثانية وصفًا لـ " أيٍّ " وكانت مضافةً فالنَّصبُ حملا على موصوف . ([3])

ب – يجوز العطف على صفة " أيّ " أو " أيّة " نحو : يا أيُّها الرَّجلُ وزيدٌ أقبلا " . ([4])

قال أبو حيان : والذي تقتضيه القواعدُ وإطلاقُ النُّحاة أنَّه يجوز في " أيٍّ " أن يُعطفَ عليها عطف بيان ، وعطف نسقٍ ، وتوكيد ، ويبدل منها . ([5])

١– الكتاب : ٢ / ١٩٣ .

٢– شرح اللُّمع للضَّرير / ١٤٦ – ١٤٧، وارتشاف الضَّرب : ٣ / ١٢٩ .

٣– ارتشاف الضّرب : ٣ / ١٢٩ .

٤– المرجع نفسه : ٣ / ١٢٩ .

٥– المرجع نفسه : ٣ / ١٢٩ .

وقال ابن عقيل : ولا يتبعها غيرُها منَ التَّوابع ، فلا يُقالُ : " يا أيُّها الرَّجُل وزيد أقبلا ".

وفي البسيط : لا يجوزُ العطفُ لو قلتَ : " يا أيُّها الطّويلُ والقصيرُ ، لم يَجُزْ إلا على تأويل : والقصير أدعوه . (١)

١- المساعد : ٢ / ٥٠٧ .

الخاتمة :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام عل رسول الله صلى الله عليه وسلّمَ وبعدُ فلقد تناولت في هذا البحث " تابع المنادى ، وتابع تابعه بالبحث والتحليل ، وتوصّلت إلى عدة نتائجَ ، منها :

أ – قصر ابنُ مالك جوازَ رفعِ التَّابع المضاف في نحو : "يا زيدُ صاحبَنا " على أبي بكر الأنباريّ مع أنَّ الكسائي، والفراء، والطّوال قد سبقوه إلى هذا .

ب – لم يُنكر المبرّدُ ما ذهب إليه سيبويهِ من احتمال أنْ يكونَ الاسمُ الذي تكرَّرَ في نحو : "يا سعد سعدَ الأوس" مقحمًا بين المضاف والمضاف إليه ، بل اقتصر عليه في بعضِ المواضع ، وأقرّه .

جـ – نسب ابنُ عصفور[ت ٦٦٩ هـ] لإمام النُّحاة سيبويهِ أنّه يرى أنَّ نحو : "يا سعد سعد الأوس " تقديره : يا سعدَ الأوس سعدَ الأوس ، ثمّ حُذِف " سعد " الثّاني ؛ لدلالة الأول عليه ، فبقي : يا سعد الأوس سعدَ " ، ثمَّ قُدِّم "سعد " وأقحم بين المضاف والمضاف إليه ، وهذا لا يتوافق مع ما ذكره سيبويه كما سبق من تقدير كون الاسم الثاني مقحمًا بين الاسم الأول– المنادى –، والمضاف إليه دون تقديم ، أو تاخير.

د – قال الأستاذ الدكتور عبدالمنعم هريدي – رحِمه الله – شارحا قول ابن مالك في توجيهه للمنادى العلم الذي تكرّر مضافا : [ومنَ النَّحويين مَنْ جعلَ الاسمينِ عند فتح الأولِ مركَّبين تركيبَ "خمسةَ عشرَ"] : يقصد المصنف – أي ابن مالك – بذلك السيرافي، فقد قال عند شرحه لقول سيبويه "هذا بابٌ

يُكرَّرُ فيه الاسمُ في حال الإضافة ، ويكون الأول بمنزلة الآخر....". اهـ(١)، وتبِعه محقّقُ إرشاد السّالك الدكتور محمد السهلي . (٢)

والمتأمّل في كلام السِّيرافيّ السَّابق لا يَرَى أنَّه يذهبُ إلى تركيب الاسمينِ معًا تركيبَ "خمسةَ عشرَ" ، وإنّما هو يتحدَّثُ عن بناء الأول على الضَّمِّ ؛ لأنَّه مفردٌ معرفةٌ ، وجواز إتباع حركته لحركة المضاف وهو " زيدَ عمرٍو "فحركةُ " زيد " حركة إتباع ، وليستْ حركةَ بِنْية ؛ لتركيبه مع الاسم الثاني تركيب " خمسةَ عشرَ " .

والذي يقصده ابن مالك هو الإشارة إلى المذهب القائل بتركيب الاسمين معا تركيب " خمسةَ عشر".

هـ – قال ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِيّ [ت ٥٢١ هـ] : ومَنِ اعتقد أنَّ الاسمين– في نحو : يا تيمَ تيمَ عديّ – – معًا جُعِلا اسمًا واحدًا، بمنزلة حَضْرَمَوْتَ، وبَعْلَبَكَّ، أُضيفا إلى "عَدِيّ ": كانتْ حركةُ " تَيْم " الأول حركةَ بناءٍ ، وحركةُ "تَيْم " الثاني حركةَ إعراب اهـ

وفيه أنَّ فتحةَ الأولِ على القولِ بالتَّركيب فتحةُ بِنْيةٍ ، وفتحة الثاني فتحةُ بناءٍ ، ولذلك قال العلامة الصَّبان – رَحِمه الله – : المرادُ فتحةُ مجموعِهما الذي هو المركّبُ ، وفتحته هي فتحةُ آخرِه .

و– : نسب بعض المتأخرين القول بتركيب الاسمين – في نحو : يا تيمَ تيمَ عديّ – تركيب " خمسةَ عشَرَ " للأعلم الشَّنتمريّ [ت ٤٧٦ هـ] ،

---

١ – تحقيق شرح الكافية الشَّافية للأستاذ الدكتور / عبدالمنعم هريدي – رحِمه الله– : ٢ / ١٣٢٢ .

٢– ينظر : إرشاد السّالك : ٢ / ٦٨٠.

وبالرُّجوع إلى ما ذكره الأعلم في النُّكت تبيّن أنَّه اقتصر على ما ذكره إمام النُّحاة ، والمبرّد ، والسِّيرافي دون أن يَنسُبه إليه .

ز – ذكر بعضُ النُّحاةِ أنَّ تابع المنادى المبنيّ المفرد المنوَّن ضرورة يجوزُ في نعتِه الضمُّ والنَّصبُ .

والأصحُّ أنْ يُقالَ : يجوزُ في نعته الرَّفعُ ، والنَّصبُ ؛ لأنَّه معربٌ ، وليس مبنيّا.

حـ – ذكر ابنُ الخبَّاز أنَّ الجرمي وافق سيبويه في ترجيح رفع المعطوف المقترن بأل على المنادى المبنيّ ، حيث قال : فالخليلُ وسيبويه والجرمي يختارون الرفع اهـ

والذي ذكره النُّحاةُ أنه وافق عيسى بن عمر، ومَنْ معه في ترجيح النصب.

أسماء المصادر والمراجع

القرآن الكريم

- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعةَ عشرَ : ١ / ٥٠٢

لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدُّمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبَنَّاء [ت ١١١٧ هـ] تحقيق أ / أنس مهرة . نشر: دار الكتب العلمية – لبنان الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

- ارتشاف الضّرب من لسان العرب لأبي حيان الأندلسي [ت ٧٤٥ هـ] ت أ د / مصطفى أحمد النَّماس م المدني . ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧ م.

- إرشاد السالك إلى حلّ ألفية ابن مالك للإمام برهان الدِّين إبراهيم بن محمد ابن أبي بكر بن أيوب بن قيِّم الجوزية [ت ٧٦٧ هـ] ت الدكتور محمد بن عوض بن محمد السّهلي . مكتبة أضواء السَّلف . الطَّبعة الأولى ١٤٢٢ – ٢٠٠٢ م.–

- أسرار العربية لأبي البركات الأنباري [ت ٥٧٧ هـ] ت محمد بهجت البيطار . مطبعة المجمع العلمي العربي بدمشق .

- إصلاح الخلل الواقع في الجُمَل للبطَلْيَوْسي [ت ٥٢١ هـ]ّ ت أ د / حمزة النَّشرتي . الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م نشر دار المريخ – الرِّياض.

- الأصول في النحو لابن السَّراج [ت ٣١٦ هـ] ت الدكتور عبدالحسين الفتلي – مؤسسة الرّسالة – ط الثالثة ١٩٩٦ م .

- الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزّركلي الدمشقيّ [ت ١٣٩٦ هـ]نشر دار العلم للملايين – ط الخامسةَ عشرةَ . مايو ٢٠٠٢ م.

- الإقليد شرح المفصَّل لتاج الدِّين أحمد بن محمود بن عمر الجندي [ت ٧٠٠ هـ] ت الدكتور /محمود أحمد على الدراويش .جامعة الإمام محمد ابن سعود ١٤٢٣ هـ .

- الإقناع في القراءات السَّبع لأبي جعفر أحمد بن علي بن أحمد بن خلف الأنصاري ابن الباذش [ت ٥٤٠ هـ] ت الدكتور/ عبدالحميد قطاش ط جامعة أم القرى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

- أمالي ابن الشّجريّ لهبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي [ت ٥٤٢ هـ] ت الدكتور/ محمود محمد الطّناحي . نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة . الطبعة الأولى . مطبعة المدني ١٤١٣ – ١٩٩٢ م.

- إنباه الرُّواة على أنباه النُّحاة للوزير جمال الدين أبي الحسن عليّ بن يوسف القِفْطِيّ [ت ٦٢٤ هـ] ت أ / محمد أبي الفضل إبراهيم .. دار الفكر العربي – مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت . الطبعة الأولى ١٩٨٦ م.

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لكمال الدين أبي البركات عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري [ت ٥٧٧ هـ] ت الشيخ /محمد محيي الدين عبدالحميد ١٩٨٢ م.

- الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي [ت ٣٧٧ هـ]ت الدكتور/ حسن شاذلي فرهود الطبعة الثانية دار العلوم للطباعة والنشر ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

- الإيضاح في شرح المفصّل للشيخ أبي عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب [ت ٦٤٦ هـ] ت الدكتور/ موسى بناي العليلي . ط العاني – بغداد ١٩٨٢ م.

- – البديع في علم العربية للمبارك بن محمد الشّيباني الجزري أبي السّعادات مجد الدين ابن الأثير [ت ٦٠٦ هـ] ت د فتحي أحمد علي الدين . جامعة أم القرى ١٤٢٠ هـ الطبعة الأولى .

- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة لجلال الدين السيوطي [ت ٩١١ هـ] ت محمد أبي الفضل إبراهيم – الطبعة الثانية ١٣٩٩ هـ – ١٩٧٩ م . دار الفكر .

- البيان في شرح اللُّمع للشريف عمر بن إبراهيم الكوفي [ت ٥٣٩ هـ] ت الدكتور /علاء الدين حمويّة . دار عمان ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م.

- تحصيل عين الذّهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب للأعلم [ت ٤٦٧ هـ] ت الدكتور زهير عبدالمحسن سلطان . الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م مؤسسة الرسالة – بيروت.

- تخليص الشّواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري [ت٧٦١هـ] ت الدكتور/ تقيّ عبد السيد ١٤٠٦ هـ .

- تذكرة الحفّاظ لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمدَ بن عثمانَ بن قايْماز الذّهبيّ [ت ٧٤٨ هـ] . نشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان . الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م

- التّذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان الأندلسيّ ت أ د / حسن هنداوي . ط دار إشبيليا .

- التَّسهيل [تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد] لابن مالك [ت ٦٧٢ هـ] ط دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ١٩٦٧ م .

- التَّصريح بمضمون التّوضيح للشيخ خالد الأزهري [ت ٩٠٥ هـ].دار إحياء الكتب العربية – فيصل عيسى البابي الحلبي .

- التَّعليقة في شرح المقرب لبهاء الدين بن النّحاس الحلبيّ [ت٦٩٨هـ] ت الدكتور خيري عبدالراضي عبداللطيف ط مكتبة دار الزَّمان للنشر والتّوزيع . الطبعة الأولى ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م.

- التّعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسيّ [ت ٣٧٧ هـ] ت الدكتور عوض بن حمد القوزي . الطبعة الأولى ١٤١٠ – ١٩٩٠ م . مطبعة الأمانة – شبرا – القاهرة.

- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لمحبِّ الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش[ت ٧٧٨ م] ت أ د /علي محمد فاخر ، أ د /جابر محمد البراجة وآخرين ط دار السَّلام ط الأولى ٢٠٠٧ م .

- توجيه اللمع للعلامة أحمد بن حسين الخبّاز شرح اللمع لابن جني ت أ د/ فايز زكي محمد دياب . ط دار السلام . الطبعة الأولى ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢ م.

- توضيح المقاصد للمرادي [ت ٧٤٩ هـ] ت أ د/ عبدالرحمن سليمان ط الأولى ١٩٧٦ م نشر مكتبة الكليات الأزهرية .

- ثمار الصِّناعة في علم العربية للدّينَوَرِيّ [ت ٤٩٠ هـ] ت الدكتور محمد ابن خالد الفاضل – جامعة الإمام محمد بن سعود ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.

- الجرميّ حياته وآراؤه النَّحوية للدكتور محمد أحمد على سحلول – مطبعة الأماني ٣ جزيرة بدران – القاهرة ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م .

- الجمل في النّحو لأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي [ت ٣٤٠ هـ] ت الدكتور /علي توفيق الحمد . مؤسسة الرسالة – دار الأمل. الطبعة الرابعة – ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

- حاشية الخضري[ت ١٢٨٧ هـ] على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ط عيسى البابي الحلبي

- حاشية الصبان [ت ١٢٠٦ هـ] على الأُشمونيّ ط إحياء دار الكتب العربية – فيصل الحلبي .

- حاشية يس [ت ١٠٦١ هـ] على التَّصريح . دار إحياء الكتب العربية – الحلبي .

- حاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ط مصطفى الحلبي / الثالثة ١٩٧١ م

- – الحلل في شرح أبيات الجمل لابن السِّيد البَطْلْيَوسي [ت ٥٢١هـ]. تعليق الدكتور يحيى مراد . دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

- خزانة الأدب ولبّ لباب **لسان العرب** لعبد القادر بن عمر البغدادي[ت ١٠٩٣ هـ] ت أ /عبدالسلام هارون . مكتبة الخانجي ط الرابعة ١٤١٨ – ١٩٩٧ م.

- الخصائص لابن جِنّي [ت ٣٩٢ هـ] ت أ د/ محمد علي النجار . الطبعة الثالثة . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م

- الدُّرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع لأحمد بن الأمين الشّنقيطي [ت ١٣٣١ هـ] دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – لبنان . الطبعة الثانية ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م.

- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس شرح وتعليق الدكتور / محمد حسين . نشر مكتبة الآداب الجماميز . المطبعة النموذجية .

- ديوان جرير شرح محمد بن حبيب .الطبعة الثالثة. دار المعارف. ١٩٨٦ م.

- ديوان ذي الرُّمَّة [٧٧ – ١١٧ هـ / ٦٩٦ – ٧٣٥ م] غَيْلانَ بنِ عُقبَةَ بنِ بُهَيْسِ بن مسعود العدويّ، من مضر. قدَّم له وشرحه أحمد حسن بَسج . دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

- ديوان طرَفة بن العبد . ت حمدو طمّاس . دار المعرفة – بيروت – لبنان .

- ديوان عبدالله بن رواحة ودراسة في سيرته وشعره ت وليد قصاب . نشر دار العلوم للطباعة والنشر. الطبعة الأولى ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

- ديوان العجاج . رواية الأصمعي . ت د / عبدالحفيظ السّطلي . مكتبة أطلس – دمشق . ١٩٧١ م.

- ديوان الفرزدق . شرحه وضبطه وقدّم له أ / علي فاعور . دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

- ديوان كُثيّر عزة [هو أبو صَخْرٍ كُثَيِّرُ بنُ عبدِ الرَّحمنِ بن الأسود بن مليح من خزاعةَ [ت ١٠٥ هـ] جمع وشرح إحسان عباس . نشر وتوزيع دار الثقافة – بيروت – لبنان

– ديوان الكُمَيْت بن زيد الأسديّ ت د / محمد نبيل طريفي – دار صادر بيروت . الطبعة الأولى ٢٠٠٠ م.

- الرّوض الأنف في تفسير السّيرة النّبوية لابن هشام لعبدالرحمن بن عبدالله بن أحمد بن أبي الحسن السّهيلي [ت ٥٨١ هـ] ت مجدي بن منصور بن سيد الشورى . نشر دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى .

- الزاهر في معاني كلمات الناس لأبي بكر الأنباري [ت ٣٢٨ هـ] ت الدكتور حاتم صالح الضّامن نشر مؤسسة الرسالة – بيروت . الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م .

- سرّ صناعة الإعراب لابن جني [ت ٣٩٢ هـ] ت مصطفى السّقا وآخرين . ط مصطفى الحلبي . الطبعة الأولى ١٣٧١ هـ – ١٩٥٤ م.

- سرّ صناعة الإعراب . ط دار الكتب العلمية – بيروت لبنان . الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م .

- سير أعلام النُّبلاء لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذّهبيّ [ت ٧٤٨ هـ] تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرين . نشر مؤسسة الرسالة ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م .

- **شذرات الذّهب في أخبار مَنْ ذهب لعبد الحي بن أحمد بن محمد بن العماد العكريّ الحنبليّ ت عبدالقادر الأرناؤوط . نشر دار ابن كثير ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .**

- شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر النحاس [ت ٣٣٨ هـ] ت الدكتور/ زعير غازي زاهد – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية . الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م .

- شرح ألفية ابن عبدالمعطي للموصليّ [ت ٦٩٦ هـ] نشر مكتبة الخريجي – الرياض الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

- شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل [ت ٧٦٩ هـ] مع حاشية الخضري[ت ١٢٨٧ هـ] عليه . ط دار إحياء الكتب العربية لصاحبها عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- شرح ألفية ابن مالك لابن النّاظم [ت ٦٨٦ هـ] ت الدكتور عبدالحميد السيد محمد عبدالحميد – دار الجيل – بيروت .

- **شرح ألفية ابن مالك للهواري أبي عبدالله محمد بن أحمد بن علي [ت ٧٨٠ هـ] ت** الدكتور/ عبدالحميد السيد محمد . نشر المكتبة الأزهرية . ١٩٩٩ .

- شرح جمل الزجاجي لابن خروف أبي الحسن علي بن محمد بن علي بن خروف الإشبيليّ [ت ٦٠٩ هـ] إعداد الدكتورة/ سلوى محمد عمر عرب ١٤١٩ هـ رسالة دكتوراه – جامعة أم القرى.

- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور [ت ٦٦٩ هـ] ت الدكتور /إميل بديع يعقوب. دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

- شرح جمل الزجاجي لابن هشام الأنصاري [ت ٧٦١ هـ] ت الدكتور علي محسن عيسى – عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية . الطبعة الثانية ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م

- شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ت الدكتور عبدالرحمن السيد – الدكتور محمد بدوي المختون ط هجر – الجيزة الأولى ١٩٩٠ م .

- شرح شذور الذّهب للجوجريّ ت د / نوّاف بن جزاء الحارثيّ . الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م – مكتبة لسان العرب .

- شرح شواهد المغني للسيوطي [ت ٩١١ هـ] ت أحمد ظافر كوجان نشر لجنة التراث العربي ط بدون ١٩٦٦ م .

- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ للإمام جمال الدين أبي عبدالله محمد بن مالك [ت ٦٧٢ هـ] ت الأستاذ الدكتور/ عبدالمنعم هريدي . الطبعة الأولى بدون .

- شرح عيون الإعراب للإمام أبي الحسن عليّ بن فضَّال المجاشعيّ [ت ٤٧٩ هـ] ت الدكتور عبدالفتاح سليم . ط دار المعارف . الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

- شرح كافية ابن الحاجب للرضي [ت ٦٨٨ هـ] ت د/ يوسف حسن عمر منشورات جامعة قاريونس ١٩٧٣ م .

- شرح كافية ابن الحاجب **للشيخ /عبدالعزيز بن جمعة الموصلي [ت٦٩٦هـ] ط دار الأمل** . الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.

- شرح الكافية الشافية لابن مالك [ت ٦٧٢ هـ] ت الدكتور/ عبدالمنعم هريدي . ط دار المأمون للتراث . الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.

- شرح كتاب سيبويه لأبي سعيد السيرافي [ت ٣٦٨ هـ] ت أحمد حسن **مهدلي – علي سيد علي . دار الكتب العلمية . الطبعة الأولى ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.**

- شرح اللمع للأصفهانيّ [ت ٥٤٣ هـ] ت الدكتور/ إبراهيم بن محمد أبي **عباه . نشر إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود ١٤١ هـ – ١٩٩٠ م**

- شرح اللمع للقاسم بن محمد بن مباشر الواسطيّ الضَّرير [كان حيا قبل سنة ٤٦٩ هـ] ت الدكتور/ رجب عثمان – الدكتور/ رمضان عبدالتواب . نشر مكتبة الخانجي – القاهرة . الطبعة الأولى ١٤٢٠ – ٢٠٠٠ م.

- شرح المفصّل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمية لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي [ت ٦١٧ هـ] ت الدكتور/ عبدالرحمن العثيمين – **مكة المكرمة – جامعة أم القرى – دار الغرب الإسلامي ط الأولى ١٩٩٠ م .**

- شرح المفصّل لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيشَ [ت ٦٤٣ هـ] ت الدكتور إميل بديع يعقوب – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان . ط الأولى ٢٠٠١ م .

- شرح المقدّمة المُحسبة لابن بابشاذ طاهر بن أحمد [ت ٤٦٩ هـ] ت خالد عبد الكريم .

- شرح المكودي [ت ٨٠٧ هـ] على الألفية – ط الثالثة ط مصطفى الحلبي ١٩٥٤ م .

- شرح مُلحة الإعراب لأبي محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري البصري **[ت ٥١٦ هـ] نشر المكتبة العصرية – صيدا بيروت ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م .**

- شعر الأحوص الأنصاري جمع د / عادل سليمان جمال . تقديم د / شوقي ضيف . الطبعة الثانية ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م مكتبة الخانجي بالقاهرة .

- الشّعر والشعراء لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قُتيبةَ الدِّينَوريّ [ت ٢٧٦ هـ] ت أ / أحمد محمد شاكر . نشر دار المعارف ١٩٨٢ م.

- الصّفوة الصّفية في شرح الدُّرَّة الألفية لتقي الدين إبراهيم بن الحسين المعروف بالنِّيلي [ت بعد ٦٨٦ هـ] ت الدكتور /محسن بن سالم العميري جامعة ام القرى ١٤١٥ هـ .

- ضرائر الشّعر لابن عصفور الإشبيليّ [ت ٦٦٩ هـ] تحقيق السيد إبراهيم محمد – جامعة عين شمس – القاهرة . ط دار الأندلس للطباعة والنشر والتّوزيع . الطبعة الأولى ١٩٨٠ م.

- الضّروري في صناعة النَّحو للقاضي أبي الوليد بن رُشْد [ت ٥٩٥ هـ] ت الدكتور منصور علي عبدالسميع – تقديم الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم عبادة – ط دار الفكر العربي . الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م.

- طبقات الشُّعراء لعبد الله بن المعتز العباسيّ [ت ٢٩٦ هـ] ت عبدالستّار أحمد فراج . ط دار المعارف القاهرة . الطبعة الثالثة ١٩٧٦ م.

- **الفوائد الضّيائية شرح كافية ابن الحاجب لنور الدين عبدالرحمن الجامي**

[ت ٨٩٨ هـ] ت الدكتور أسامة طه الرفاعي . مطبعة وزارة الأوقاف والشئون الدينية ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م

- الفوائد والقواعد لعمر بن ثابت الثمانيني [ت ٤٤٢ هـ] ت الدكتور عبدالوهاب محمود الكحلة . مؤسسة الرسالة ط الأولى ٢٠٠٢ م .

- قطر النَّدَى وبل الصّدَى لابن هشام الأنصاري [ت ٧٦١ هـ] ت أ / محمد محيي الدين عبدالحميد ط المكتبة العصرية . بدون .

- الكتاب لسيبويه [ت ١٨٠ هـ] ت أ عبدالسلام هارون . مكتبة الخانجي – القاهرة ط الثالثة / ١٩٨٨ م .

- الكامل في اللغة والأدب للمبرد [ت ٢٨٥ هـ] ت محمد أبي الفضل إبراهيم . الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م . ط دار الفكر العربي – القاهرة .

- الكشاف عن حقائق التّنزيل وعيون الأقاويل لأبي القاسم محمود بن عمر الزّمخشري . دار إحياء التراث العربي – بيروت ت عبدالرزاق المهدي .

- الكُنَّاش في النّحو والتَّصريف لأبي الفِداء إسماعيل بن علي بن محمد بن عمر [ت ٧٣٢ هـ] .الطبعة الثانية نشر مكتبة الآداب – القاهرة ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م

- **اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العُكْبَرِيّ [ت ٦١٦ هـ] ت غازي مختار طليمات . ط دار الفكر المعاصر . بيروت – لبنان . الطبعة الأولى ١٤١٦ هـ – ١٩٩٥ م.**

- لسان العرب لابن منظور [ت ٧١١ هـ] ط دار المعارف / الثالثة ت عبدالله علي الكبير وآخرين.

- **اللمحة في شرح الملحة لمحمد ابن حسن المعروف بابن الصائغ [٧٢٠ هـ] نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية – السعودية ط الأولى ٢٠٠٤م.**

- اللمع في العربية لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي [ت ٣٩٢هـ] ت فائز فارس . نشر دار الكتب الثقافية – الكويت .

- ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف للدكتور فتحي بيومي حمودة . جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بدون .

- ما يجوزُ للشَّاعر في الضّرورة للقزّاز القيرواني [٤١٢ هـ] ت د/ رمضان عبدالتواب – د /صلاح الدين الهادي. ط الزهراء للإعلام العربي . الطبعة الأولى ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

- المتَّبع في شرح اللمع للعكبري [ت ٦١٦ هـ] ت الدكتور عبدالحميد حمد **محمد محمود الزّويّ – منشورات جامعة قاريونس – بنغازي ط الأولى ١٩٩٤ م.**

- مجالس ثعلب لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب [ت ٢٩٠ هـ] ت أ / عبدالسلام هارون ت دار المعارف الطبعة الرابعة ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .

- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم النّيسابوريّ **الميداني [ت ٥١٨ هـ] ت أ / محمد محيي الدين عبدالحميد ١٣٧٤ هـ – ١٩٥٥ م مطبعة السنة المحمدية .**

- مجيب النِّدا إلى شرح قطر النَّدى للفاكهي [ت ٩٧٢ هـ] ط مصطفى البابي الحلبي – الثانية ١٩٧١ م .

- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها لأبي الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ [ت ٣٩٢ هـ] نشر وزارة الأوقاف – المجلس الأعلى للشئون الإسلامية . الطبعة ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

- المرتجل لأبي محمد عبدالله بن أحمد الخشّاب [ت ٥٦٧ هـ] ت أ / علي حيدر . دمشق ١٩٧٢ م

- المسائل المنثورة للفارسيّ [ت ٣٧٧ هـ] ت الدكتور/ شريف عبدالكريم النجا . دا عمان للنشر والتّوزيع ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

- المسائل الشِّيرازيَّات للفارسي [ت ٣٧٧ هـ] ت أ د / حسن هنداوي ط كنوز إشبيليا – الطبعة الأولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

- المساعد على تسهيل الفوائد شرح بهاء الدين بن عقيل ت الدكتور/ محمد كامل بركات .الطبعة الأولى ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م ط دار الفكر – دمشق.

- المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة [ت ٢٧٦ هـ] . دار الكتب العلمية – بيروت لبنان . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤م.

– معجم المؤلفين لعمر بن رضا بن محمد راغب بن عبد الغني كحالة الدمشق (ت ١٤٠٨هـ)– نشر: مكتبة المثنى – بيروت، دار إحياء التراث العربي بيروت.

- المعجم المفصّل في شواهد اللغة العربية . تأليف د/ إميل بديع يعقوب . نشر دار الكتب العلمية – بيروت . ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م

- معرفة القُرّاء الكِبار على الطبقات والأعصار المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبيّ (المتوفَّى: ٧٤٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة الأولى ١٤١٧ هـ– ١٩٩٧ م

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري [ت ٧٦١هـ] ت أ /محمد محيي الدين عبدالحميد . مطبعة المدني بالقاهرة بدون.

- معاني القرآن للفراء [ت ٢٠٧ هـ] ت الدكتور/ عبدالفتاح شلبي – مراجعة أ /على النجدي ناصف – ط الهيئة المصرية العامة للكتب ١٩٧٢ م .

- معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق إبراهيم بن السّري المعروف بالزّجاج [ت ٣١١ هـ] ت الدكتور/ عبدالجليل شلبي ط دار الحديث . الطبعة الأولى ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م

- المفصل لأبي القاسم محمود بن عمرو بن احمد الزمخشري [٥٣٨هـ] ت الدكتور /علي بو ملجم . نشر مكتبة الهلال بيروت. **الطبعة الأولى ١٩٩٣ م**

- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية لأبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي [ت ٧٩٠ هـ] ت الدكتور/ عبدالرحمن العثيمين وآخرين ط الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م. نشر معهد البحوث العلمية وإحياء التّراث الإسلامي بجامعة أم القرى

- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية " شرح الشَّواهد الكبرى " لبدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني [ت ٨٥٥ هـ] ت أ د على محمد فاخر وآخرين ط دار السلام – القاهرة – ٢٠١٠ م .

- المقتصد في شرح الإيضاح للإمام عبدالقاهر الجرجاني [ت ٤٧١ هـ] ت الدكتور كاظم بحر المرجان الجمهورية العراقية ط دار الرشيد ١٩٨٢ م .

- المقتضب للمبرد [ت ٢٨٥ هـ] ت الأستاذ محمد عبدالخالق عضيمة / القاهرة ١٩٩٤ م الطبعة الثانية ١٩٧٩ م .

- المقرب لعلي بن مؤمن المعروف باب عصفور [ت ٦٦٩ هـ] ت أحمد عبدالستار الجواري – عبدالله الجبوري . الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ – **١٩٧٢ م.**

- **المنصف لابن جني [ت ٣٩٢ هـ] ت أ إبراهيم مصطفى – أ عبدالله أمين . دار إحياء التراث القديم ط مصطفى الحلبي ط الأولى ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م .**

- **منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النّحوية للأستاذ عبدالأمير محمد أمين الورد . منشورات جامعة بغداد ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م**

- **منهج السألك إلى ألفية ابن مالك [شرح الأُشمونيّ] مع حاشية الصبان عليه ط دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه .**

- **منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ط دار الكتب العلمية – بيروت لبنان ط الأولى ١٤١٩ هـ -١٩٨٩ م .**

- **نظم الفرائد وحصر الشَّرائد للإمام مهذّب الدّين مهلّب بن حسن بن بركات بن علي المهلّبي[ت ٥٨٣ هـ] ت الدكتور عبدالرحمن العثيمين . نشر مكتبة الخانجي بالقاهرة – مكتبة التراث بمكة المكرمة . الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٦م**

- النُّكت في تفسير كتاب سيبويه لأبي الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشّنتمري [ت ٤٧٦ هـ] ت زهير عبدالمحسن سلطان . الطبعة الأولى الكويت ٢٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

- همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي [ت ٩١١ هـ] تصحيح السيد محمد بدرالدين النّعساني ط الأولى ١٣٢٧ هـ ط الخانجي بالقاهرة.

- **الوافي بالوفيّات لصلاح الدين خليل بن أيبك الصَّفديّ . تحقيق أحمد الأرناؤوط – تركي مصطفى . دار إحياء التُّراث العربي١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.**

- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزَّمان لأبي العباس شمس الدين بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خِلّكان البرمكي الإربلي [ت ٦٨١ هـ] تحقيق إحسان عباس . نشر دار صادر – بيروت ١٩٩٤ م .

الفهارس الفنية :

أولا : فهرس الشواهد القرآنية

الآية القرآنية	رقم الآية	اسم السورة
فَبِما رَحْمَةٍ منَ اللهِ لِنتَ لَهُمْ	١٥٩	سورة آل عمران
يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ	١١٠ ، ١١٢ ، ١١٦	سورة المائدة
يُوسُفُ أيُّها الصِّدِّيق	٤٦	سورة يوسف
يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْر	٦	سورة الحجر
يا جِبالُ أوِّبي مَعَهُ والطَّيْرُ	١٠	سورة سبأ
وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَىٰ	٢٨	سورة الجاثية
يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ	٦	سورة الانفطار
يَا أَيُّهَا الْإِنسَانُ	٦	سورة الانفطار
يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ	٢٧	سورة الفجر
قُلْ يا أيُّها الكافرون	١	سورة الكافرون

ثانيا : فهرس الأشعار

القافية	قائل البيت	البحر
ورائِها	**الأخضرُ بن هُبَيرةَ أو الفضل بن الأخضر**	الطويل
حربا	طالب بن أبي طالب	الطويل
الجوادا	جرير	الوافر
عاهدُ	ذو الرُّمة	الطويل
الأسدِ	الفرزدق	المنسرح
مُخلِّدي	طَرَفة بن العبد	الطويل
صَمْدِ	ورد بن الورد	الطويل
الجُزارَهْ	الأعشى	مجزوء الكامل
الفجرا	الفرزدق	الطويل
عُمرُ	جرير	البسيط
والحِلْسِ	خُزز بن لَوْذان	الكامل
عِجافُ	عبدالله بن الزّبعرَى	الكامل

الأواقي	مهلهل بن ربيعة	الخفيف
الطّريقِ	مجهول	الوافر
يَغِلْ	مجهول	الرّمل
فخاصِمِ	مجهول	الطويل
الأحلام	عَبيد بن الأبرص	الكامل

ثالثا :فهرس الأرجاز

القافية	قائله
الجارودْ	راجز من بني الجِرْماز
مُنتظرْ	العجاج
نصرًا	رؤبة
بالنَّكْزِ	رؤبة
عبدالملكْ	رؤبة
الذُّبَّلِ	عمر بن لُجَأ ، أو عبدالله بن رواحة
عيناها	مجهول

رابعا : فهرس الموضوعات

الموضوع
موجز البحث
المقدمة
التمهيد
أسباب اختياري لهذا البحث
تعريف التابع، وأنواعه
تعريف المنادى ، وأحكامه
تابع المنادى ، وتابع تابعه
الفصل الأول : تابع المنادى
المبحث الأول : تابعُ المنادى المبني
أقسامه : القسم الأول : ما يجب نصبه
القسم الثاني: ما يُعامل معاملةَ المنادى المستقلِّ

القسم الثالث : ما يجوز فيه الرّفعُ والنَّصبُ
القسم الرّابع : ما يجبُ رفعُه
المبحث الثاني : تابع المنادى المعرب
الفصل الثاني : تابع تابع المنادى المبحث الأول : تابع تابع غير المبهمات
تابع تابع المنادى المبني
تابع تابع المنادى المعرب
المبحث الثاني : تابع تابع المبهمات
الخاتمة
أسماء المراجع والمصادر

الفهارس الفنية

أولا : فهرس الشّواهد القرآنية
ثانيا : فهرس الشواهد الشعرية
ثالثا : فهرس الأرجاز
رابعا : فهرس الموضوعات